٤٠٦

فتح الأسرار

محمد ابن أحمد

٤١٥

ف . ص فتح الأسرار شرح الاظهار ، تأليف الصبوجه‌وى ، محمد بن محمد - ١١٧٢ هـ . بخط محمد الشطى ١٢٦٨ هـ .
٨٤ ق ٢٨ س. ٥ر٢١x٥ر١٥ سم
نسخة حسنة ، خطها معتاد
٢٤٠٦ معجم المؤلفين ١١:١٨٢ الظاهرية (النحو) : ٣٧٤
١ - النحو ، اللغة العربية
أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

١

كتاب فتح الأسرار شرح الأظهار

للعلامة

الشيخ محمد بن محمد بن

أحمد رحمهم الله

تعالى أجمعين

آمين وقد

ش الله

أرواحهم

آمين

أظهار الأسرار تأليف

المولى محمد بن علي

المعروف بمدعلي

المتوفى في جمادى الأولى

٩٨١

سنة

مكتبة جامعة الرياض — قسم المخطوطات

فتح الأسرار في شرح الأظهار للبركوي ٢٤٠٦

محمد بن محمد بن أحمد الشيخي

١٣٦٨

٢(٢)٥×١٥٥ ١٢٤

ملاحظات نحو ٤١٥

ق ٠ ش

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الحمد لله حمد الشاكرين • والصلوة على سيد الاولين
والآخرين • محمد النبي النبيه الأمين • وعلى آله الطيبين
الطاهرين • أما بعد فيقول العبد المفتقر الى لطف
ربه المقتدر شيخ محمد بن محمد بن احمد • حفوا بالطاف
ربهم الصمد لما كان كتاب اظهار الاسرار • للفاضل البركي
فخر الابرار • رفع الله تعالى قدره الى حظيرة قدسه • وسقاه
من شراب برّه وانسه • مشتملا على عبارات معجبة فائقة والفاظ
رائقة • ومتضمنا على فوائد لطيفة حقائق • وفرائد شريفة دقائق حتى
صار كمشكاة فيها المصباح بل كالكوكب يطلع من شجرة المصباح • طوبى لمن انتشق
من روائح انوارها • وانتسق بين فروع ثمارها وازهارها • وان كنت
في اوان طلاقتي • ووفرة حداثة سني • ابذل جهدي للابتداء
الى مرامه ومراده • ووجدان ابكار معانيه وفوائده • ووفقت لا
جتناء اثماره بركض مطيتي في مضماره • اشتاق قلبي ان اذلل عن وجوه الفاظه
صعابه • واكشف عن وجوه معانيه نقابه • على طرز يشتمل على فوايد تقر بها العيون
وفرائد يتعجب منها الناظرون فجاء بحمد الله تعالى على وجه يتفتح منه الاسرار
ويتقبل ايراد واحبار كبار • فسميته فتح الاسرار في كتاب الاظهار • جعله
الله تعالى وسيلة الى رضوانه في دار القرار • ونفع به الطالبين من اصحاب
التحصيل • انه نعم المولى ونعم الوكيل • وانه قريب مجيب • ومن يدعو نعم المصيب
افتتح بعد التيمن بالتسمية بحمد الله تعالى اقتداء باسلوب الكتاب المجيد واداء
لحق ما يجب عليه من شكر نعمه الله تعالى التي تالفه اغرمنها وصونا كتابه عن الاقطعية
على ما قاله عليه الصلوة والسلام كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم
فهو اقطع وفي رواية بحمد الله ثم بالصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تبركا
وعملا بقوله عليه السلام كل كلام لا يذكر الله فيه فيبتداء به وبالصلوة علي فهو اقطع

محرره

ح جمع نور وهو الزهر خلافا للجمع نوره وهو ضوء الظلمات

بسم الله الرحمن الرحيم والباء فيه للملابسة والظرف
مستقر حال من ضمير عامله المقدر او للاستعانة والظرف لغو اختار الاول صاحب
الكشاف لانه ادخل في التعظيم لان فيه حماية اسم الله تعالى عن جعله كالآلة والثاني
البيضاوي كانه يشير الى ان الفعل لا يتم الا بتصديره باسمه تعالى ويقدر متعلقه مؤخرا
للاهتمام والتخصيص لما كان الاهتمام في قوله تعالى اقرأ باسم ربك بالامر
بالقراءة قدم المتعلق واضافة اسم الى الله كانت لاختصاص الاسم به تعالى وضعا
فهو لفظة الله وفي التبرك بالاسم او الاستعانة به كمال التعظيم للمسمى لان
التبرك او الاستعانة به لما كان لكونه اسما له يكون ابلغ في تعظيم المسمى والمعنى
ملابسا ومتبركا باسمه تعالى او باستعانة اسمه لا بغيره • ابتدئ او اصنف
لان كل فعل قرنت التسمية به متعلق الباء ذلك الفعل مثل اقوم او اقعد واكل واشرب للشارب والاكل والقاعد والقائم والله علم للذات الواجب الوجود على ما
اختاره العلامة الثاني سعد الملة والدين التفتازاني اصله الاه بمعنى معبود حذفت
همزته على خلاف القياس ثم ادخل عليه الالف واللام وادغم اللام في اللام اواد
خل لام التعريف قبل حذف الهمزة ثم خففت الهمزة بنقل حركتها الى اللام وادغم
فعلا متجانسين حذف حركة اللام الاولى فحذف الهمزة في الوجه الاول خلاف قياس لا الادغام وفي الثاني حذف الهمزة قياس والادغام شاذ لان ما حذف قياسا كالباقي
فكان الادغام كانه مع الفاصل بين المتجانسين وجوز سيبويه كونه من لاه يليه
ليها اي تستر وظاهر مراده انه قلبت الياء الفا على خلاف القياس
وعلى كل وجه فهو خارج عن القياس كما ان الله خارج عنه حيث قالوا ايا الله بلا
توسيط شيء والرحمن فعلان من رحم بكسر العين بعد جعله رحم بضمها ليكون
لازما بمنزلة الغرائز والرحيم فعيل منه ايضا بعد الجعل المذكور لكون الرحمن
فيه من المبالغة ما ليس في الرحيم ولذا يقال رحمن الدنيا والآخرة ويقال رحيم
الآخرة ولد لالته على المبالغة وقدم على الرحيم ويقال لاختصاصه به تعالى
صار حقيقتها بان يكون قرينا للاسم الجليل وهما صفتان للجلالة وعلى ان
الرحمن علم يكون بد لا منها او عطف بيان وكذا الرحيم واذا كان صفة والرحمن علم يكون
صفة للرحمن ولا يجوز ان يكون صفة للجلالة لعدم جواز تقديم البدل والعطف على الصفة

ح يريد ان قوله للشارب وما عطف عليه يجاز عن من يريد شرب الخمر باعتبارها يؤول اليه كما في اراني اعصر خمرا وللشارح قدس سره تحريرات في حق المجاز والعلاقة رسالة حققت فيها ان التسمية بيان لحقيقة ما تتسمية ببيان العلاقة وحفظها لا بد منه من معرفتها لم ير منها في الاعصار والامصار ولم يسبق لها نظير من سابقين الاخيار

ح اي مقارنا س

ح من الوجوه الثلاثة

ح اي لا يقال ش

ويجوز ان يكونا مرفوعين على المدح اي هو الرحمن الخ او منصوبين كذلك اي اعني الرحمن
وجملة بسم الله الرحمن الرحيم خبرية وانشائية **الحمد لله** والحمد مصدر حمدت
او احمد الله حمدا او احمد الله نفسه حمدا ثم حذف الفعل مع منفعلقاته لدلالة المصدر
عليه فبقي حمدا فوقع الابهام في المفعول او الفاعل فاعيد باللام الجارة لتبيين
المفعول او الفاعل كما في قوله تعالى فبعدا للقوم الظالمين بعدا اعلم ان الفعل اذا حذف مع المتعلق فاعلا او مفعولا ثم
اذا اضيف المصدر الى ذلك المتعلق نحو سنة الله اي سن الله سنة وضرب الرقاب
اي واضربوا الرقاب ضربا او بين باد خال اللام الجارة عليه كما في المثال المذكور
اي بعدا كائنا للقوم الظالمين بان قام بهم وقولهم خلافا للكوفيين وغيرذلك اي
خالفهم الكوفيون خلافا فحذف الحذف واجب قياسي صرح به الفاضل العصام قفي
حمدا لله حمد الحامدون حمدا او احمد الله نفسه حمدا ثم عدل منه بنصب الرفع
ليدل على الدوام اذ الفعلية للحدوث والاسمية للدوام وادخل لام التعريف الجنسي
فافاد دوام جنس الحمد لله تعالى المستلزم دوام افراده تعالى او الاستغراقي في المعهد
دوام له تعالى فعلى تقدير كون المعنى حمد الحامدون يجوز ان يكون الحمد مبنيا للفاعل
اي كل حامدية متعلقة به تعالى وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية له تعالى
ويجوز ان يراد كلا معنييه على طريق عموم المجاز اي ما يطلق عليه لفظ الحمد فيكون
مبنيا للثبوت معنييه له تعالى فيترقى الى درجة الكمال وعلى تقدير كون المعنى حمد
تعالى نفسه يكون مبنيا للفاعل لا غير فيكون المعنى كل حامدية له تعالى لا لغيره مختصة
به تعالى لاستناتها من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار الغير غير كانه قال لا
احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وهذا الحمد اعلى واجل مما لا يخفى
ثم الحمد هو الثناء على الجميل الاختياري نعمة وغيرها وشكر هما يفيد تعظيم
المنعم فبينهما عموم من وجه مورد الحمد هو اللسان والمتعلق يجوز ان يكون
نعمة وغيرها ومورد شكر اللسان وغيره من الاركان ومتعلقه نعمة لا غير
فكل ثناء على النعمة حمد وشكر وكل ثناء على غيرها من الجميل الاختياري حمد لا غير
وكل تعظيم غير لساني على النعمة شكر لا حمد واللام في قوله لله للاستحقاق وقصر
كل حمد على كونه لله تعالى مستفاد من تعريفه باللام الجنسي او الاستغراقي لان تعريف
المسند اليه يكون للتخصيص بالمسند فجملة الحمد لله اسمية انشائية كتبت
لله بالامين وان كان التلفظ بثلاثة لامات لان كل لفظ الجلالة وله لام ودخله

لام التعريف ولام آخر جارة او غيرها حذف منه لام التعريف حفظا **رب العالمين**
مجرور صفة للجلالة فان اضافته معنوية مفيدة للتعريف او هو مرفوع على المدح او
منصوب عليه او يدل عليه الجملة السابقة كانه قيل نحمد رب العالمين ولا يجوز نصبه
بالحمد لضعف اعمال المصدر المحلى باللام ولزوم الفصل بين العامل والمعمول بالخبر
ولكون الله مفعولا معنى في بعض وجوهه والرب في الاصل مصدر بمعنى التربية
وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا وصف به الفاعل للمبالغة كالعدل في رجل عدل
وقيل صفة مشبهة من ربه يربه بعد جعله لازما بنقله الى باب فعل بالضم كما هو المشهور
سمي به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربيه وبهذا الاعتبار اضافته الى العالمين من
قبيل اضافة الصفة الى غير مفعولها كرحمن الدنيا تدبيرا ولا يطلق على غيره تعالى الا
مقيدا كرب الدار ورب الدابة ويجوز ان يكون رب مفتوح الآخر على ان يكون
ماضيا والعالمين مفعوله وفيه ضمير الله تعالى والجملة استيفائية وجملة حالا
بتقدير قد او باداة المقام والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم لما يختم به وغلب لما يعقل به
غلب فيما يعلم به الصانع من المصنوعات يطلق على كل جنس جنس منها كما يقال عالم
الحيوان وعالم النبات وعالم الاشجار وغير ذلك ويطلق على المجموع ايضا كما يقال العالم
بجميع اجزائه محدث وقيل هو اسم لاولي العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لما سواه
بطريق الاستتباع وقيل اريد به الناس لانه لاستيلائه على العجائب يعلم به الصانع كما
يعلم بما سواه والاول هو الحق واختير لفظ الجمع لبيان شمول ربوبيته تعالى للجميع
الاجناس وتعريفه لاستغراق افراد كل منها ولو افرد لتوهم ان المقصود بالتعريف
هو الحقيقة من حيث هي او استغراق افراد جنس واحد منها ثم جمعه بالواو والنون شاذ
لاختصاص هذا الجمع بالمذكور عقلاء لكن هذا الشذوذ لا يقدح الفصاحة لورودة
من الواضع وقالوا على اعتباره دلالة على العلم مع اعتبار تغليب العقلاء على غيرهم
فجمع جمعهم **والصلوة على محمد** الصلوة في اللغة الدعاء او التعظيم ثم هو اذا صدر
من الاعلى يكون نوعا منه واذا صدر من المساوي يكون نوعا آخر واذا صدر من الادنى
يكون نوعا مغايرا لهما فلذلك قيل تتنوع بالاضافة الى محالها الى ثلاثة انواع تتنوع
الاجناس بخصوصها فمنه الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الله
وكل تعظيم من محله ثم نقلت في عرف الشرع الى العبادة المعروفة لوجود التعظيم والدعاء
فيها ثم اللام فيها للعهد الذهني اي بعض فرد من افراد الصلوة كائن على محمد ولا مساغ

لجعله للعهد الخارجي لعدم فرد المعهود ولا لجعله للجنس من حيث هو المستلزم لكون جميع
افراده عليه الصلوة والسلام ولا لجعله للاستغراق الذي معناه كل فرد من افراد مدخوله
لانه ليس كل فرد من افراد الصلوة على نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم لا حقيقة ولا ادعاء
اما حقيقة فظاهر واما الادعاء فلانه اما بتنزيل غيرها من الصلوة على غيرين صلى الله
تعالى عليه وسلم من الانبياء والملائكة وغيرهم منزلة العدم وفساده ظاهر واما بان
يراد بها افرادها المتبادرة بحسب التفاهم في العرف وليس لها افراد متفاهمة
حتى تكون مرادة بها ثم على في قوله على محمد في الاصل صلة للفظ الصلوة مستدعية
للنزول قال الله تعالى صلوا عليه ثم فصل عنه وجعل خبرا لافادة الدوام على
ما عرفت وفصل الصلة عن المصادر وليس على ما افاده الشيخ كرضي نحو المرور
بزيد والبعد عنه وغير ذلك فحينئذ يقدر المتعلق من الافعال العامة اي
الصلوة كائنة على محمد والمرور كائن بزيد ولا حاجة الى تقدير ناز لة فالحمد لله
ملهم الصواب واليه المرجع والمآب ومحمد اسم مفعول من حمد بمعنى كثر حمده
محمد من كثرة الحمد وتكثير الحمد له لكثرة افعاله المحمودة ثم جعل علما لافضل الانبياء
عليهم الصلوة والسلام لكثرة محامده قال عصام الدين في شرح شمايل سماه به
جد عبد المطلب لما اخبرته امه بما شاهدت ليلة مولده من الغرائب فعلم
ان له شانا فسماه بهذا الاسم تفاؤلا وقال ابن حجر سماه به الهام
من الله تعالى بذلك انتهى ثم جعل علما لافراد امته تفاؤلا ولم يذكر السلام اما الان
الصلوة متضمنة له واما الانه في الابتداء وتبرك فيه والاحتراز عن الاقطعية
في الكلام وذا بذكر الصلوة على ما سبق من الحديث وفيه دلالة على عدم كراهة
الاقتصار على الصلوة والله معطوف على محمد وانما عطف صيانة الصلوة عن
البتر اوتة قال عليه السلام لا تصلوا علي الصلوة البتراء قالوا وما الصلوة
البتراء يا رسول الله قال تقولون اللهم صل على محمد وتمسكون بل قولوا اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد وترك ذكر على اشارة الى جواز ورده على من ادعى
التزام اهل السنة ذكر على رد للشيعة فيما زعموا ان ذكرها بين محمد وآله غير
جائز ونقلوا فيه حديثا موضوعا قال في شرح التثبيت فيه اقوال زائدة على ثمانين
وذكرها هو المشهور منها لكن المختار منه عند المص انه اتباعه صحابيا او غيرهم
وقد اختار هذا الازهري وغيره من المحققين كذا في لغاسي ولذا ترك
عطف الصحابة عليه او الترك لنبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند تعليم كيفية الصلوة

عليه

عليه السلام حيث قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث بعد ما قالوا
كيف نصلي عليك واشار باضافة الضمير الى ردمن قال لا يجوز اضافة الى
الضمير بل يضاف دائما الى الاسم الظاهر قال الفاسي في شرح الدلائل واخصر الصلوة
اللهم صل على محمد وآله نعم الاكثر اضافته الى الاسم الظاهر صرح به ابن امير الحاج
ومن صحح اضافته الى الضمير ابن حجر في شرح الاربعين ثم انه لا يضاف الا لمن
له خطر ديني كآله محمد او دنيوي كآل فرعون فلا يقال آل الحجام اجمعين
تاكيد للآل لدفع توهم ان يراد به بعضهم بجعل اضافته على الجنس وللتنبيه على انها للاستغراق
هذا هو المشهور ويجوز كونه حالا من الضمير لكونه مفعولا به غير صريح بواسطة
العطف منه كما قرأ وقال لم يعرف اجمعين ولا جمع الا للتوكيد واجازه ابن درستويه قال في القاموس وهو الصحيح وبالوجهين روي فصلوا جلوسا اجمعين
واجمعون انتهى واشار الفاضي الى جوازه في تفسير قوله تعالى وان جهنم لموعدهم
اجمعين واما اجمع وجمعاء فقد حكى الفراء الاعجبني العصر واجمع والدار وجمعاء بالنصب
على الحال وبعد الواو اما قائمة مقام اما ليست للعطف كما اقيمت مقام رب
في بلدة ليس بها انيس وليست اما مقدرة كما ان رب ليست بمقدرة على ما هو
راي الكوفيين او للعطف واما هو هو مة لكثرة وقوعها في مثل هذا الموضع فالفاء
في قرنه جوابية ولا يجوز ان يكون اما مقدرة في الكلام على ما هو مذكور في السنة
المعربين لعدم شرط تقديرها في هذا الموضع وهو كون ما بعدها جزءا منصوبا بامر
او نهي بعده مثل قوله تعالى وثيابك فطهر ونحو غلامك فالاترجر صرح به الفاضل
العصام حيث قال فما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان الخ من انه
بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغي انتهى وبعد مبني على الضم لانه اقوى
الحركات فيكون جائزا للمحذوف المعنوي منصوب محلا على انه مفعول فيه للواو او لا
ما الموهومة لانه قائم مقام مهما يكن من شيء ففيه معنى الفعل ولا يجوز تعلقه عن الاشارة
المفهوم من قرنه لا لان الفاء في مثل هذا المقام مانع من تقديم معمول ما بعده على
ما قبله بل لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي اذا لم يكن ظرفا صرح به الرضي و
يمكن ان لا يعتبر قيام الواو ومقام اما ولا توهم اما حينئذ بعد مفعولا فيه لما بعده
والفاء مثلها في وعلى الله فليتوكل المؤمنون بمعنى انه شبه تقديم المتعلق على المتعلق
بتقديم الشرط على الجزاء في تعلق المعنوي فادخل الفاء في المتعلق كما في الجزاء على ما قدر
بقلب اخرج قال فكانه قال اخرج بعد الحمد لله والصلوة على محمد الى الغرض المقصود

كذا في الفاسي فحينئذ يكون الواو ابتدائية او للعطف فالجملة بعدها اما معطوفة عطف
جملة خبرية على جملة انشائية على قول من جوزه او على خبرية على قول من جعل الحمد لله جملة
خبرية او على تقدير اقول قبل الحمد لله اي اقول الحمد لله الخ وبعد قولي هذا فاقول هذه
رسالة او اخرج بعد قولي هذا او على تقدير اخرج فالفاء فرهنه رسالة لتفصيل الغرض
فهنه اي الامور الموجودة في الكواغد او المستحضرة في الذهن المستحضر الامور
التي سيذكرها في كتابه مجملة والمشار اليها بلفظ هنه وان كان وضعه للامر المحسوس
بمرأى المخاطب اشارة الى اتقانه تلك الامور المعقولة حتى كانها لكمال علمه بها منصوصة
عنده وقادر على الاشارة اليها او الى كمال فطنة الطالب بحيث صارت المعقولات
عنده كالمحسوسات حتى استحق ان يشار له الى المعقولات بالاشارة الحسية
وفي ذلك مبالغة حث للطالب على تحصيل المراد رسالة قال في القاموس الارسال
التسليط والاسم الرسالة بالفتح والكسر انتهى ثم نقلت في العرف ابتداء او بعد نقله
الى معنى المرسل الى طائفة من الالفاظ والمعاني مختصرة مشتملة على مباحث علمية
لوجود معنى الارسال والايصال فيها فالامور التي اشير اليها بهنه اما الفاظ
او معان وعلى كل تقدير يجوز ان يراد بالرسالة الالفاظ او المعاني فان اريد
باحدهما الالفاظ وبالاخر المعاني فلا بد من تقدير مضاف في جانب المبتدإ
والخبر والثاني اولى لكونه بعد الاحتياج او من حمل الاسناد على المجاز العقلي
لان بين الدال والمدلول مناسبة تامة يمكن بها ادعاء اتحادهما فالوجوه
ثمانية فهنه الالفاظ الفاظ مختصرة او فهنه المعاني معان مختصرة او فهنه
الالفاظ دوال معان مختصرة او فمعاني هنه الالفاظ معان مختصرة او
فهنه المعاني مدلولات الفاظ مختصرة او فدوال هنه المعاني الفاظ مختصرة
او فهنه الالفاظ معان مختصرة او فهنه المعاني الفاظ مختصرة فقوله
فيما اي في اشياء يحتاج اليه اي الى تلك الاشياء والتذكير باعتبار اللفظ
لفظا ما كل معرب اي كل يريد اعراب الكلام على القانون النحوي الجمهوري ان
جعل في فيه بمعنى اللام فلا يحتاج الى تكلف كما في الظرفية لكن يقدر متعلق خاص
اي رسالة موضوعة او مسوقة لبيان اشياء فالظرف لغو على اختيار الجمهور ومنهم
المصنف على ما يأتي وان كان بمعناه فان كانت الرسالة عبارة عن طائفة من الالفاظ

فالظرفية

فالظرفية مجازية اي رسالة كائنة في بيان الاشياء كينونة المظروف في ظرفه بحيث يحيط
ذلك البيان بتلك الالفاظ ولا يشذ شيء منها عن ذلك البيان وان كانت عبارة
عن طائفة هي المعاني فكذلك اي معان كائنة في تحصيل معرفة تلك الاشياء فلا
يلزم ظرفية الشيء لنفسه اشد الاحتياج اي الاحتياج اشد الاحتياجات
منصوب بمفعول مطلق لقيام مقام موصوفه او لاخذه المصدرية من المضاف
اليه لان اسم التفضيل جزء من المضاف اليه ولهذا يراد به العموم وان كان مفردا كما
في قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بمعنى اول كفار به وهو اي ما يحتاج اليه كل
مرء اشد الاحتياج ثلثة اشياء وهذه الجملة ابتدائية ليست معطوفة على
ما قبلها والجملة الابتدائية في عرف النحاة كل جملة وقعت في ابتداء الكلام وبعد
جملة مستقلة لا يصح عطفها عليها مصدرة بحرف عطف او لا بعد ان لا يكون
لها اعراب ويسمى هذه الجملة استينافية ايضا فالابتدائية والاستينافية واحدة
عندهم وعند اهل التفسير ايضا قال المولى ابو السعود في تفسير قوله تعالى
وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون كلام مستانف وقال في تفسير قوله تعالى
وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا الكلام مبتدأ وغير ذلك مما لا يحصى وانما
الاستيناف عند اهل البلاغة فجملة ليس لها اعراب ولم تقدر بالواو وجواب
لسؤال اقتضته فيتبين الاستينافية عندهم والابتدائية عند النحاة عموم
فليتامل وفي اشياء ثلثة مذاهب مذهب الخليل وسيبويه انها في الاصل شيئاء
على وزن فلعاء فقدم الهمزة الاولى الى موضع الفاء فصار اشيئاء على وزن لفعاء
ومذهب الفراء اصلها اشياء على وزن افعلاء جمع شيء فحذف
الهمزة فصار اشياء على وزن افعاء فعلى هذين المذهبين غير منصرف
لالف التانيث ومذهب الكسائي انها افعال جمع شيء كفرخ وافراخ فهمزته لامه
وليست بالف التانيث ومع هذا غير منصرف لتوهمه ان همزة الف التانيث
فهو غير منصرف بالاجماع العامل في المعمول والعمل كل واحد خبر لمبتدإ
محذوف تقديره الاول العامل والثاني المعمول والثالث العمل او مجموع عرباً بعد
التعاطف خبر لمبتدإ هو هي او بدل من ثلثة اشياء بدل الكل ولا مساغ لجعل
العامل بدل البعض الا بتقدير العائد لانه لا بد فيه وفي بدل الاشتمال من عائد
الى المبدل منه ويجوز ان يكون منصوبا مفعولا اعني ولما كان المراد بالعمل الحا
صل بالمصدر اي اثر العامل في المعمول لا المعنى المصدري الذي هو تاثير العامل

الاولى

من ح

في المعمول ذلك الاثر احتاج الى بيان المراد فقال **اي الاعراب** ولم يقل اولا العامل
والمعمول والاعراب لمراعاة الاشتقاق الاصح ان ما بعد اي المفسرة عطف بيان
لما قبلها وقال بعضهم انها حرف عطف فمن موضوع هذا الكتاب الذي يبحث عن احواله
العامل والمعمول والاعراب لان كل كلام لا يخلو عنها فمست الحاجة الى معرفة العامل
وكيفية عمله وشرطه ان وجد وما عمل فيه حتى يمكن اجراء الاعراب عليه واما الحاجة الى
معرفة غيرها فليست بهذه المثابة ولهذا بحث عنها بحسب اقتضاء المقام كتعريف
الكلمة وتقسيمها الى اقسامها الثلثة وتعريفها وغير ذلك وبيان كون بعض
الالفاظ معمولة وبعضها غير معمولة اصلا او في بعض المواضع وما يتعلق بها
والاصطلاحات النحوية كالمذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة والمتمكن
وغير ذلك على ما يأتي تفصيلها في محال يليق بها انشاء الله تعالى واذا كان اشدية
الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بها المقتضي لبيان كل في باب على حدة
فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب الترتيب مصدر رتب بمعنى ثبت من الرتوب
بمعنى الثبوت او جعلها ثابتة على ثلثة ابواب ثبوت كل على الاجزاء كالبيت على الجدران
والسقف فعلي يتعلق به بلا تكلف وان حمل على معناه العرفي وهو جعل كل من
المتعدد في مرتبة اللائقة به فلا بد من اعتبار الرسالة بالاجزاء اي وجب جعل
كل من اجزاء الرسالة في مرتبة اللائقة به ومن اعتبار مع في آخر معه يصح تعلقها
به كجمع المقصور والاشتمال ويسمى هذا في اصطلاحهم التضمين اي جعل ذلك المعنى
في ضمن الاصل وفيه مذهبان جعل الاصل ثابتا والمضمن قيدا في المعنى وعكسه
اي وجب ترتيب اجزائها مع مقصوصة او مشتملة على ثلثة ابواب او قصرها
او اشتمالها على ثلثة ابواب مرتبة لا موضوعة كيف ما اتفقت بلا اعتبار مرتبتها
قال في شرح التثبيت قال السيد الشريف في حاشية الكشاف وحقيقة التضمين
ان يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى آخر يناسبه ويدل
عليه بذكر شيء من متعلقاته كقولك احمد اليك فلانا فانك لاحظت مع
الحمد معنى الانهاء ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى كانك قلت انهي
انهي حمدي اليك وقائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين فالمعنيان مقصودان
معا قصدا وتبعا انتهى وفيه زيادة بيان فيه وهو كثير في كلام العرب
حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجمعت مجلدات ولما كان
شرف العامل لكونه مؤثرا في المعمول العمل ولتوقف اكثر تقريعات

المعمول

المعمول عليه يقتضي تقديمه قدمه على المعمول فقال **الباب الاول**
في العامل واللام في الباب للعهد فالرسالة ان اعتبرت لفظا فالباب
لفظ لانه جزء من الرسالة وان اعتبرت معنى فما فالباب كذلك لما ذكر اي
اللفظ الذي مرتبته الاولية او المعنى الذي كذلك مدون لبيان احوال
العامل او كائن في بيان احوال العامل او في تحصيل معرفتها والتفصيل
يطلب مما سبق ولما كان الكل من العوامل لفظيا وذلك اللفظ اما فعل او اسم
او حرف ويتوقف معرفتها على معرفة الكلمة اراد ان يبينها
اولا فقال **اعلم** تنبيها على ان البحث الآتي مما يرغب شأنه ويصغي
اليه ويحفظ ولا يضيع مخاطبا لكل من شأنه العلم **اولا** اي قبل الشروع
في المقصود في الصحاح اذا جعلت اول صفة لم تصرف تقول لقيته عاما اول
واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا انتهى وههنا ليس بصفة بل منون
منصوب على الظرفية **ان الكلمة** قد تكثرت ههنا كلمات الكلمة لكن اخترنا
كلام المصنف ظنا بانه الحق وبالقول احق لان غيره لا يسلم عن شيء قال لانها للجنس
من حيث هو هو لا مساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وههنا ليس كذلك
وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي في بينها
وبين الجنس ولا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن البعض او الكل واعلم
التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس والوحدة الخفية
ليست مع التاء والنوعية احد معنييها في كرامة ودرجة ومع صيغة فعلة
بالكسر وقولهم التاء في نحو تمر للفرق بين الجنس والواحد لا تقتضي التنافي بل
التغاير لان التمر اعم من ان يكون واحدا او اكثر والتمرة خاص بالواحد واما
جعل اللام للاستغراق بتوهم ان المقصود الاصلي هنا هو التقسيم والتعريف يتبع
ففاسد جدا لان لام الاستغراق بمعنى كل فرد من افراد الحقيقة فيكون المعنى هنا
كل فرد من افراد الكلمة ثلثة وهذا بين الفساد وايضا تعريفهم للتقسيم يضم
قيود الامر كلي ليحصل اقسام تقتضي كون المقسم امرا كليا نعم يقدر
مضاف في احد الطرفين اقسام الكلمة او مقسم اقسام ثلثة قيل الكلمة والكلام من
اللكم بسكون اللام بمعنى الجمع للتأثير في القلوب **وهي اللفظ** جملة اعترضية
بين اسم ان وخبرها مصدرة بالواو وفائدتها توهم كونها خبرا ان ولم يقل

اللفظ مع ان المبتداء مؤنث لانه لم يقصد التانيث مع استواء التذكير والتانيث
والتثنية والجمع في المصدر وان اريد به معنى المشتق صرح به الفاضل العصام
نقلا عن الكشاف في شرح الكافية وصرح الرضي انه اذا اريد به معنى المشتق
يجوز مطابقته للمراد انثى وعليه قولهم الاصطلاحات النحوية وغيرها
اي المصطلحات واللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
اي رميتها ثم نقل في العرف منه قبل نقله الى معنى الملفوظ او بعده الى ما يتلفظ به
الانسان حقيقة او حكما هو موضوعا او مهملا مفردا او مركبا فالمتلفظ به
الحقيقي كزيد واضرب والحكمي كالمعنوي في زيد ضرب واضرب والمراد بكونه
حكميا انه يقع مسندا اليه وموكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك من احكام الحقيقي
وانه ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض اعتبر وجوده صونا لقاعدتهم ان كل
فعل وشبهه لابد لهما من فاعل لفظي كما اعتبروا معدوليته عمرو وعلميته اسامة
وهذا هو المراد من قول من قال انه ليس من مقولة الحرف والصوت وكلمات
الله تعالى لفظ حقيقة اذ هي مما يتلفظ به الانسان وكذا كلمات الملائكة مثل
ما عبدناك حق عبادتك وكلمات الجن مثل قبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر
حرب قبر ذكر في عجائب المخلوقات من الجن نوع يقال الهاتف صاح واحد منهم على حرب
ابن امية فمات فقال ذلك والمحذوف ايضا لفظ حقيقة لانه مما يتلفظ به والدوال
الاربع كالخطوط والعقود والنصب والاشارة غير داخلة في اللفظ فلا حاجة
الى قيد يخرجها وقال الرضي يجوز الاحتراز بالجنس كما بالفصل اذا كان بينهما عموم
من وجه كما هنا لان اللفظ يكون موضوعا وغير موضوع والموضوع ايضا قد
يكون لفظا وقد لا يكون واللام في اللفظ للجنس والماهية لان التعريف
للماهية وبا لماهية **الموضوع** صفة اللفظ ولذا عدل عن قولهم وضع لوضع
المطلق ليتبين شيء شيء متى ادرك الاول فرسم الثاني للعام به والوضع اللفظي
نوعان هو تعيين لفظ مصون لنفسر لمعنى وجعله بازائه ونوعي هو تعيين هيئة
افرادية كصيغ الفعل والمشتقات او تركيبية كهيئة المركبات كلامية كزيد
قائم او قام زيد او غير كلامية كغلام زيد لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو شخصي
وهو المراد هنا والاستعمال ذكر اللفظ ليدل على المراد سواء كان ذلك المراد موضوعا
له او متعلقه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات كالديز والحروف قبل الوضع

غلطا

غلطا كما ليشوم الحرفي من المشوم ومقتضيات الطبع كاخ وبقي الحرف لان احتياجه الى متعلقه
في الدلالة وفرقهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع
واما لفظ الجائز فقد قال السيد الشريف في حاشية المطول انه لا وضع فيه بكلا نوعيه نعم
يقال ان الجائز موضوع بمعنى انه كل لفظ موضع لمعنى يجوز استعمال في متعلقه لكن هذا
الاستعمال لا وضع ولو قيل نسميه وضعا فهو اصطلاح لا مشاحة فيه فظهر اذا الوضع
يخص الحقيقة والاستعمال فيهما والمجاز واللفظ **المعنى** هو في الاصل مصدر
ميمي بمعنى القصد نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشيء او اسم
زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول مخفف معنى قال عصام الدين هذا اقرب
الوجوه معنى لكن لا نظير للتخفيف لما كان اللفظ والمعنى ما خوذين في الوضع وذكر
معه اما مبني على تجريده عنهما كما هو راي الجامي قال الحبيبي الفاضل عبد الغفور
وام التجريد شايع في امثاله او تصريح بما علم التزاما على ما قاله الفاضل العصام
وفائدة تصريح اللفظ صحة اسناد الوضع الى ضميره وكونه كالجنس للكلمة و
فائدة تصريح المعنى كونه قيدا مخرجا اذ به خرج حروف الهجاء لانها موضوعة
لان يركب منها كلمات والفاظ لا لافادة معنى والتوسل الى التوصيف بالافراد
مفرد مجرور صفة معنى ويجوز ان يكون مرفوعا حالا من ضمير الموضوع الراجع
الى اللفظ بتقدير مبتداء او منصوبا بالاغماض عن رسم الخط فحينئذ صفة للفظ
في اللفظ ويمكن ان يكون حالا من المعنى وهو وان كان محصنة الا انه مجرور
وذا يجوز تعدد الحال عليها والمعنى المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
اللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولما كان للوضع تقدم ذاتي على
معنوية المعنى وافراده كتقدم العلة على معلولها لزم ان يكون معنوية وافراده
بهذا الوضع تحصيل الحاصل بهذا التحصيل وذا جائز والمحال تحصيل الحاصل
بغير هذا التحصيل فلا يحتاج الى ارتكاب الجائز بما يؤول اليه لان نزها الوضع
ومعنوية المعنى وافراده واحد ولو كان حصول المعنوية والافراد بعد الوضع لاحتيج
اليه وليس فليس كما ان زمان القتل والمقتولية واحد ثم من قتل قتيلا فله
سلبه لان القتل يقع على القتيل بذلك القتل لا على الحي وهو حي وهذا الاخراج
المركبات كلامية او غيرها فيخرج مثل الرجل وقائمة وبصري مما يدل جزؤه
على جزء معناه ويعرب باعراب واحد لشدة امتزاجه مثل عبد الله علما مركبا

من المضاف والمضاف اليه ورجل عالم علما مركبا من الموصوف والصفة وكذا كل تابع مع متبوعه علما نحو زيد وعمرو وكل اسم عامل مع معموله علما نحو ضارب زيدا وحسن وجهه لكن في التابع مع المتبوع يجري اعراب واحد على الجزئين معا لدفع التحكم وفي الثاني على الاول فقط والثاني مشغول بالحكاية اقسام ثلثة منحصرة فيها حصرا استقرائيا وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء آخر وههنا كذلك لا عقليا وهو الذي يمكن له قسم آخر في العقل كلي ما اختاره الرضي واحتمال قسم آخر وهو ما دل على معنى بسبب غير لا يكون لفظا بل شيأ آخر من الاشارة الحسية او غيرها يمكن عقلا بدفعه الاستقراء كذا ذكره الفاضل العصام ولا جعليا وهو الذي يجعله الجاعل منحصرا مع احتمال الآخر كحصر المصنف اجزاء الرسالة في الابواب الثلثة وبانزهم الانحطاط بدليل دار الامر بين النفي والاثبات ليس لانه عقلي بل للتقريب على المتعلم الى الفهم ولكونه ثلثة مذكرا نثت تاؤه ويجيء بحذفه اذا حذف المعدود للتخفيف لانها لكذا ذكروا في حديث الناس شركاء في ثلث الماء والكلاء والنار **فعل** قال في الامتحان سمي بالجمع مدلوله التضمن قدم على الاسم على عكس ما في الكافية لان كلامه في العامل وهو اصل العمل وكلامه على خلاف الاسم فانه تبع والعامل بعضه ولما كان المقصود تمييز كل قسم عن الآخر بأن يراد جنس مشترك بينه وبينه وفصول تميز كلا وذا يسمى حدا عند الأدباء لان الحد عندهم ليس الا المعرف الجامع المانع وكان تمييز الفعل بدلالته على اخذ الازمنة الثلثة وكان عبارة المتوم غير ظاهرة فيه محتاجة الى تاويل ذكر الشارح عدل عنها فقال **وهو** اي الفعل **ما** اي كلمة **دل** وتذكير الضمير باعتبار لفظها لان الشيء اذا كان ذا اعتبارين يجوز اعتبار كل منهما وههنا كذلك اذ لفظه مذكر ومعناه **وهي** الكلمة مؤنث لفظي يعتبر تانيثه في امر الضمير وان كان معناها مذكرا **وهو** اللفظ الموضوع لمعنى مفرد كلفظ العين يعتبر تانيث لفظه وتذكير معناه فلا يرد رد الفاضل العصام على الفاضل الجامي وان كان تاقا لم يمكنا في ذاته قال الفاضل العصام جعلها في التعاريف عبارة عن المسمى كالتسمية الموكدة و جعلها موصولة اولى لسهولة امتزاج الخروج بالمميز وقال الفاضل الهندي ليلا يلزم الاقتصار على الفعل بريد ان الموصولة تمامها بالصلة فلو جعلت موصولة صارت مع صلتها كشيء واحد في المعنى فاذا وقع الفصل بالصلة صار كانه وقع بالموصول مع الصلة ويجوز ان تكون موصولة اي الكلمة التي دلت ودل فعل ماض اريد به الاستمرار لان الافعال الواقعة في التعاريف يراد بها الاستمرار والدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر بعد العلم بالعلاقة

العقلية او الوضعية او الطبعية فالاولى هي الدلالة العقلية والثانية هي الوضعية والثالثة هي الطبعية ويسمى شيء الاول ذا الآ والثاني مدلولا **بهيئة** الهيئة والبناء والصيغة بمعنى وهو الحروف المرتبة مع حركاتها وسكونها فضرب هيئة فعل وهيئة يضرب بفعل **وضعا** اي دلالة وضع او زمان وضع او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا **على احد الازمنة الثلثة** الماضي والحال والاستقبال بان دل هيئة الافرادية عليه بوضع نوعي كما دل بمادته وهي الحروف على الحدث بوضع شخصي ولم يذكر هذه الدلالة كما ذكرها القوم لانه لا حاجة اليها في تمييز المذكور فالفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان واما النسبة فتاؤه ايضا عند الجمهور بمعناه المطابقي مجموع هذه الثلثة والتضمني كل واحد منها وقال الفاضل العصام ان النسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية مثل ضرب زيد كما في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة ضرب زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا فالفعل يدل على الحدث الزماني مستندا لان ينسب الى الشيء فيلزم اسناده الى الشيء لئلا يكون احضارا على هذه الوجه لغوا ويخرج من قيد الحدث الحرف لانه لا يدل على الزمان والاسم ايضا لان بعضه لا يدل على الزمان اصلا كرجل وضرب وبعضه عادته لا بهيئة كامس وغدا وكذا اسماء الافعال واسما الفاعل والمفعول لان بهيئاتها لم توضع للزمان حتى تدل عليه بل دلالتها عليه اما بغلبة الاستعمال واما عقلا وكذا الاعلام المنقولة عن صيغ الافعال كيزيد ويشكر لان الواضع لم يضع للزمان ولا يخرج الافعال المسلوخة عن الزمان كعسى وكاد والمستعملة في العقود كبعت لان صيغتها وضعت للزمان وعينت في الاستعمال والمضارع لانه لو سلم تاثرا بين الحال والاستقبال ففي ضمن الاثنين واحد فما يدل على الاثنين يدل على الواحد ولما كان تمييز افراد الحدود بالحد عما سواها من خواص الخواص وكان اصعب على المتعلم لم يكتف بذكر الحد وعقبه بذكر عدة من الخواص التي لها مزيد شهرة في الاختصاص لتميز به سهولة عنده فقال **ومن خواصه** اي بعض خواصه كل من تلك الامور الثمانية ولا حاجة بجعل المجموع بعض الخواص بطريق عطف الجزء على الحكم لان المقصود كما عرفت تمييز افراد الاسم عن افراد الفعل وذا يحصل بكل واحد منها وليس المقصود بيان الخواص لذاتها حتى يجب ان بعضية كل من اوضح طوا ضحان لحصولها بالمشاهدات وخاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره

اما شاملة الجميع افراده اولا والحد لا يكون الا شاملا والمستدى ينتفع بالخاصة
اكثر من الحد لا انه اشرف واتبع في نفسه فلذا قدم عليها ثم ان الخواص جمع كثرة
للخاصة كالخصائص للخصيصة اختير على الخصائص مع انهما بمعنى لكونه اكثر
استعمالا بين المباحثين وتنبه بصفة الكثرة على كثرتها ومما لم يذكرهنا تاء
التانيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التاكيد ولو وحرف
التحضيض ثم ان قوله من خواصه ظرف مستقر خبر مقدم على المبتداء وهو قوله
دخول قد ويجوز ان يكون من اسما بمعنى بعض مضافا الى الخواص فيكون
مبتداء والدخول جنس ذكره ليسند اليه في المثلة فيخرج نحو المطول واغا اختيف
لانه لتحقق الحدث فعلي او تقليله او تقريبه الحدث الماضي الى الحال وشيء
منها لا يتحقق الا في الفعل وذلك معلوم بالاستقراء **والسين** اي سين الاستقبال بقرينة
سوف ولذا عرفه بلام العهد **وسوف** قال في مغني اللبيب مرادف للسين او اوسع منها
على الخلاف كانه نظر هذا القائل الى كثرة حروفه لكنه غير مطرد ويقال فيها سع
وسو بالحذف وسى بالقلب حكاها صاحب المحكم ويدخل اللام عليه دون السين
نحو لسوف يعطيك وجه اختصاصهما لكونهما للتخصيص الفعل المضارع بالاستقبال بالاستقراء **وان** لانه لتعليق مضمون جملة بمضمون جملة فعلية وذلك بالدخول
على الفعل **ولم ولما** لانهما للنفي الحدث الفعلي **ولام الامر** لانه لطلب تركيز شيء منها لا يوجد الا في الفعل ولان اثره نصف وهو الجزم
ولا النهي لانه لطلب ترك شيء منها لا يوجد الا في الفعل ولان اثره نصف وهو الجزم
مختص بالفعل فلو دخل على غير الفعل لزم تخلف الاثر عن المؤثر **فان** هذا اما
بالاضافة بتنكير المضاف بارادة واحد من افراد لا بعينين او بتجويز عموم حاتم الجواد
باضافة اسم ذات المعنية الى ما يقوم به واما بالوصف او البيان بتاويل الدال على
النهي كذا في الامتحان وقال الفاضل العصام لا يحمل عطف بيان ما يحتمل كونه صفة وفي
حاشية الكشاف للسيد الشريف ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد يراد في اخرها
الزمخشري كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد **وكلمة عامل** باعتبار وضعه فلا يرد مثل قلما
وطلما مما الكافة **على ما سيجيء** في بحث العامل المقابلي **فاسم** من السمو
وهو العلق سمي به لعلوه على اخويه بكونه مسندا اليه وتركيب الكلام منه وحده نحو
زيد قائم بخلاف الفعل فانه لكونه مسندا ابدا لا يتركب منه وحده الكلام بل منه
ومن الاسم المسند اليه والحرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه **وهو ما** اي كلمة
او الكلمة التي **دل على معنى** وضعا بقرينة كونه قسيما من الكلمة الى اخذ الوضع
في تعريفها او تكتفي بما ذكره في تعريف الفعل والمراد بالمعنى هو المطابقي لانه المتبادر

عند

عند الاطلاق والمتعين بالارادة عند عدم صارف عنه ولما كان المراد يكون المعنى في نفسه او
في نفس الكلمة استدلالية بالمفهومية وكان ذلك غير ظاهر ص فق لهم في نفسه عدل عنه فقال
مستقل بالفهم اي بالمفهومية عن تلك الكلمة تصريحا بالمقصود وايضاحا للمتمم اذ يعني يفهم منها
ذلك المعنى بلا حاجة الى انضمام شيء اليه وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل و
سيجيء والاسماء اللازمة الاضافة معناها مستقل بالمفهومية مثل اب وهو معناه مستقل لكن
الغرض من وضعه التوصل به الى جعل الجنس صفة لشيء فلا يحصل ذلك الغرض الا بذكره بعده
ليحصل الغرض لحصول الدلالة **غير مقترن** ذلك المعنى وضعا **فيه** اي في الفهم عن اللفظ
الدال عليه **باحد الازمنة الثلاثة** اي بفهمه اي لا يفهم منه معه وان كان واقعا فيه
في نفس الامر فالاسم ما دل بمادته على معنى هو مرماي فقط مثل امس او على معنى غير الضرب
وليس منه ما دل بمادته على معنى وبهيئته على الزمان خرج به الفعل **ومن خواصه دخول التنوين**
وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخير لا التي تثبت في الفعل والمراد ما سوى الترنم والغالي يقال الترنم
بكذا اي رفع صوته به مطربا مغنيا والمشهور ان تنوين الترنم ما يلحق القافية المطلقة اي المتحركة
التي تولد من اشباع حركتها احدى حروف المد ولحوقها بهذه القافية انما يكون بابدال
حروف الاطلاق التي هي حروف المد المذكورة كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن والتنوين الغالي صايلحق القافية المجردة اي الساكنة كقول الشاعر
وقائم الاعماق خاوي المخترق مشبه الاعلام لماع الخفقن والقافية في هذا البيت
القاف الساكنة سمي بالغالي لخروج الشعر به عن الوزن والفلق النحاوزعم الحد وهما يدخلان
على الفعل والاسم قال الفاضل العصام والقياس ان يدخلا على الحرف وان لم يوجد ولم يستثنيا
المصم لكونها في غاية الندرة حتى انهما لا يرادان عند الاطلاق وما سواهما اربعة انواع تنوين
التمكن وهو ما يدل على امكنية مدخوله في الاعراب اي اقربية وهي في الاسم وتنوين التنكير
وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وقال الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد
للتمكن والتنكير معا فيكون تنوين رجل لهما فاذا سمي به حق بالتمكن والمعرفة والنكرة
الاسم والفارق بينهما لا يكون الا قيدا وتنوين العوض وهو ما الحق الاسم عوضا عما المضاف
اليه كيومئذ وحينئذ اي يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا والمضاف لا يكون الا اسما وكذا
ما فيه عوض عما المضاف اليه وهو ما في نحو جوار تحول عليه طرد اللباب وتنوين المقابلة وهو
الحق نون جمع المذكر كتنوين مسلمات والجمع السالم في الاسم وكذا ما يوجد فيه وهذا عند ابن
الحاجب لانه جعل نحو عرفات ومسلمات علما غير منصرف للتانيث والعلمية مع وجود
التنوين فيه لم يكن للتمكن لانه لا يوجد في غير المتصرف وعند الزمخشري نحو مسلمات
علما منصرف وتنوين للتمكن ولا وجود عنده تنوين المقابلة لان تاءه غير منصرف للتانيث
لدلالته على العجمية ايضا فلذا يكتب بالتاء **وحرف الجر** لان اثر الجر مخصوص بالاسم لانه

مكتبة الرياض

لاصالته في الاعراب على ما سنبين ان شاء الله تعالى ونقصوا من المضارع لكونه فرعه في الاعراب
حطا للمرتبة فلو لم يدخل حرف الجر على الاسم لتخلف المؤثر عن اثره **ولام التعريف** وهذا الظاهر
من قولهم اللام لا فهم قصد وانه لام التعريف اعتمادا على اشتهاره وقد نبه المصنف انه لا يكون
قرينة للمبتدأ ولو قال حرف التعريف كان اشمل لدخول الميم فيه في مثل قوله عليه الصلوة
والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لعدم شهرته لم يتعرض له اولانه من اللاتي
لم تذكر لفظا او لانه يظهر اختصاصه به من بيان وجه اختصاص اللام ووجه اختصاصه به
انه للتعيين المعنى المطابقي المستغل بالاشارة وهو في الاسم لا غير ثم ان فيه اشارة الى
ان ما دخلت عليه يسبوه من حرف التعريف هو اللام زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساكن او للفرق بينه وبين لام الابتداء في بعض المواضع هو المختار عند الماذهب اليه
المبرد من ان الهمزة همزة الاستفهام ثم عومل معاملة
همزة الوصل لكثرة الاستعمال كما في ايمن عند الكوفيين والماذهب اليه الخليل من انه ال كرر
وكونه مبتدأ وفاعلا خصهما بالذكر ولم يقل وكونه مسندا اليه مع كونه اخصر
واشمل تنبيها على انهما الاصل في المسند اليه والبواقي فروع وقدم الاول اشارة الى ان حقه
التقدم وحق الثاني التاخر وعدل عن في لزوم الاسناد اليه لانه المراد به كونه مسندا اليه وهو
معنى التزامي له والحقيقة اولى واظهر وجه الاختصاص ان الافادة لا تكون الا بالكلام
وهو مسند ومسند اليه والفعل لا يكون الا مسندا بالوضع والحرف لا يكون الا واحدا منهما
فلزم اختصاصه بالاسم ثم ان الظاهر ان ضمير كونه راجع الى الاسم باعتبار جنسه لا عمه
كما اشار اليه الفاضل الجامي بقوله اي كون شيء مسندا اليه لا باعتبار خصوص النوعي ولا يرد
ان الاختصاص يلزم من الاضافة الى الضمير فلا يفيد الخبر **ومضافا** اي كون الشيء مضافا فان
ولفظا اما اختصاص المعنوية فلانها مفيدة للتعريف او التخصيص وشيء منهما لا يكون الا في الاسم
لاقتضائهما استغلال المعنى المطابقي وذا لا يوجد الا في الاسم اما اللفظية فرفع المعنوية
فتختص بما يختص به الاصل **وبعضه عامل كاسم الفاعل** واسم المفعول والصفة المشبهة
على ما يجيء في العامل القياسي **وبعضه غير عامل كانا وانت والذي** فان شيأ منها لا يكون
عاملا في شيء من المعمولات **وحرف وهو** في اللغة الطرف والجانب سمي به لانه في جانب
مقابل للفعل والاسم حيث يفقان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما سنبين وفي الاصطلاح
ما اي كلمة او الكلمة التي **دل على معنى** شامل للفعل والاسم ويخرجان بقوله **غير مستقل**
بالفهم اي بالمفهومية عن الدال عليه بل يحتاج انضمامه هنا الى ضم معنى آخر اليه هو
المتعلق فذكر المتعلق في الحرف ليحصل الدلالة لا لتحصيل الغرض منه وصفه كما في الاسماء
اللازمة الاضافة كما سبق واليه اشار بقوله **بل آلة** وتابع **لفهم** حال من **غيره**
وهو المتعلق بيانه انه وضع الحرف على المذهب المنصور من قبيل الوضع العام والموضوع
له الخاص وذلك بان يلاحظ ويتعلق امر عام مشترك بين المتشخصات ثم
يوضع اللفظ لكل واحد من المتشخصات بخصوصه مثلا اذا وضع الواضع لفظ ان لاحظ اولا

معنى التحقق الكلي العام لكل واحد واحد من افراده من تحقيق قيام زيد في ان زيدا قائم
وعالمية زيد في ان زيدا عالم وغير ذلك ثم وضع ذلك اللفظ بازاء كل واحد بخصوصه
شخصية بوقوعه في تركيب مخصوص وكونه في هذه التركيب قد لالة ان على تحقيق قيام
زيد مثلا لا على التحقيق الكلي الذي له افراد بل ذلك هو لفظ التحقيق مصدر حقق
فلاحظة ذلك المعنى الكلي عند الوضع ليكون آلة للوضع للجزئيات لا لانه الموضوع له
وكذا لفظ من وضعه الواضع بملاحظة الابتداء الكلي لكل واحد من الجزئيات المشخصة مثل
ابتداء السير من البصرة في سرت من البصرة وابتداء الدرس من اول الكتاب في درست من
الكتاب فمعنى ان تحقيق جملة دخلت عليها فهو غير مستقل بالفهم عنه بل يحتاج في افهامه
عند الى ضم ذلك المضمون اليه بضم تلك الجملة الى ان التزم ذلك المضمون من كونه محققا
ثابتا عند المتكلم وكذا معنى من الذي هو الابتدائي الجزئي لا يفهم من مالم يضم اليه المتعلق
مثل البصرة فهو آلة لفهم حال البصرة وهو المبتدئية فلا حظته بعد ملاحظة البصرة
وتابعة لملاحظتها والابتداء الكلي معنى لفظ الابتداء ملحوظ قصدا والمتعلق تابع لملاحظته
فمعنى الاسم ملحوظ اصالة ومعنى الحرف تبعا فيقع الاول محكوما عليه وبه دون الثاني
وبعضه عامل كالحرف وبعضه غير عامل كهل وقد ولما كان المقصود بيان تمام
احوال العامل وبيانها موقوفا على بيان ذاته لان الشيء ما لم يعرف لا يبحث عن احواله
اراد ان يبينه فقال **ثم العامل** ثم الدلالة التراخي الذكري او الرتبي
لان بيان الكلمة واقسامها بيان الموقوف عليه وقال الفاضل العصام في شرح الكافية قد
يجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى في الذكر من غير
اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج كقولك اني من اساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
ثم الظاهر ان هذه الجملة جملة معترضة وهو كل جملة مستقلة لا اعراب لها متوسط بين
متصلين واجاز الرضي وقوعها في الاخر ويجوز ان تكون استينافية وقد صرح
البيانيون في شرح المفتاح بان ثم تكون حرف ابتداء ام ومعطوفة على جملة الباب
الاول في كمامل او على جملة اعلم عطف خبرية على انشائية او على معمول ان عطف
شيئين على معمولي عامل واحد اي ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها اعلم
ان مفهوم العامل اظهر في مقام الامتيار بسبوه حراما لبعد وتبيين المراد او للتنبيه على
مغايرة لما سبق اذ المراد هنا ما صدق وهنا المفهوم وما قبل الشيء اذا اعيد فغيره
فهو عين الاول المراد منه اذ المراد هنا ما يوجد صدقا وهنا كون المقام مقام التعريف صار
هو ما شيء اي لفظ او غيره **اوجب** اقتضى **بواسطة** بالتنوين يجيء المراد بها اي
سبب واسطة **كون آخر الكلمة** مفعولا وجب اسما او فعلا حقيقة او حكما مثل

زيد ابوه او ابوه قائم اي قائم الاب معربة او مبنية على وجه اي قائم الاب معربة او مبنية **على وجه** اي طريق وطريق لفظي او تقديري او محلي **مخصوص** مشخص معينا كان **من الاعراب** من بيانية او التقدير بعض من وجوه الاعراب رفع ونصب وجر وجزم فمن تبعيضية عدل عن تعريف ابن الحاجب لانه كما صرح به الفاضل المحقق تعريف عامل الاسم والمتم في بيان مطلق العامل فاحتاج الى تقييد شامل لما يحصل المقتضى ولما لا يحصل به فقوله بواسطة ليلا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا بل هي قرينة والعامل موجب بعيد وسيظهر ان شاء الله تعالى وليخرج ياء المتكلم لانها وان اقتضت كسرما قبلها الا انه ليس بمقتضى الاعراب بل بالمناسبة وبما كان المراد بها غير ظاهر خصوصا للمبتدئ الذي تتصنيف له اراد ان يبينه فقال **والمراد بها** اي بالاعراب **بواسطة مقتضى الاعراب** لكن لزم ان يخرج من تعريف العامل ما هو عامل بالجملة على الاصل كالحروف الجارة الزائدة والمضاف بالاضافة اللفظية وان ان الداخلتين على المضي فلزم ان يخص التعريف بالعامل الاصلي ويكون البحث عنها استطرادا ايا ما مع انه اصلي **ولو** زيد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لاصاب ويمكن ان يقال اخرجها عن التعريف وادخلها في البحث اشارة الى الاحتياط رعيتها **وهو** اي مقتضي الاعراب **في الاسماء** حال من المبتدأ على ما ذهب اليه ابن مالك من جواز الحال عن المبتدأ او بعد تأويله بما هو مفهوم من الكلام اي حكمت على المقتضي حال كونه في الاسماء **تواردُ المعاني المختلفة** اي الفاعلية والمفعولية والاضافة **عليها** اي على الاسماء ثم لفظ المصدر اما عن اسم الفاعل واضافته من قبيل جرد قطيفة لان المقتضي هو المعاني لا تواردها كما سيظهر او عن اسم المفعول والنسبة مجاز باعتبار ان اقتضاء المقتضي الاعراب عند تواردها عليها ومعنى تواردها عليها مجيئها عليها متعاقبة على طريق البدلية وظاهر ان هذه الكثرة ليست من قبيل انقسام آحاد الجمع الى آحاد الجمع كما في وامسحوا برؤسكم اي ليمسح كل واحد منكم رأسه على ان يكون لكل من المخاطبين رأس واحد من الرؤس وليس المعاني مع الاسماء مثله حتى يكون لكل اسم من الاسماء معنى واحد من المعاني بل يكون لاسم واحد معان ثلثة متعاقبة مثل ضرب زيد وضربت زيدا وضرب غلام زيد ولاسماء كثيرة معنى واحد منها نحو ضرب زيد واكرم عمرو واما هان بكر **وايضا** اي المعاني المختلفة **امور خفية**

المراد بها

مفهوماتها

لانها لا تدرك الا بالتعقل **تستدعي علائم** اي يقتضي كل واحد منها علامة على حدة من العلامات التي هي انواع الاعراب على ما سيجيء وهذا مبني على انقسام الآحاد الى الآحاد وهو ظاهر **ظاهرة** اذ لم يمنع مانع من ظهورها فان منع فان كان المانع حالا في الآخر غير الاعراب الحقيقي فتلك العلامة تقديرية وان في نفس الكلمة او الاعراب المذكور فمحلية كما يجيء في الباب الثالث **لتعرف** تلك الامور لان الخفيات تدرك بعلاماتها **ثم** اراد ايضاحا ما ذكر فقال **مثلا** بمعنى مثلا مفعول به لفعل مقدر اي اذكر مثلا او مفعول مطلق لامثل اي امثل لك مثلا اي تمثيلا لانه لهم بمعنى التمثيل ففي الاول جعل بمعنى المفعول وفي الثاني بمعناه **اذ اقلنا ضرب زيد غلام عمرو وفضرب** عامل لانه **اوجب** كون **آخر زيد** بمنزلة الكلمة في التعريف **وآخر غلام** باعراب محكي **مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية** اي بالفاعلية المورودة التي هي بواسطة على ان يكون اضافة بواسطة بيانية من قبيل شجر الاراك واضافة ورود من قبيل جرد قطيفة وله وجه آخر مجامر **على زيد وبواسطة ورود المفعولية على غلام** هما معطوفان على الفاعلية وزيد عطف شيئين على معمولي عاملين مختلفين وعلى زائدة كما هو مذهب الفراء والمضاف مقدر وعلى متعلق به وهو معطوف على ما قبل **بسبب تعلق ضرب بهما** متعلق بالورود تعلق العام بزيد والوقوع على غلام **واوجب غلام** جملة معطوفة على جملة ضرب او وجب لعدم صحته **ايضا** مصدر اض لواجب الحذف سماعا بمعنى عاد اي عاد الحكم المذكور الذي هو الايجاب ههنا عود **كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه** اي على عمرو ولما كان للاضافة معنيان مضافا وكونه مضافا اليه وكان المراد هنا الثاني اراد ان يلتبه عليه فقال **اي كونه منسوبا اليه لغلام** بسبب تعلقه به **فالعامل يحصل** ويوجد **المعاني الخفية في الاسماء** بسبب تعلقه بها هذه الجملة قد ذلك ما سبق من الكلام **وهي** المعاني الخفية **تقتضي نصب غلام في الاعراب** الذي هو اثر العامل في المعمول لا لحق المصدري الذي هو كون الشيء معربا وهو احد معنيين كما سيظهر فالعامل يحصل الاعراب بواسطة تلك الامور قال الفاضل المحقق التحقيق ان الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الآلة التي هي العامل كما انها هي الموجودة للمعاني وعلاماتها وكونها **في الافعال المشابهة التامة** فقوله المشابهة خبر لمبتدأ محذوف بقرينة السابق والجملة معطوفة على جملة وهو في الاسماء تواردُ الخ وليس من عطف معمولي عاملين لعدم شرط وهو عدم اعادة الجار

لا على صح

على العلامات

اي وقفا

في المعطوف مع تقديم الجار في المعطوف عليه صرح به الفاضل الهندي في بحث المصدر في مثل
هذه العبارة وليشهد له مورد السماع من قوله اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل
نارا او غيره ويمكن ان يحمل الكلام على مذهب الفراء فانه جوزه مطلقا **للاسم** اي اسم الفاعل
كما سيصرح به **وهي** المشابهة التامة كما تشير **في المضارع فقط** لا في سائر الافعال
والتحسين المقابلة بقوله في الاسماء قال اولا في الافعال بصيغة الجمع واحتاج الى بيان
المراد ثانيا الفاء في فقط جزائية وقط اسم فعل بمعنى انته ويحيى اعرابه **فانه مشابه**
لاسم الفاعل مفعول به واللام زائدة للتقوية عمل **لفظا** مصدر مشابه اي مشابهته لفظ
او مشابهة لفظية او تمييز من نسبة او ظرف او نائب عنهما وكذا قوله **ومعنى واستعمالا**
اما الشبه الاول وهو تشبه لفظا فكائن **فلموازنته** اي لموافقته المضارع **له**
اي لاسم الفاعل واللام فيه كاللام في الاسم لفاعل **في الحركات** اي في مطلقها واتفق في نوعها اولا
والسكنات في عددهما او ترتيبهما وصيغة الجمع هنا اما بالنظر الى المراد او لتماثلة
او لتعدد السكون في بعضها واراده ما فوق الواحد بالجمع مستغفر مستغفر **نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج** مثل مثالين من الجردين ولو مثل بمثالين
احدهما من الثلاثي والاخر من الرباعي اشارة الى ما ذكر لكان له وجه **واما**
الشبه الثاني وهو شبه المعنوي **فلقبول كل منهما** اي المضارع واسم الفاعل
الشيوع اي الانتشار والاحتمال لما صدق عليه على سبيل البدل ولعدم العموم مرة
فيهما ان العموم احاطة الافراد وليس فيهما تلك الاحاطة عدل عن التعبير بالعموم مع انه
شايع في كلامهم ولعلهم اراد به معنى الشيوع **والخصوص** لبعضها **فان الاسم**
اي اسم الفاعل **عند تجرده عن الاسم اللام** الموصول ليشمل بقيد به اللام الى ان
الاختلاف الجاري في حرف متقرن جار فيه ايضا كما صرح به الفاضل المحشي والله
المختار من مذهب سيبويه **يفيد الشيوع** بين الافراد **وعند دخول حرف التعريف**
عليه يختص اي يصير خاصا للبعض الاخص الذي اقتضاه الظاهر وعند
دخوله بالضمير العائد الى اللام لعله اشارة الى نحو ما التعبير عنه به لكون صورته
ولذا لم يقل او لا عن حرف التعريف ويمكن ان يقال انه اشارة الى مذهب من يجعل حرف
التعريف لان المقام مقام بيان المشابهة بين المضارع واسم الفاعل الذي
دخله اللام فعل في الحقيقة عند غيس كما ستحيي **نحو ضارب** فانه يحتمل زيدا وعمرا
وغيرهما **والضارب** فانه يختص بمعين اعتبر اللام اسما هو موصول او حرف تعريف لانهما
سيان في افادة التعيين **كذلك المضارع** خبر ومبتدأ وقوله **عند تجرده عن حرف**
الاستقبال كالسين وسوف ولن **والحال** كما ولام الابتداء عند الكوفيين والتخصيص
وابن مالك وفي التنزيل اني ليحزنني ان تذهبوا به اي قصد ان تذهبوا به اذ الم تدخل

على سوف واذا دخلت عليها تخصصت للتاكيد مثل ولسوف يعطيك متعلق بقوله **يحتمل الحال**
والاستقبال وهو ما عطف عليه بدل او عطف بيان لجملة كذلك المضارع وجملة ان
تكون استينافية قدم الحال هنا لتبادره عند التجرد فكان اسبق **نحو يضرب وعند دخو**
لها اي دخول احدهما **عليه يختص بالاستقبال والحال نحو سيضرب ويضرب**
ولمبادرة الفهم معطوف على القبول اي والشبه المعنوي لمبادرة الفهم **فيما** اي في اسم
الفاعل والمضارع **عند التجرد عن القرائن** الدالة على احد الازمنة حالية **نحو** ذا ضارب
ذاهب الى مكة لمن يتهيأ لهما او مقاليتكون في الاستقبال والحال في المضارع واما امس الان وغدا
في اسم الفاعل **الى الحال** لاقتضائهما اقترنوه الوقوع **واما الشبه الثالث** وهو شبه استعمالا
فلوقوع كل واحد منهما صفة للنكرة بحسب الظاهر واما في التحقيق فالصفة
الفعل وفاعله وكذا اسم الفاعل وفاعله فاطلاق الصفة عليهما على المسامحة او التجوز
باطلاق اسم الكل على الجزء **نحو جاءني رجل ضارب او يضرب ولدخول لام**
الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب او ليضرب ولوجود المشابهة الثالثة
في الماضي بني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون ولم يعرب لعدم المشابهة التامة
ولقد احسن المصنف في اعتبار المشابهات الثلاث بين المضارع واسم الفاعل والعموم اعتبروا
المشابهة الثانية بينه وبين اسم الجنس كلفظ العين فلم يتم المشابهة من الجانبين فلما اعتبروها
بينهما تم المشابهة من الجانبين **وهذه المشابهة** يعني المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا
تقتضي تطفل المضارع اي تبعيته **للاسم** اي لاسم الفاعل **فيما** اي في شيء **هو**
اي الاسم **اصل فيه** اي في ذلك الشيء **وهو الاعراب** والمراد المعنى المصدري
بمعنى كونه معربا قابلا للحركات والحروف العاملة لفظا او تقديرا او بقابل البناء والاسم في
البناء متطفل وتابع للفعل والحرف فليس باصل فيه لاثر العامل كما فيما سبق كما تقتضي
تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولذا لا يعمل في المفعول اذا كان
بمعنى الماضي **فاعرابه ليس كائنا بالاصالة** اي يكون المضارع اصلا فيه **فاذا**
قلنا ان يضرب وكذا لم يضرب ويضرب **فلن** وكذا لم والعامل المعنوي **اوجب**
كون آخر يضرب بمنزلة الكلمة في التعريف **مفتوحا** او مجرورا او مرفوعا
بمنزلة على وحده مخصوص من الاعراب فيه **بواسطة المشابهة لاسم الفاعل**
اي بالمشابهة التي هي الواسطة فالاضافة بيانية لما وصل التنوية الى بيان اما هو
المقصود من الكتاب وهو احوال افراد العامل قال **ثم العامل** اي بعد بيان
مفهوم مفهوم العامل وما يتعلق به والمراد به هنا ايضا المفهوم لان

التقسيم للماهية كما عرفت وصرح به المص في بعض تصانيفه اظهر لبعد المرجع **على ضربين لفظي** اي منسوب الى اللفظ لكونه لفظا **ومعنوي** اي منسوب الى المعنى لكونه امرا عقليا **فاللفظي ما يكون للسان** ظرف مستقر خبر ليكون قدم على الاسم وحال منه قدم عليه لتنكيره تم الخبر قوله **فيه** ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في فيه لعدم جواز تقديم الحال على العامل الظرف مطلقا على ما هو مذهب سيبويه او لا بتقديم المبتدا كما هو مذهب الاخفش او ظرف ليكون او لحظ وعلى تقدير الخبر للاول فقوله فيه حال من المستكن فيه او من حظ قدم عليه لتنكيره او ظرف للخبر او ليكون او لحظ وقوله **حظ** اسم يكون او يكون تامة وحظا فاعله والظرف فان حالان منه او الثاني حال من ضمير الاول ولا يجوز عكسه او متعلقان بيكون او حظ على ما من التنازع يجوز عند المص لانه لم يشترط تاخر المهمول على العاملين وابن الحاجب ومن تبعه شرطوه فلا يكونان مما تنازعه يكون وحظا **وهو** اي اللفظي **على نوعين عامل سماعي** وعامل **قياسي** فالعامل **السماعي** في اصطلاح النحاة **هو العامل الذي يتوقف اعماله بخصوصه على السماع** من العرب ولا يمكن الالمام في عمله قاعدة كلية مشتملة على افراد غير منحصرة قدم على القياسي لسهولة ضبط افراد المقصود هو فيها لاجراء الكلام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف القياسي ولان بعض القياسي يتوقف على معرفة حرف الجر منه كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال ولان الفعل وشبهه ومعناه قد يحتاج في العمل في بعض المعمول لاجل الحرف الجر **وهو** اي العامل السماعي **ايضا** اي كاللفظي **على نوعين** الاول **عامل في الاسم** والثاني **عامل في الفعل** المضارع **والعامل في الاسم** ايضا اي كالسماعي **على قسمين** احدهما **عامل** يعمل **عمل اسم واحد** وثانيهما **عامل في اسمين** اعني بالمتين **المبتدا والخبر** ملحوظين **في الاصل** اي باعتبار الاصل اي قبل دخول العامل عليهما **ويسميان بعد دخول العامل عليهما اسما وخبرا له** اي يسمى المبتدا اسما والخبر خبرا للعامل **والعامل في اسم واحد** من السماعي قدم لكون معموله واحدا ولكونه اكثر استعمالا **حروف جره** اي الاسم الواحد لينا سبتها اللفظي اثرها المعنوي الذي هو جر معنى المتعلق واضافته الى ما حوله ويحتمل عليه ما لا يكون الجر فيه **تسمى حروف الجر** **وحروف الاضافة** لوجودها في فنون منها وهو ما وضع لاقتضاء الفعل او معناه الى الاسم او المؤول به ويكون اثرها الجر **وهي عشرون الباء** قدمه لبساطته ولكونه اكثر استعمالا هو **للالصاق** وهو الاصل في معانيه ولذا خصه بالذكر ولانه ليس مراده تعداد معانيه بل بيان عاملية نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يليق بزيد **ومن** قدمه لبساطته ولكثرة استعماله هي **للابتداء** في المكان عند البصريين ومطلقا زمانا كان او مكانا وغيرهما عند الكوفيين والمرجح المؤيد باستعمال العرب مذهبهم وعلامته

بيان حروف الاضافة

ن للالصاق

صحة وضع الى وما يفيد فائدتها في مقابلتها كذا قالوا ولم يعلم غيره **والى** عكس من بر لمجيئه في مقابلته هو **للانتهاء** في الزمان والمكان وغيرهما نحو سرت الى المسجد واتموا الصيام الى الليل واتيت الى زيد **وعن** قدمه على على لمناسبة لمن من حيث انه يجوز ان يستعمل كل منهما في محله باعتبار انه مبداء وبعد عوضا منه العطش و ستاتي عن العطش هو **للبعد** اي بعد شيء عن مجرور نحو اديت عنه الدين ذكر الدماميني انه لم يذكر البصريون له الا هذا المعنى **والمجاوزة** اي مجاوزة شيء عن مجروره بعد عنه كما في المثال المذكور او لا كما في اخذت عن استاذي العلم وسواء وصل الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او لا كما في المثال الاول **وعلى** قدمه على اللام لمناسبتها لعلى في جواز كونهما اسمين هو **للاستعلاء** اي لاستعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على السطح او توهما نحو عليه دين كانه ركبه الدين وهو يتحمل تعلقه **وفي اللام** قدمه لبساطته هي **للتعليل** اي لبيان كون مجروره علة ذهنية مثل ضربت للتاديب او خارجية نحو خرجت لمخافتك والعلة ذهنية ما يكون علة في الذهن معلولا في الخارج كالتاديب مع الضرب والخارجية علة في الذهن والخارج **والتخصيص** هو هنا بمعنى ارتباط شيء للمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو هبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فيدخل في هذا الام الملك وكتمليك والاستحقاق والنسب وليس معنى التخصيص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه بناء على الام الاختصاص ذكره كفاضل المضام **وفي** قدمه لكثرة استعمالها حرف جر ولد خوله على المظهر والمضمر هي **للظرف** اي للظرفية وهي كون شيء قابلا للحلول فيه حقيقة نحو المال في الكيس والماء في الكوز او تشبيها او تنزيلا نحو نظرت في الكتاب لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف ونحو النجاة في الصدق **والكاف** قدمه لبساطته ولكثرة استعماله هي **للتشبيه** اي لان يشبه شيء بمجروره نحو زيد كالاسد **وحتى** قدمه لاصالته في الجارية وجاء عمي بالابدال في هذيل وقرا ابن مسعود ليسجننه عتى حين هي **للغاية** اي لكون مجروره غاية للحكم بمعنى انه لا يتجاوزه نحو اكلت السمكة حتى راسها فالراس ماكول او يشرى عندك ولا يصل اليه نحو نمت البارحة حتى الصباح فالنوم يشترى عند الصباح ولا يصل اليه والاصل فيه ان مدخوله اما جزء اخير مما قبلها او شيء يلاقي الجزء الاخير في الاول يدخل المجرور في الحكم وفي الثاني لا هذا هو الحق وقال عيسى القاهري من تبعه يدخل مطلقا وعند الاكثر لا يدخل مطلقا فلا يجوز كون مدخولها

الجزء الوسط بخلاف الى فان المجرور به يجوز ان يكون جزء الوغيره والجزء يجوز ان يكون
الوسط وغيره وفيها لا يدخل الجرور في الحكم الا بالقرينة **ورب** قدمه لعدم بد ليتسر
عن شيء بخلاف هو او و التاء فانهما بدل لان غير الباء هي **للتقليل** اي لانشائه وشاع
استعماله في التكثير الى ان صارت حقيقة عرفية فيه ومجازا في التقليل قال الفاضل
العصام لو قيل ورب للتكثير لكان انسب من قوله للتقليل ولا يبعد ان يجعل
قوله للتقليل اعم من التقليل الحقيقي والتنزيلي فيشمل في مغني ربّ انشئ
ويقع في صدر الكلام لانشائية واكثر دخولها على النكرة الموصوفة عند المبرد
وابن السراج وابي علي خلافا للاخفش وقد يدخل على المضمر المبهم المؤول المذكر
مميزا بنكرة منصوبة والكوفيون جعلوه ضميرا راجعا مطابقا للمميز جمع ويلحقها
ما فاذا كانت كافة يجب تهيئتها على الجمل وان كانت زائدة تدخل على الاسم
ايضا ويجيء نحو قوله ربما ضربة بسيف صيقل والجملة التي يدخل عليها فعلية
ماضوية في الاكثر والجزولي يقول تدخل على مطلق الجمل قال الرضي يحذف رب
قياسا بقاء عملها في ضرورة الشعر وبعد الواو والفاء او بل وفي غيرها شاذ ولو
في الشعر نحو رسم دار وقفت في طلله **وواو القسم وتاؤه** قدمهما لعدم بد ليتسر
الجارية ولم يذكر باء القسم هنا مطلق الباء فيما سبق ويجب حذف فعلهما ولا يكونان للسؤال
فلا يقال والله اجلس ويدخل الواو على الاسم الظاهر والتاء على لفظة الله والباء اعم منهما
في الجميع **وحاشا** قدمه لعدم خروجه عن العاملية وان خرج عن الجارية هو **للاستثناء**
اي عن السؤال لا مطلقا بخلاف خلا وعدا يقال اساء القوم حاشا زيد ولا يقال احسن
القوم حاشا زيد لذكره الرضي ذهب سيبويه واكثر البصريين الى ان حاشا للاستثناء حروف
جرّ دائما وانكر وا فعليته لامتناع دخول الموصول عليه والاخفش والمازني والمبرد الى انها
تستعمل كثيرا حرف جر وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الاسوء اللهم اغفر لي ولمن
حاشا الشيطان وابا الاضبع **ومذ ومنذ** وقد يكسر ميمهما قدم مذ لغتيه ولكونه لغة
العرب ومنذ مختص بالجارين ضرح به الفاضل العصام في بحث الظروف وما قيل من ان
ان افصل منذ لم يرتضه الرضي وقدم منذ لتقدم خروجه عن الجارية بخلافهما **للابتداء**
في الزمان الماضي يعني انهما اذا اريد بمجروريهما الزمان الماضي بان يكون زمانا
ماضيا لم يسبق منه جزء يكون معناهما ان ذلك الزمان الماضي مبدأ زمان الفعل الذي
قبلهما مثل ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا او منقضيا مثل
ما رأيته مذ يوم الجمعة فمعنى الاول ابتداء الرؤية من يوم الجمعة وفي الثاني ابتداء الانتفاء

منه اي من يوم مجرور الخ

مطلق

منه ولا يكونان لفظ فيه مجرورهما للفعل المذكور اذا اريد بهما زمان لم يمض بتمامه وانت
في بعض اجزائه مخبر اما رأيته او ما رأيته مذ شهرنا او منذ يومنا ومنذ خيوه زيد اي
جميع زمان برويتي او عدم رويتي هو ذلك الشهر او اليوم او زمان الحيوة ولا
يستعملان في الاستقبال نص عليه عصام الدين قوله **وقد يكونان اسمين** استطرادي
يجيء تمام بيانهما في البسيط ان شاء الله تعالى **وخلا** قدمه لتقدم الخاء **وعدا** قدمه لعدم
الاختلاف في عاملية هما **للاستثناء** وبعض النحاة لم يجعل خلا مع الجر ما بعدها
مصدرا مجرورا بل مصدرا مضافا كما ذكره الفاضل العصام **ويكونان فعلين وهو الاكثر** و
سيجيء تمام تحقيقه في المستثنى ان شاء الله تعالى **ولولا** قدمه لان عمله في الغالب
كثيرة وهي انواع الضمير المجرور هو **لامتناع شيء** هو جوابه **لوجود غيره**
هو مدخول الجر دبها **اذا اتصل بها ضمير** اي ضمير كان كما سمع قليلا لولاي
ولولاك ولولاه ثم قال سيبويه والجمهور لولا جارة للضمير مختصة به كما
اختصت حتى والكاف بالظاهر وقال الاخفش غير جارة والضمير المجرور
واقع موقع المرفوع عكسهما انا كانت ولا انت كانا فسيبويه والجمهور تقرر
في لولا حيث جعلوا غير لعامل عاملا لئلا يلزم التصرف في الغالب كثيرة
وهي انواع الضمير والاخفش في الضمير حيث جعله بدلا عن غيره واتبقى
لولا على حاله وهو عدم العاملية **وكي** قدمه لعدم شذوذ عمله بحرية **اذا دخل**
على ما الاستفهامية هو **للتعليل** وقال الخليل والاخفش اذا دخل على
المضارع يقدر ان وكي جارة وعند البصريين اذا وقع بعدها ما المصدرية يقال
كيما تضرب اي لضربك **فلعل** هو **للترجي في لغة عقيل** تكون جامدة في
العين مصغرة ذكره الدماميني كقوله فقلت ادع اخرى واي فرع لصوت دعوة
لعل ابي المغوار منك قريب قال في معنى اللبيب هو محكي بنقل الاخفش ان الحر يلعل
لغة قوم انتهى فالاعتداد لما قيل ان الظاهر ان الحر في هذه اللغة ايضا شاذ و
لهذا تاء ولو اليت بجملة على الحكاية اذ اسم الرجل ابي المغوار بالياء فلا يغتر
وصرح المصباح بالرد عليه في هامشه على المتن ولما فرغ من بيان حروف الجر شرع في
بيان احكامها من لزوم المتعلق وغيره عدمه وجواز الحذف وغير ذلك فقال
ولا بد لهذه الحروف اي لاحرف اي حاصل الحرفي الجر **من متعلق** بفتح اللام
والظاهر لا بد في هذه شبه مضاف لجيء ما يتم معناه بمرتبة فيكون معربا فيلزم نصبه

ان فرعي جارة وكذا
اذا وقع بعدها ما
اوله وداع دعا
يا من يجيب الى الندى
فلم يستجب عند ذاك
مجيب اه

اي لابتدا واعتذر عن بنائه بانه قطع الجار عن المتعلق به وجعل مع مجروره خبرا عنه
لان كل مصدر له صلة من الحروف الجارة يجوز قطعها عنه وجعلها اخبارا عنه كما
في قوله تعالى لا تثريب عليكم وعند ابن مالك معرب منصوب سقط لتونه تشبيها
بالمضاف ومن متعلق بالضمير المستتر في الظرف المستقر لان الضمير الراجع
الى المصدر يجوز تعلق الجار به لدلالته على معنى الفعل وهو الحدث صرح به الفاضل
العصام في شرح التلخيص ويجوز تعلقه بالظرف والمستتر نفسه وما حكي عن بعض
البغداديين من جواز تعلق الظرف بالمنفي المبني لم يستحسنه الرضي لوجود الا
عراب المقدر بالمضاف والجملة ابتدائية او اعتراضية او معطوفة على جملة وفي
عشرون فعل او شبهه وهو الاسماء المتضمنة بالفعل لا لاشتقاق او معناه
وهو لفظ يفهم منه معنى فعل كاسماء الافعال الا الزائد منها مجرور رب دل في قوله
هذه الحروف او منصوب مستثنى منه نحو كفى بالله فاعل كفى وبحسبك درهم
مزيد في المبتداء والزائد من الحروف الجارة الباء ومن واللام والكاف وصرح
في المغني بزيادة عن وعلى والزائد مالا يخل اسقاطه باصل المعنى وانما ورب
وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فان لزمها بدل من متعلق فانها اي هذه
المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل وشبهه ومعناه اما الزائد فلان
متعلق حرف الجر شيء منها لكونه ينفي معنى في المجرور حيث لا يكون بدلا منه
نحو ما مررت بزيد وسيرت من البصرة الى الكوفة والزائد لما لم يكن له معنى وكان المتعلق يتعدى الى
مجروره بالاتوسط نحو كفى الله وكفى بالله وحسبك درهم وحسبك درهم والتي بليه لم
يتعلق بشيء وكذا رب في رب تال يلفظه القرآن تاليا وكذا رب رجل لقيته يقال رجلا كريما لقيته
وكذا ان قيل التقدير رب رجل كريم لقيته حصل قيل لقيته ابتداء رجلا في المعنى فاعل حصل فلا معنى
لتوسط رب بينه وبين رجل الا افادة معنى التقليل فلما تعذر ذلك هنا عرف انه لا وجه لاختيار
الفاضل العصام لما ذهب اليه الكوفيون من كون رب اسما مضافا الى ما بعده معنى التقليل
نقيض كم التكثيرية وللوجه المذكور في الزائد ورب لم يتعلق لولا ولعل واما حروف
الاستثناء فقد اختلف فيها اختار المص عدم تعلقها وتبع فيه ابن هشام قال الكفوي في
اللبيب انها لا توصل معناه الى المجرور بل تزيل عنه كما لا ولم يتعلق قلم يتعلق وقيل متعلقة ورجحه
الدماميني في شرحه قال في التقدير جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات
ذلك المعنى للمجرور بل ايصال المعنى وجه تضمنه الحرف وهنا مقيد لا بغائر عنه ولا يلزم
من عدم تعلق الا عدم تعلقها لان كون حرف مع تعرف لا يستلزم فساد التركيب في جميع الاحكام

معنى صح

الا ترى ان الا لا تحمل الجر هنا تعلم انترى قال المص فيما علقه على المتن اعلم ان متعلق
الجار بعامل كونه آلة ووسيلة في وصول معناه وتعديته الى اسم لا يتعدى اليه بنفسه
والاصل في حروف الجر هذا ولذا عرفوها بانها ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما
يليه وعملت الجر ليناسب عملها اللفظي عملها المعنوي وليس في سائر الحروف هذا
الجر والافضاء واما الجر حروف لا تتعلق بعامل فغير اصلي بل لعارض اما الحروف الزائدة
فلمشابهتها الحروف الجارة في الصورة والحرفية وتصورها معانيها فيها بضرب من التاويل
واما حاشا وعدا وخلا فللفرق بين كونها افعالا وكونها حروفا واما رب ولولا ولعل
فللتنبيه على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تحمل الاعراب المختص به واما
الدليل على ان هذه الحروف لا تتعلق بعامل فرجوان العامل في الحروف الزائدة ورب
يتعدى بنفسه الى مجرورها وشرط التعلق عدم التعدي بنفسه كما مر ولولا ولعل معنا
هما جارين كمعنا هما غير جارين ولم يقل احد بالتعلق بالمعنى المذكور وهو الحق الاصطلا
بين النحاة في غير حروف الجر واما حروف الاستثناء فلانها تزيل صوب العامل عن
مجروريها وهي ضد معنى التعلق والايصال ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك
في الا والحاصل ان هذه الحروف سوى الزائدة دالة على معان غير الايصال كالام
التعريف والابتداء وهل وقد فكما لا يقال لهذه انها متعلقة شيء كذلك الحروف
واما التعلق بمعنى ان معانيها غير مصورة بالملاحظة بل هو شرط واداة
لمعاني الاسماء والافعال فلا كلام فيه اذ الكلام في المعنى الاصطلاحي من تعلق
لا اللغوي وبما ذكرنا ظهر الجواب عن اشكال يورد على تعريف المبتداء بمثل بحسبك
درهم ولولاك لكان كذا ولعل زيدا قائم ورب رجل كريم لقيته وعلمت لزيد
قائم بان يقال المراد بالمجرد بحسب اللفظ عن عامل لفظي لذاته بان يقوم المعنى المقتضي
للاعراب لا لامر عارض ولام الابتداء قد قطعت زيدا عن عامل لفظي لذاته بان يقوم المعنى المقتضي
صدر الكلام انترى كلامه

باق على ما اي حال كان المجرور عليه اي على ذلك الحال قبل دخولها اي الزائد
ورب بم كونه مرفوعا فاعلا او مبتدأ كما مر ونحو ما من رجل قائم او خبرا نحو هل زيد
بقائم او منصوبا مفعولا نحو لا تلقوا بايديكم او خبرا نحو ما زيد بقائم وفائدته
اما تحسين اللفظ او التاكيد وفي مثل رب رجل كريم لقيته مرفوع مبتدأ او منصوب مفعول

تفصيل لاحوال مجرورات المستثنيات

فمجرور الزائد ورب

لفعل مقدر بعده لوجوب صدارته ولذا لا يجوز ان يكون فاعلا وفائدته التعليل
او التكثير ومجرور حروف الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا كالمستثنى بالا
على ما يجيء من وجوب النصب في كلام موجب تام نحو هلك الناس حاشا العالم
او جوازه واختياره بدل نحو جاءني القوم حاشا زيد او اعرابه على حسب العوامل وفائدته
تنزيه المجرور لولا ومجرور لولا ولعل مبتدأ مرفوع المحل فاذا عطف على مجرور لولا
اسم ظاهر نحو لولاك وزيد وجب رفعه لانها لا تخفض الظاهر وما بعدها لفظا نحو
لولا ما شعر بزري لشعرت او تقديرا خبر لولاك موجود لهلك زيد ولعل
زيدا قائم ومجرور رب ما اي حرف جر عدا ذلك الحرف نحو صليت الصبح منصوب
المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه اي ما عداهذا ان كان الجار في الظرفية او ما
كان بمعناه في افادته كالباء نحو صليت في المسجد او بالمسجد هذا رأي
ابن الحاجب وتبعه المصنف واما على رأي الجمهور فكان حاد خل حرف جر يتعلق
بشيء وليس مرفوعا على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد على فرس مفعول به غير صريح
سواء كان الجار في اوله اللام او غيرها او على انه مفعول له متعلقه ان
كان الجار لاما للتعليل او ما بمعناه كالباء في والكاف نحو ضربت زيدا
للتاديب وكرمته لعصيته وعذبت امرأة في هرة ونحو فبظلم من الذين هادوا
حرمنا او مفعول به غير صريح ان كان الجار ما عداهما نحو مررت بزيد
هذا كله اذا لم يسند المتعلق الى الجار والمجرور وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور
مما عداهذا كما هو ظاهر فقل كون بالله خارج عن هذا المبحث ثم ان هذه العبارة تدل
على ان الاسناد الى مجموع الجار والمجرور باعتبار ان الجار كالجزء الاول من المجرور فيكون
من تتمته وباعتبار ان المتعلق لا يتعدى الى المجرور الا بما يكون من تتمته كالهمزة والتضعيف
ففي هذا الجار فائدتان ايصال المتعلق المجرور والدلالة على ان الاسناد الى مجموع الجار
والمجرور حتى يجب تذكير العامل وان كان المجرور مؤنثا اذ هيتا صرد نحو مر بهند وسيجيء
زيادة بيان ان شاء الله تعالى وانكر بعضهم اسناد المتعلق الى الجار والمجرور وقال
في مثل مر بزيد انه مسند الى ضمير مصدر المعرف كانه قيل هل مررت بزيد فقلت مر بزيد اي
مر المرور المسؤل عنه لانه يلزم في المصدر النائب عن الفاعل زيادة على ما دل عليه الفعل
والا يكون عينا وكذا الزمان والمكان فلا يقال ذهب ذهاب او زمان او مكان بل يقال
ذهب ذهاب شديد او الذهاب المعروف او يوم الجمعة او فرسخ او امام المسجد او نحو ذلك
الفعل عن الدلالة على الحدث كما اذا قلت ذهب يعني اوقع ذهابا والحق في كل موضع

يجوز

يجوز فيه اسناد العامل الى المصدر والى المجرور جواز الامرين فيكون اي
المجموع كما هو الظاهر او المجرور على ما هو المراد مرفوع المحل على انه نائب الفاعل
لنحو مر بزيد ورمي عن القوس وضرب للتاديب وذهب في يوم الجمعة ومجرور
تقديما اي الجار والمجرور الذي عدا هذا اي نائب الفاعل من الجار والمجرور
على متعلقه نحو بزيد مررت وفي يوم الجمعة سرت وللتاديب ضربت لانه فضلة
ويمنع من تقديمه مانع واما نائب الفاعل فلما اخذ حكم الفاعل امتنع تقديمه كالفاعل وما
وقع في الكشاف في تفسير قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل صوابه
قدم عليه هو ل بانه كان هكذا في اصل المعنى وقدم عليه فكان فاعلا لمعنى وقد
يحذف المتعلق وذكر الكثير ولذا اتى بقد فان كان المتعلق المحذوف
فعلا اصطلاحيا وتخصيصه بها اما اشارة الى اختيار مذهب الاكثر قيل هم البصريون
وقال الفاضل العصام اي اكثر النحاة من البصريين والكوفيين في ظرف المستقر
من ان المقدر فيه فعل لكونه اصلا في العمل ومذهب الاقل وهم الكوفيون او اقلهم منهما
ان المقدر صفة مشتقة لكون الوصف اصلا في الخبر وغيره ولكن الحق والمقبول ان
يقدر فعل اذ اريد الدلالة على الزمان والا فاسم والا خلاف في الصلة نحو جاء الذي
انه فعل لانها لا يكون الا جملتين ولا فيما بعد اما واذا انه صفة لاختصاصهما
بالمفرد نحو اما عندكم فزيد خرجت فاذا بالباب زيد واما لاكتفائه به لانه الاصل ويجوز
ان يراد بالفعل ما يدل على الحدث عاما لكل فعل كالكون والوجود والحصول في
الثبوت والاستقرار يقال كان الاكل والضرب وغير ذلك متضمنا في الجار والمجرور
اي مفهوما ضمنا منهما والتضمن لازم للعموم يوجد حيث وجد العموم يسمى ان
اي الجار والمجرور ظرفا مستقرا اي مستقرا فيه والظرف عند النحاة اسم لمطرف
الزمان او المكان ثم تسامحوا فاطلقوه على الجار والمجرور ايضا فوجه تسميتهما ظرفا
هذا واما كونه مستقرا فيه فلاستقرار بمعنى كفعل وعمل وضمن واعرب به بانتقال
كل منهما اليه مما علا ما يأتي ان شاء الله تعالى نحو زيد في الدار حصل او حاصل
وان لم يكن المحذوف كذلك اي فعلا عاما متضمنا في الجار والمجرور
او لم يحذف متعلقه اي الجار ولو عاما يسمى ان ظرفا لغوا او ملغى
اي فضلة غير ركن من الكلام لعدم انتقال شيء مما ذكر نحو زيد في الدار اي
اكل او اكل بقرينة حالية او مقالية كما اذا قيل اين اكل زيد فقلت في الدار

بون

الى ص

وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ هذا مذهب عامة النحاة وحقق بعضهم ان المتعلق المحذوف في
الظرف المستقر قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه ذكره الفاضل
العصام وقال في معنى اللبيب واشتراط النحويين الكون المطلق اي الفعل العام
انما هو لوجوب الحذف لا لجواز اثرى واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده
فالاستقرار فيه بمعنى التمكن لا بمعنى الحصول العام كذا في حاشية العصام وقد
يُحْذَفُ الْجَارُ والاكثر ان يذكر وهو اي حذف الجار عَلَى نَوْعَيْنِ النوع الاول
حذف قِيَاسِيٌّ يمكن لبيانه قاعدة كلية يحتاج الرجوع اليها لمعرفة جزئياتها ولا
يحتاج الى السماع فيه بخصوصه مثل كل ظرف زمان يجوز منه حذف في يعرف منه حذف من
نحو سرت يوم الجمعة وصمت شهرا والنوع الثاني حذف سَمَاعِيٌّ اي لا ينضبط بضابط
بل يحتاج في كل جزئي الى السماع وسنبين كلا ان شاء الله تعالى فالْقِيَاسِيُّ من الحذف
في ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ الموضع الاول المَفْعُولُ فِيهِ فان حذف في لا بعينه اذ لا يقدر
الا ما هو شائع والشائع في الظرفية في كما ان الشائع في التعليل اللام وجوز الفاضل
العصام تقدير ما هو بمنزلته صِنْهُ قِيَاسٌ اي قياسي اذا كان المفعول فيه ظَرْفَ زَمَانٍ
قال الفاضل العصام من اضافة الدال الى المدلول له قرينة لامية لا بيانية كما توهم وبنى
به على ان المفعول فيه يسمى ظرفا ايضا مُبْهَمًا كان او مَحْدُودًا يجوز رجوع ضمير كان
الى الظرف فابهامه بابهام مدلوله الذي هو الزمان والى الزمان كما في قوله تعالى ثم ليقض
يحمل اشارة الى المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت كذا قيل
ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة ثم المراد بظرف الزمان مظهره كما هو
المتبادر لا مضمره فانه لا بد فيه من اظهار في واما نحو يوم الجمعة صمت فليس الضمير فيه
ظرفا بل هو مفعول به على سبيل التوسع ووجه حذفه من المبهم كونه جزءا من الفعل كالمصدر
فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر وشبهه ومعناه محمول عليه والمحدود محمول على المبهم
لانه ذكرها في الزمانية نحو سِرْتُ حِينًا او زمانا وصمت شَهْرًا او يوما الاول للابهام
والثاني للتناهي وقد يعتبر المصدر زمانا نحو سرت سيرا طويلا اي في زمن طويل
او مكان ظَرْفُ مَكَانٍ مُبْهَمًا للجمل على الزمان المبهم لا نشركهما في الابهامية
بعضهم بالنكرة ورد بدخول بيت وسجد فيه مع كونهما محدودين ويخرج نحو امامك واجبت عنه بعدم تعرف الجهات الستة مثل غير ومنذ
وفسره بعضهم كما الزمان المبهم ورد بخروج المقادير المستوعبة مع جواز حذف في منها فقط
وبعضهم بالجهات الست فاضطر الى التزود بالمعدودات محمول عليها فعد المصنف كل منها

وآت بغير جامع ومانع واستثنى ما استثنى ولقد اصاب فقال وَهُوَ اي المكان المبهم
مَا اي مكان ثَبَتَ لَهُ اي لذلك المكان اسم وهو ظرف المكان بِسَبَبِ امر وهو مناسب
اليه ذلك المكان غَيْرِ دَاخِلٍ اي ذلك الامر فِي مُسَمَّاهُ اي مسمى ذلك الاسم اي غير جزء
منه بل خارج عنه فظرف المكان ذلك الاسم ويجوز رجوع الضمير الى الظرف المكان فحينئذ
يجب تقدير المضاف اما في جانب الخبر اي اسم ما او في جانب المبتدأ اي ومعناه فحينئذ
الاوضح الاوجز ان يقال وهو اسم ثبت لمكان بسبب امر غير داخل فيه كَالْجِهَاتِ السِّتِّ
وتسمى بالمسمى وهي أَمَامٌ وَقُدَّامٌ وَخَلْفٌ وَيَمِينٌ وَيَسَارٌ وَشِمَالٌ وَفَوْقٌ وَتَحْتٌ
نحو جلست امام زيد فان المكان الذي حصل الامام له بسبب زيد مكان خارج عنه زيد وقس
عليه الخلف وغيره وَكَذَا اعيد الجار لتعلقهما المعطوف عليه نحو جلست عندك اي فيما
حولك او ما في حيالك فان عند غير مختص بالحضر بل يعمهما او ما في الحماية كالدار وَلَدَى
بمعنى عند لكن يختص بالحضور والغة ثبت مع الظاهر ويقل بيائه مع المضمر كالوغى والوحى
سيبويه عن قوم لدك وعلاك والاك وَوَسْطٌ بِسُكُونِ السِّينِ بمعنى بين في الصحا
كل موضع يصح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم
وبين وانراء وجزأ وتلقاء هذه الثلثة بمعنى الجهة وَكَالْمَقَادِيرِ الْمَوْضُوحَةِ اي
المعلومة بالمساحة المقادير جمع مقدار وهو لغة قدر الشيء يعد او يبلغ ثم صار
اطلق على ما يدل على ذلك القدر فَرْسَخٍ وهي مقدار من المسافة يعرف بالمساحة ثم
باثني عشر الف خطوة وتلك المساحة غير داخلة فيها وَمِيلٍ وهو ثلث الفرسخ وَبَرِيدٍ
وهو اربعة فراسخ اسْتِثْنَاءٌ من ظرف المكان المبهم يعني يحذف في قياسا من ظرف
المكان ن المبهم الا جانبا وَجِهَةٍ وَوَجْهَهَا كلها بمعنى وَوَسْطًا بِفَتْحِ السِّينِ وهو
المكان الذي يستوي اليه المساحة من الجوانب وَخَارِجَ الدَّارِ وَدَاخِلَ الدَّارِ وَجَوْفَ
الْبَيْتِ وَالْأَكْلِ اسم مكان وهو في عرف اهل الاشتقاق لمكان بزيادة الميم
بمعنى الاستقرار بان لا يدل على القرار ولو في الجملة نحو الْمَقْتَلُ وَالْمَضْرَبُ والمأكل
فانها ظرف مكان مبهم لان المكان يسمى مقتلا ومضربا ومأكلا وغير ذلك بوقوع الحدث
الذي هو قتل والضرب والاكل وغير ذلك فيه وكل واحد منها غير داخل فيه وَالْحُكْمُ
كَذَا اي كان اسم مكان مُلْتَبِسًا بِمَعْنَاهُ اي بمعنى الاستقرار وَلَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقَةً اي
عامله مُلْتَبِسًا بِمَعْنَاهُ اي بمعنى الاستقرار نحو مَقَامٌ وَمَكَانٌ فان القيام والكون
يستلزمان القرار ولو في الجملة فَإِنَّ هَذِهِ الْمُسْتَثْنَيَاتِ لَا يَجُوزُ حَذْفُ فِي
مِنْهَا بالاستقراء نص عليه سيبويه مع كون كل منها ظرف مكان مبهم لصدق تعريفه عليه

ح
بين

لانك اذا قلت اكلت فى جانب زيد فالجانب ثبت للمكان بسبب زيد وهو خارج عنه
وكذا غيره ولعل السر فى عدم جواز حذف فى نحو الجانب عدم القرائة فى الظرفية
لانه يستعمل كثيرا فى غيرها فلا بد من فى للتنصيص على الظرفية وفى اسم المكان
عدم الدلالة على القرار اذ ظرفية الشئ كونه مقرا للاخر فلما لم يدل على القرار ضعف
الظرفية فاحتيج الى فى ومما يدل عليه منه وان ظهر ظرفيته الا انه لما لم يكن متعلقه
بمعناه لم يظهر ظرفيته له لا يقال اكلت جانب الدار او جنبة البيت او غير ذلك
مما ذكر او مقعد وتب زيد او مقامه بل يقال اكلت فى جانب الدار او فى مقعد
زيد او فى مقامه واما ان كان عامل القسم الاخير وهو ما يكون بمعنى
الاستقرار يجوز حذف فى منه لوضوح ظرفيته لرمعد دلالته على القرار فلا
حاجة الى تنصيص الظرفية بادخال فى عليه ما خوذين من حدث واحد وكل منه
حدث نحو قمت مقامه ونحو قعدت مكانه اعلم انه اختلفوا فى ان النحاة
اختلفوا فى مثل قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقال الرضى
وصاحب التسهيل وصاحب المغنى جواب اما ما دخلت عليه الفاء وجملة الشرط
فاصلة بينهما فيكون جواب الشرط محذوفا مدلولا عليه والمعنى مهما يكن من شئ
ان كان المتوفى من المقربين فالجزاء روح الخ وقال آخرون ان الجواب جواب الشرط
والشرط مع جوابه جواب اما والتقدير فاما المتوفى فان كان الاية فلما حذف المتوفى حذف
الفاء ليلا يلزم اجتماع اداتى شرط والجزاء واذا عرفت هذا فقد عرفت ان عبارة المصنف
هنا تميل الى القول الاخير لانه لم يؤت بالفاء فى الجواب والتقدير واما عامل القسم الاخير
فان كان الخ فلما حذف اظهر بعد كان ويمكن ان يحمل على القول الاول بان يقال الفاء
محذوف مع مدخوله اى فاقول يجوز حذف فى وان كان المغفول فيه ظرف مكان محدودا
وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل فى مسماه غير خارج عنه حد هذه العبارة
مثل ما سبق نحو دار وبيت وخان وبلد فان لهذه اسماء ثبتت لها وضع بسبب امور
دخلت فيها كالبيت فى الدار والجدران فى البيت والبيوت فى الخان والدور وغيرها
فى البلد فلا يجوز حذف فى من محدودا اذ لا يحمل على الزمان لعدم جهة الحمل ولا على
المكان المبهم لانه لا يكون كذلك الا استعارة من المستعير فلا يقال صليت دار ابل يقال
فى دار الامير اى من مكان محدود وقع بعد دخل ونزل وسكن وفروعها كادخل
وانزل واسكن وغيرها نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة والبعدية اعم من
ان يكون رتبية نحو الدار دخلت وانما فسرنا اللوصول بالكان لانه لابد من اظهار فى
فى غيره نحو دخلت فى الامر او فى مذهب ابى حنيفة رحمة الله تعالى عليه واستعمال الدخول

باظهار

باظهار فى فى المكان وان جعله سيبويه شاذا نحو دخلت فى الدار مما يؤيد كونه مفعولا فيه
قال الرضى ان حذف فى لكثرة استعمالها وقال عصام الدين لكمال مباشرة حذفها
المفعول به حتى ذهب الجرمى الى انه مفعول به واستدل بانه لا يعقل معناه بدون المتعلق
وبد فعه انه لا يعقل بدون المتعلق بواسطة فى والمفعول به ما لا يعقل الفعل بدونه بلا واسطة
حروف جر مما يؤيد كونه مفعولا فيه كون مصدره على فعول وهو من الاوزان الغالبة فى
اللام وان تفيض الدخول وهو الخروج لا زم بلا خلاف نحو دخلت الدار وزلت
الخان وسكنت البلد والموضع الثانى من المواضع الثلثة التى يحذف حرف الجر قياسا
المفعول له يحذف منه اللام وقيل او بمعناه قياسا اذا كان مدلوله فعلا احتراز
عما كان غير فعل مثل جئتك للتسمن وجئتك للعسل كائنا الفاعل الفعل الاصطلاحى فا
كتفى به عن ذكر الفعل او المراد الدال على الحدث فتشمله ايضا مثل انا خارج من الدار خوفا
المعلل به بان فعلها فاعل واحد وشرط بعضهم كون ذلك الفعل فعل غير الجوارح قوله
ومقارنا اى ذلك الفعل له اى للفعل المعلل عطف على لفاعل لا على فعلا فى الوجود
بان يتحد زمانهما او يكون زمان احدهما بعضا من الاخر كقعدت عن الحرب جبنا
فان زمان القعود بعض زمان الجبن وشهدت الحرب ايقاعا للصلح فان زمان
ايقاع الصلح بعض زمان الشهود ثم ان المراد بالمقارنة فى الوجود اعم مما فى نفس
الامر ومما فى قصد المتكلم فقط فيصح المثال الاخير وان لم يوقع الصلح فالمقارنة
الخارجية ليست بشرط بل يكفى المقارنة فى القصد وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه
يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل واحد
منها ولم يشترط التنكير كما اشترط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير
كما ان الغالب فى المجرور للتعريف نحو ضربت زيدا تاديبا له اى ايقاعا للادب فاعل
الضرب والتاديب هو المتكلم وزمانهما واحد والضرب وسيلة للتاديب كالشتم
والنصيحة وغير ذلك كما فى الرضى يصح ان يقال الضرب هو التاديب قال الفاضل المحشى
فيه نظر لان التاديب تحصيل الادب وما يليق بالشخص والضرب هو وسيلة كالشتم
وغيره بخلاف اكرمتك لاكرامك وجئتك باضافة الى الفاعل لعدم الاتحاد فى الفاعل
وجئتك اليوم لوعدى بذلك امس لعدم المقارنة فى الوجود وفى هذين
الموضعين المفعول فيه والمفعول له المذكورين اذا حذف الجار ينتصب المجرور
على انه مفعول فيه او مفعول له لانهما كانا منصوبا المحل لعمل الجار فى لفظه فلما حذف
الجار اظهر النصب الذى فى المحل يعم هذا النصب اللفظى وغيره كما فى لدى لانه مغرب

عند الرضي فضمير تقديري وكتبي واذا انفصل صار محلي لكن انتقل من المحل البعيد الى المحل
القريب لزوال الجر عنه **ان لم يكن نائب الفاعل يرفع ان كان نائبه** يعني لا
يبقى الا قياسا ولا شذوذا **بالاتفاق** وظاهر عبارته انهما يتفقان نائب الفاعل
وقد حقق الرضي ان المفعول له لا يقع مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن الحاجب فعلى هذا
ظاهر كلام المص فرضي لا وقوعي واما المفعول فيه فقد اختلف في لام ظرفيه
قال بعضهم لا يقع كالمصدر المؤكد فضرب مع زيد مسند الى ضمير المصدر وزيد
المص في الامثلتين ومنهم من جوزه مع بقاء نصبه بقياسا على ما عليه في اكثر الاستعمال
وعليه قولهم ان معه في المفعول معه نائب الفاعل ورفعه وعليه قراءة لقد تقطع
بينكم بالنصب والرفع ونصر بحثهم بانه فاعل على كلا التقديرين قاطبة كلام المص
في هذا الكتاب محمول عليه ووجه عدم وقوع المفعول له ووقوع المفعول فيه
ان النصب علامة قصد العلية والظرفية ولو فات النصب في المفعول له فات علامة
العلية فلا يعرف كونه مفعولا له فان عليه وقصدها تعرفان بالنصب بخلاف المفعول فيه
فان النصب علامة قصد الظرفية فلو فات لم تعرف قصد ظرفيته ولا بأس به لانه لم يقصد
الظرفية بل كونه مسندا اليه واما ظرفيته مفهومة من نفس الكلمة كذا ذكره فاضل العطار
ثم ان في قوله وفي هذين الموضعين متعلق بينتصب المقدر المفسر بالمذكور لان اذا التضمنت
معنى الشرط مانع لتقديم معمول ما بعده عليه واذا ظرف لحذف عند المحققين يعني ان اذا
منصوب بشرطه ثم قيد قولان غير مضاف لها ملة نظرا لشرطيته الذي عامله الشرط
المعمول له او النصب على ما عليه المجرور من انه خافض لشرطه منصوب بجوابه وان اعتبر مجردها
عن معنى الشرط فتعلقها المذكور والجملة الشرطية او الجزائية صفتا او معترضة
والموضع الثالث من الموضع الثلثة **ان** المصدرية **وان** بتشديد النون ولو
بعد التخفيف نحو سررت ان قد اكرمك زيد **فالجار** اي جار كان **يحذف منهما**
قياسا اي حذف قياس او حذفا قياسيا لانهما حرف موصول طويل بصلته فاجازوا
فيهما التخفيف بحذف حرف الجر **نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى** اي
لان جاءه الاعمى فقوله تعالى وان المساجد لله اي لان المساجد لله ونحو
اياك ان تقتع وقتك اي من ان تقتع واياك انك مقتوع وقتك اي من انك
والحذف السماعي فيما اي في موضع **عدا** ذلك الموضع **هذه** المواضع **الثلثة**
المفعول فيه والمفعول له المذكورين وان وان كائنا **مما** اي من موضع **ولا بأس عليه**
من العرب في القرآن او غيره اي يلزم فيه السماع **فيحفظ** ما سمع

اي لا يجري قياس عليه **ثم** اي بعد بيان مواضع الحذف مقتضى **القياس** قاعدة على
الاولين **بعد الاولين الحذف** اي حذف الجار **في غير الاولين** اي المفعول فيه
والمفعول له وغيرهما الثالث من كتابي سيبويه والسماعي اذ قد عرفت ان الاعراب المحلي
فيهما يظهر ولا بقاء الجر بالاتفاق **ان توصل** انت **متعلقه** اي الجار **الى المجرور**
اي تعمله فيه بلا واسطة وتقطيه الاعراب الذي جاء منه كما اشار اليه بقوله **فتظهره**
انت **الاعراب المحلي** فيه ان لم يمنع مانع من الظهور كما في ان مع صلته وبعض السماعي
لزوال المانع منه وهو شغل المحظ بالاعراب الحقيقي وهذا هو مذهب سيبويه لا بد
تعين في الاولين ذلك فيحمل عليهما غيرهما لابهامهما حالة او قلته وقال الخليل والكسا
في يبقى على ما كان عليه من الجر قال الرضي والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل
مقدرا ونحو الله لافعلن نادر **وهو النصب على المفعولية او الرفع على**
النائبية ويسمى اي ما ذكر من الحذف وغيره **حذفا وايصالا** لوجودهما فيه
نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي **من قومه** ونحو استغفرت الله ذنبا
اي من ذنب او لذنب ونقائض الخير اي له **ونحو قولهم مال مشترك وظرف**
مستقر اي **مشترك فيه ومستقر فيه** حذف الجار وانتقل رفعه من المحلي البعيد
الى المحلي القريب الذي هو محلي الجر قبل حذف الجار وان مع صلته في ان جاءه الاعمى
منصوب مفعول له لبعس لا مجرور بلام مقدرة وفي اعجبني ان تقتع وقتك
اي من ان تقتع مرفوع على انه نائب فاعل لاعجب **وقد يبقى المجرور** اذا كان المقسم
به لفظ الله عند البصريين والكوفيون لا يجوزون الجر في كل مقسم به بحذف
جار وان كان بلا عوض عوض نحو رب الكعبة لافعلن **مجرورا على الشذوذ** ان
لم كان بلا تعويض وان كان معه يلزم الجر ويعوض مع لفظ الله هاء التنبيه
وهمزة الاستفهام كقوله الحجاج للحسن البصري آلله ليقومن عبد من عبدك
فيقول كذا وكذا وفي تعويض الهاء اربعة اوجه اثبات الف هاء وحذف همزة الله
مع الساكنين الجائز اجتماعهما وحذف الالف لالتقاء الساكنين وقطع همزة الله لدفع
الساكنين وقلب الف هاء همزة كما في ولا الضالين في قراءة ابي ايوب السختياني
والترتيب في الحسن كالترتيب المذكور وتمام بحثه في شرح الكافية للرضي **نحو الله**

لا فعلن بالجر اي والله هذا على وفق ما في شرح التسهيل وقال الرضي وتبعه عصام
الدين لا يحذف من ادوات القسم الا الباء لاصالته **ولا يجوز** تعلق الجارين
ملفوظين او مقدرين او مختلفين او الكائنين **بمعنى واحد** كائنين **بدون**
العطف والابدال او متعلق بتعلق اذ بربما يحصل نوع مغايرة نحو ضربت بالعصا
وبالسوط ومررت بزيد باخيك وعجبت من زيد من يد [illegible] او من عمله
بفعل واحد متعلق ايضا بقولي له تعلق من قبيل الكلت من تمر من تفاحة لان عمل
العامل مبني على اقتضاء المعمول فاذا عمل في نوع من المعمول لم يبق له اقتضاء الى
غيره من هذا النوع واما اذا لم يكونا بمعنى واحد فيجوز تعلقهما بفعل واحد لانهما
ليسا من نوع واحد فيقتضيهما فعل واحد نحو ضربت بالعصا للتاديب **فلا يقال مررت**
بزيد بعمرو بل وبعمرو مثال لكون الجارين ملفوظين والمجرور مفعولا به غير صريح
ولا يقال ايضا **ضربت يوم الجمعة يوم السبت** بل ويوم السبت والجار فيه
مقدر والمجرور مفعول فيه ملتبسا بخلاف ضربت يوم امام المسجد بتقدير
جار **والكلت من تمر من تفاحة** بذكرهما عكس الترتيب ليكون المخالف
اقرب بما خالفه ويتصور الامكان واما جائز هذان لان الجارين لم يكونا بمعنى واحد
في الاول بل الاول للزمان والثاني للمكان صرح به الرضي في درس في البلد في يوم
الجمعة وفي الثاني وان كان بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول
تعلق به حين اطلاقه وبعد ما قيد بالاول فكان الملغى وقع الاكل المبتدئ من التمر
من التفاح بخلاف المثالين فانه لا يصح وقع مني ضرب يوم الجمعة يوم سبت ولا
وقع مني المرور بزيد بعمرو وهكذا استفيم من كلام صاحب الكشاف والبيضاوي
في قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الآية ومن كلام العلامة التفتازاني في شرح
التلخيص وصرح به السيد السند في حاشيته ويمكن اعتبار هذا في المثال الاول
في العراق في بغداد وفي رمضان في الخامس بدل الخمس من الكل ويستغنى عن الضمير
لشهرة الجزئية **والعامل في اسمين** المبتدا والخبر في الاصل سميتا اسما وخبرا
له بعد دخوله كما سبق **على قسمين ايضا** اي كالعامل في الاسم **وقسم** منها **قسم**
به قبل مرفوعه رتبة **وقسم منها على العكس** اي مرفوعه قبل منصوبه **قسم منها**
الاول ثمانية احرف ولقد احسن في اختيار جمع القلة **ستة منها**
حروف المناسبا حرفا قال المصنف لما كان لهذه الحروف مزية ما كلية

مثل

مثل ما شا به كفعل وعمل عمله كغير عيي ونحو وكانت لتلك المعهود ما زاد ذهنية لو
حفظت احما لاعبر عنها بجمع الكثرة وقيل غير ذلك **معتبرة بالفعل** لفظا ومعنى
واستعمالا اما لفظا فكون **كونها على ثلاثة احرف فصاعدا** اي فذهاب
عدد حروفها عن الثلثة صاعدا الى معوق لا سافلا الى البحت فالمعطوف بالفاء
محذوف عامل في الحال اي ثلاثيا ورباعيا وخماسيا مثل لفعل او لكون صورها
كصور فعل **وان كفر وان كفر وكان كقطعن وكن كقضاربن وليت**
كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لغة كقطعن **ولفتح اواخرها** ولحفظ اواخر
حرفها بنون الوقاية **كالفعل** واما معنى فحاصل **ولوجود معنى الفعل** وهو الحدث
في كل منها فان وان بمعنى حققت وكان بمعنى شبهت ولكن بمعنى استدركت وليت
بمعنى ترجيت **واما استعمالا** فلما لزمتها الاسماء وبالفعل المتعدي خاصة لوقوع
ومنصوب بعدها ولذا اعملت عمله كغير عيي وهو تقديم المنصوب على المرفوع ايذانا
بغرعيتها وايضا لما شابهت بالمتعدي عملت او لاعمل الخاص به وهو منصب والمرفوع
عام لكل فعل **ان وانها للتحقيق** اي تحقيق مضمون جملة دخلتها عليها بعد
جعلها في تاويل المفرد في ان ولذا تشتملان في مقام تحقيق **وكان للتشبيه** اي تشبيه اسمها
على الصحيح وقال الخليل امنها مركبة من الكاف وان وقال الرماني بخبر وقال الزجاج هذا اذا كان الخبر جامدا وان كان مشتقا فللظن والحق ما قاله
العلامة التفتازاني في شرح التلخيص من انها تستعمل في التشبيه وكظن سواء كان
الخبر جامدا او مشتقا فانك اذا اردت تشبيه زيد مثلا بالاسد قلت كان زيدا
اسد واذا اردت تشبيهه قاعدا بشخص قائم قلت كان زيدا قائم اي كان
زيدا في حال قعوده شخص قائم واذا اردت شبحا وظننته قائما قلت
كان هذا بقرا اي اظنه بقرا واذا رايت شخصا وظننته قائما قلت كان هذا قائم
اي اظنه قائم والمصنف لكونه في مقام تعداد كعامل لا في تفصيل المعاني اقتصر
على ما هو الاغلب **ولكن** مخففة عند البصريين **للاستدراك** اي لدفع
توهم نشا من الكلام السابق فاذا قلت جاءني زيد فكان السامع توهم انه
جاء عمرو ايضا لما بينهما من الالفة التامة بحيث لا يفترقان فدفعته بقولك لكن
عمرو لم يجئ فلذا تقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا لفظا ومعنى كالمثال المذكور

او هو فقط كما اذا قلت زيد حاضر لكن عمر اغائب قال الفاضل الصمام هذه الاربعة
لا تخرج الجملة عن الاخبارية فقولهم في تفسير التشبيه في معنى كان اي لانشاء التشبيه
ليس على ما ينبغي او يحمل الانشاء على معناه اللغوي اي للدلالة على التشبيه **وليت**
هو التمني اي لانشاء محبة حصول شئ ترقبت حصوله لم لا فيد خل على الممكن
تحوليت لي مالا فاحج وعلى الممتنع تحوليت الشباب يعود واجاز الفراء والكسائي
تحوليت زيدا قائما والفراء يؤول باتمنى زيدا قائما والكسائي بليت زيدا كان قائما
ومتمسكهما يا ليت ايام الصبا تعود اجعا والمعقول على ان ترد اجعا حال من ضمير الخبر
المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا ترد اجعا وقد تدخل على ان الممنوحة تحوليت ان زيدا
قائم فيقول سيبويه ان مع معمولها سادّ مسدّ اسم ليت وخبرها والاخفش يقدر
الخبر مثل علمت ان زيدا قائم **ولعل للترجي** اي لانشائه **مهو** وهو توقع ممكن لا
وثوق بحصوله مرجو تحو لعلك تعطيت او تحوف تحو لعله يموت السائمة واضطر
اقوام الرهن في لعل الواقعة في القرآن العظيم لاستحالة استقرار غير الموثوق بحصوله
عليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا والحق ما قاله سيبويه ان الرجاء والاشفاق يتعلقان
بالمخاطبين كقوله تعالى يتذكر او يخشى فالمعنى اذهبا على رجائكما ذلك من فرعون واجاز
الاخفش دخولها على ان المفتوحة قياسا على ليت كما قيست عليها في جواز نصب المضارع بأن
مقدرة بعد لفاء **ولا يتقدم معمولها عليها** لانها عاملات ضعيفة فلا تقوى ان
تعمل فيما تقدم ولا معمول معمولها لئلا يبطل الصدارة في غير ان المفتوحة وفيها المصدر فيها
لانها مع معمولها في تاويل المصدر **ووجب لها** اي للحروف المشبهة بالفعل **صدر الكلام**
اي الجملة التي دخلت عليها فمن حيث انها جملة فلا يرد ان لها صدر كلام دخلت عليه
فلا يحتاج الاستثناء وهذه الجملة اعم من ان يكون اسنادها مقصودا الذاتيا نحو ان زيدا
قائم او لا نحو زيد ابنه عالم واغا وجب لها الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي
نوع تاكيدي او تشبيهي او غير ذلك **غير ان** المفتوحة لما كان الاستفتاح هي الوجوب
وهو لا يدل الا على عدم الوجوب وهي لا تقع في الصدر احتاج الى بيان المقصود فقال
فلا تقع في الصدر اي صدر الكلام **اصلا** اي لا بالنظر الى مدخولها جزء منه لانها جزء منه
ولا بالنظر الى الكلام جملت مع مدخولها جزء منه نحو اما انك عالم فخير ولولا انك جاهل لاكرمتك
اما ولو لا وقعت في صدر كلام جملت جزء منه نحو اما انك عالم فخير ولولا انك جاهل لاكرمتك
وتلحقها ما الكافة عن العمل **فتلغي** اي يبطل عملها وسمي
لانه لا تقع بعدها المكسورة اعمال ليست نحو قالت الا ينما هذه الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد
والالغاء واذا
بيان

واذا اعملت فهازائدة حرفية كما في قوله تعالى فبما رحمة من ربك وروى ابو الحسن الاعمال في انما وانما ولم
يسمع في لعلما وكانما ولكنما ويجوز القياس على ليتما عند الكسائي وقال ابن درستوية ان ما نكرة
بمنزلة ضمير الشان فتكون اسما لها والجملة بعدها خبرها **وتدخل حينئذ** اي ويجوز دخو
لها حين الالغاء **على الافعال** لانها لم تعمل لم يلزم كون مدخولها صالحا للمعمولية وهذا في
غير ليت واما ليت فلا يجوز دخولها على الفعل فلا يقال ليتما قام زيد الا عند ابن الربيع وظاهر
القزويني كذا في معنى التيسير **نحو انما ضرب زيد** وانما زيد ضارب **فان** المكسورة
لا تغير من الجملة اي لا تجعلها في حكم المفرد بل تؤكدها ولذلك جاز العطف على اسمها بالرفع
بشرط تقدم الخبر على المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا نحو فاني وقياري بها الغريب
ودخول لام الابتداء على الخبر او على الاسم الموصول او على معمول الخبر الذي بين الاسم والخبر كرا
هة اجتماع ادوات التاكيد وتمام تحقيقه في شرح الكافية **وان المفتوحة مع جملتها**
اي مع اسمها وخبرها اللذين كانا جملة قبلها فالتسمية مجازية وقال الفاضل الصمام
بل حقيقة عرفية **في حكم المصدر** اي ان المفتوحة تقدر مع ما في حيزها بالجملة ويجعل كالمصدر نحو حق
انك قائم اي قيامك ولذلك لا يجوز العطف والدخول المذكور ان فيها خلافا للفراء
فانه يجوز دخول اللام قياسا وذلك بان يجعلها كانها مصدر مضاف الى الاسم والخبر
المشبه او مصدر كذلك بالحاق ياء مشددة في آخره كما في اعجبني ان زيدا انسان اي
انسانيته او مصدر من مادته كما في حوان زيدا اخوك اي اخوة لك في الحامد
وان كان الخبر مركبا يؤخذ مصدر احد هما مضاف الى الآخر المضاف الى الاسم نحو اعجبني
انك لا تكرم اي انتفاء اكرامك او من صفة الخبر مصدر ان كذلك كما في قوله تعالى الخ ذلك بانهم
قوم لا يعقلون اي بانتفاء عقلهم او من جزء الجملة شرطية كواقعة خبرا نحو بلغني ان
زيدا ان تعطه يشكر ابوه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم اي يشكر ابيه وقت اعطائك
او الى الاسم نحو بلغني ان زيدا ان تعطه يشكرك اي تشكره اياك او مصدر مضاف الى
المضاف الى الاسم ماخوذ من خبر الخبر نحو بلغني ان زيدا ابوه قائم اي قيام ابيه **ومن ثمة**
اي من اجل كون ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيرها **وجب الكسر**
اي كسر همزة الف نون او الكسر بمعنى المكسور اي ان المكسورة **في موضع الجمل**
التي هي في موضع نصبها موضع جملة الاولى مواضع او الجملة يجمع المفرد او افراد الجمع كما في قوله
والفتح في موضع المفرد اي موضع يقع فيه المفرد وما سوق الى التفصيل قال **فكسرت**
اي ان خبر في موضع الانشاء اي فلتكسر وهو ابلغ من لفظ الامر كما تقرر في محله او
قدر ان بالكسر حال كونها **في الابتداء** اي في ابتداء الكلام وذلك بان لم يكن من تتمة
كلام قبله بان لا يكون لفظ قبله نحو ان زيدا قائم او كان ولكن لم يجعل جزء منه بل
استوفى نحو قوله تعالى واتقوا الله ان الله يحب المتقين وجه الكسر فيه ظاهر

وفي مقام جواب القسم يعني اذا كانت جواب القسم لانه جملة خلافا للكوفيين
والمبرد اذا لم يكن في خبرها لام الابتداء فانهم يجوزونه وفي الفتح حينئذ نحو والله
ان زيدا قائم وفي مقام الصلة يعني اذا كانت صلة للاسم الموصول لان الصلة لا تكون
الا جملة وسيأتي نحو قوله تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء
بالعصبة وفي الخبر عن اسم عين اي اسم مد لولها ذا ان علما نحو زيد
انه قائم او عينا نحو الرجل انه كريم لانه يلزم الاتحاد بين المبتدأ والخبر ولو فتحت
يلزم التباين بينهما فلا يصح الحمل ولو كانت خبرا عن اسم حدث ان كان صيغة المعنى بالكسر
نكسر نحو فعلي انه حسن والحمل انه قبيح وان بالفتح تفتح نحو ما مورا انك جواد وفي جملة
دخلت فيها على خبرها اي ان لام الابتداء لانها على اسلوب جامع المكسورة
المفتوحة نحو علمت ان زيدا لقائم ولم تدخل اللام وجب فتحها لكونها معمولة و
حال كونها بعد القول وما يشتق منه فيعلم ظرف منصوب مستقر محلا معطوف على ما
سبق من الحال ونصبه اللفظي حكاية ما جاء من عامله العري عن الظن الغير الدال
على معنى الظن اي الكائن بمعنى التلفظ لان تعلق المعمول بشيء انما لحكايته فلا يتصرف في
مضمون الجملة مع انها معمولة لان المعمول هو اللفظ والمعنى باق على حاله ولهذا لم يدخل
في قوله معمولة لان المراد بوقوعها معمولة وقوعها بالاعتبار المعنا ها واغا وصف نحو
بالعري عن الظن لانه لو لم يعر عنه لكان في حكم افعال القلوب فتفتح بعده
قل ان الله تعالى واحد وبعد حتى الابتدائية اي المنسوبة الى الابتداء بدء الشيء
نحو اقوله لك حتى ان زيدا يقوله وحتى هذه يجب ان يكون مدخولها مسببا
عما قبلها وبعد حروف التصديق وهي نعم وبلى واي واجل وجير وان لاختصاصها
بالجملة سوى اي فانه مختص بالقسم نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيدا قائم او
زيد قائم وبعد حروف الافتتاح اي حروف يفتتح بها الكلام وهي الاوائل
وهما لاختصاص الاوليين بالجملة وهما كذلك الا انه يدخل على اسماء الاشارة
خاصة ايضا نحو الا ان زيدا قائم وهما ان زيد قائم وبعد واو الحال
لانها لا تدخل الا على الجملة نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين
لكارهون وجاء بني زيد وان غلام مر راكب وفي حتى ان اي
ما دخلت هي عليها مع مدخولها او في هي الداخلة على الجملة لكونها في حكمها
نحو علمت ان زيدا قائم وبعد اذا نحو عندي انك قائم وفي مضافا
مبتدء
اليها

اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس لوجود افراد هذه الامور المضاف اليه
لحيث جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى فاذا دخلت ان تفتح لا محالة صرح بذلك الرضي وكذا
مثل يوم مما يضاف الى الجملة نحو خرجت يوم انك وارس لانه ايضا واجب الفتح صرح به الفاضل
العصام وقيل الا ما بعد حيث ينبغي ان يكون مما يجوز فيه الامران لجواز ان تقع بعده جملة وهو رد
وحال كونها بعد لو لانه اي ما بعده فاعل لاختصاص لو بالفعل والفاعل مفتوح خلافا
للكوفيين حيث جوزوا دخول حرف الشرط على الاسم فهو يحتمل كونه مبتدأ عندهم نحو لو انك
قائم لكان كذا والجمهور التزموا الفعل في خبر ان بعد لو اذا كان مشتقا وجوزها بن مالك
في غير ممثال المصدد على مذهبه لا على مذهبهم اي لو ثبت قيامك وبعد لولا
الامتناعية والتصميم الى التي ضيفية لا يباعده في قوله لانه مبتدأ قال سيبويه مبتدأ
غير محتاج الى الخبر لتضمنه المسند والمسند اليه وقيل مبتدأ محذوف الخبر قيل يقدر مقدما
وقيل مؤخرا وهو الاظهر وردا هذا المبرد والزجاج والكوفيون الى ان بعدها لو لا هذه فاعل
الفعل المقدر كذا في المغني نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لو لا ذهابك موجود وبعد
ما المصدرية التوقيتية اي المنسوبة الى التوقيت بدلالتها على الوقت وبنا بتها عنه صرح
به الرضي في شرح الكافية او بتقدير زمان مضاف قبلها صرح به ايضا في آخر هذه
اي ما بعدها فاعل لاختصاصها المصدرية نوقتية او لا ولذا اظهر في مقام الاضمار
قيل تقييد بها او لا لان ما المصدرية مطلقا لا تقع قيل ان بل تقع التوقيتية خاصة
لان ان تقييد المصدرية فلا حاجة الى ما وكان يقع في قلبي ان كلا من ما وان تقيد مصدرية
مدخوله فمما الضرورة نعم رأيت ان اهل التفسير قالوا بمثل قولي في قوله تعالى توفى لوان بينها
وبينه امدا بعيدا وفي كلام المغني ايضا ما يدل عليه ولله الحمد بالفعل الماضي لفظا او تقديرا
مثبتا او منفيا بلم قوله تريد بذي لم تلفني وضعناه الاستقبال عند سيبويه ونقل كونه فعلها
مضارعا قال مرضي وجوز غير الاسمية وهو الحق وان كان قليلا كما في تشريح البلاغة بقولها
في الدنيا ما الدنيا باقية نحو اجلس ما ان زيدا قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم واشار
بقوله بمعنى مدة ثبوت قيام زيد الى توقيتية ما ومصدريتها وحرف الجر اي حرف كانت
حتى الخافضة للمفرد نحو عجبت من انك قائم لاختصاص حرف الجر بالاسم وبعد
واحد من النحاة وذلك لشرط في معطوفها كونه جزءا مما قبلها او كجزء منه ولا يتأتى في المفردات قال في مغني اللبيب هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس
سريت بهم حتى تكل مطيتهم فمن رفع تكل ان جملة تكل معطوفة بحتى على سريت بهم ويحتمل

ان المهم اختاره وحينئذ يكون ما بعدها معمولا لما قبلها مما يجوز فيه الامران نحو عرفت امورك
حق انك صالح ونعلم من ومنذ الاسميتين والحرفان الخلاف في حروف الجر لانهما مبتدأ
وان مع جملتها خبر بتقدير زمان مضاف وقيل بالعكس نحو ما رايته مذ انك اي منذ
زمان انك قائم وحيث جائز التقديران اي تقدير الجملة وتقدير المفرد جاز الامران
الكسر والفتح في ان الكسر على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها جملة والفتح على
تقدير جعلهما مع ما معهما مفردا كائنا الخ اولا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا
يكرمني فاني اكرمه واذا الى اكرمه فان كسرت انه فضمير المفعول محذوف
اي كسرتها او العطف معمول والضمير المستتر فيه لان والكسر اولى لانه لا يحتاج الى تكلف الحذف
وذهب ابن الانباري في جوازها الاخر فلا يرد انه كيف يجوز فتح المخرج الى الحذف مع صحة الكسر
والمستغنى عنه قاله الفاضل يس قلت لعل وجه ارجحية الكسر لانه المكسورة لا تغير المعنى
وان فتحت انه او ان اي قرئت بالفتح او قرئت به فالمعنى فاكرامي اياه ثابت
فان مع اسمها وخبرها مبتدأ محذوف الخبر كذا في الرضي وتقدير الخبر موخر في بيان المعنى لا يوجب
تاخيره اذ اصرح بان حق تقدير ان الخبر اذا كان خبرا عن ان يجب تقديمه ويجوز ان يكون معناه
فجزاؤه اني اكرمه بتقدير مبتدا كما ذكره الجامي واركاب الحذف قبل الحاجة غير قليل في كلامهم
والمراد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء ثابت في كلام المعرب مثل قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه
جهنم وتخفف ان المكسورة بحذف النون الثانية مع حركتها لكثرة الاستعمال وتقل التشديد
فيلزم اللام اذا لم يكن بعدها نفي اولم يقتض المقام الاثبات سواء اعملت نحو وان كلا لما
ليوفينهم بتخفيف ان ولما ولا يجوز اعمال المخففة عند اكثر الكوفيين والاية حجة عليهم
او الغيت نحو وان كانت لكبيرة الا على الذين فللفرق بين هذه وان النافية وامتا
مع الاعمال فللفرق ايضا في غير اللفظي وفيه وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة
فانهم قالوا مع الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وخبرها لو كان خبر الرها
او لما دخلت عليه او خرج عن الخبرية كما عند دخول افعال القلوب عليه لانه وان خرج
عن الخبرية لفظا الا انه خبر لها معنى لان معنى ان نظني زيدا لقائما ان زيدا لقائم
في ظننا وكذا اغيث لما عليه لان اللام بعد التخفيف لا يدخل في الاسم ومعمول الخبر وان كان
بعدها نفي يمتنع اللام يقال ان زيد لن يقوم وان اقتضى المقام الاثبات نحو ان الله
واحد يجوز تركه لعدم الالتباس ويجوز الغاؤها لتوافد بعض المشابهة كما يجوز اعمالها
على ما هو الاصل والغالب الغاؤ التصريح به لرجحانه وجوز بعضهم تقدير ضمير شان
قياسا على المفتوحة ومنعه ابو علي كذا في الرضي وحينئذ يجوز دخولها على الفعل فاذا دخلت
عليه يلزم ودخولها على افعل من افعال المبتدا والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب

عند

عند البصريين للاخراج عن اصلها بالكلية نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين وقوله ان قتلت لمسلما شاذ عندهم والكوفيون يسكنوا به ويامثاله ويحكوا
بجواز دخولها على الفعل مطلقا وروى عنهم انهم جعلوا المخففة نافية واللام بمعنى الا وهو
ان قتلت لمسلما ما قتلت الا مسلما وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر
وجوبا لانها اكثر مشابهة من المكسورة مع انها وجد في الاسم ظاهرا ولم يوجد فيها
فقدر عملها في الضمير لئلا يلزم ترجيح الاضعف هذا هو المشهور واجاز سيبويه اعمالها
لفظا وتقديرا كالمكسورة قال الرضي وهذا ليس ببعيد وجاء اعمالها في الضرورة قال
قد ص
فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديقي وروي شاذة ويجوز ان يكون قبلها اسم نحو قوله تعالى واخر دعوهم ان الحمد لله رب
العالمين ويلزم ان يكون قبلها اي المخففة فعل من افعال التحقيق يعني انه اذا
كان قبلها فعل يلزم ان يكون من هذه الافعال اي من افعال الدالة على التحقيق كالعلم
والتبين والتيقن والانكشاف والظهور وتنظر ذلك وغير ذلك ليوثر التحقيق
الذي ان والا يبان من اقوال الامر على انها المخففة لان الناصبة لا تجيء بعد فعل
التحقيق واذا كان قبلها ما يدل على ظن يجوز ان يكون ناصبة لعدم الدلالة على
اليقين وان تكون مخففة لدلالة ظن على كرجحان فيقرب من العلم نحو علمت ان زيد
قائم وتدخل اي ويجوز دخول المخففة على الفعل مطلقا غير مفيد بكونه من افعال
المبتدا بل يجوز ان يكون منها ومن غيرها مما ليس فيه من الطلب وضعا كالامر و
النهي هذا بالاجماع وكذا ان المصدرية لا تدخل على فعل الطلب على الاصح واجازه
سيبويه كذا في الرضي والحاصل يجب ان يكون ما بعد ان المخففة قابلا لان يكون تفسير
الضمير الشان المقدر جملة فعلية واسمية ويجوز ان يكون الفعل متصرفا
وشرطا ودعاء وغيرها وعلى هذا فقول من قال ان المفتوحة المخففة لا تدخل الا على الجملة الاسمية
نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله ليس بجيد وجاء اعمالها في الضرورة قال
علمت ان لا يرجع الهم قول ولا يملك بالرفع وتبين ان ما تقوم وانحسب الانسان ان
لن نجمع عظامه وعلمت ان لم تقم اولما تقوم اوان تقوم اوالتبين نحو قوله تعالى
اوقل نحو علمت ان قد تقوم لتكون كالعوض عن كون الجزوفة ولذا يسمونها الناجاة
علم ان سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون وعلم فعلم اعلم بنفسه ان سوف يكون كل ما قدر
حروف التعويض والفرق بينها وبين الناصبة فانها لا تدخل بينها وبين منصوبها سوى لا وانها يفرق بالعمل

فان كان الفعل منصوبا كما في قراءة ان لا يرجع بالنصب فهي الناصبة والا فالمخففة **ولو كان**
الفعل الذي دخلت المخففة عليه **غير متصرف** بان لا يجيء منه مضارع ولا غيره
من الامثلة **او شرطا** بان دخل عليه واحد من ادوات الشرط **او دعاء** بان اشتمل
فيه وان كان وضعه لغيره **لا يحتاج الى احد هذه الحروف** لعدم الالتباس بالناصبة
حينئذ لعدم دخولها على واحد منها مثال غير المتصرف نحو قوله تعالى **وان كنا** ان كنا
قد اقترب اجلهم **ومثال الشرط** قوله تعالى **ان كنا عن دراستهم لغافلين** **ومثال الدعاء**
وتخفف كان وتلغى عن العمل **الا في الضرورة** كقوله **حقارا** بالالف وقيل فيها ضمير شان مقدر
حقارا على الاعمال والمشهور **نحو كان ثدياه حقا** كما في المفتوحة لكن لزوم
ما لزم في المفتوحة من عروض التعويض للفعلية بعدها يقوي اعتبارها فيها ايضا نحو قوله تعالى
كان لم تغن بالامس وقوله كان قد رابني الاظفار **وتخفف لكن وتجب الغاؤها**
لشبهها بالعاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها وليست لسائر ما يجري مجراها مما لم تعمل واجاز
الاخفش ويونس اعمالها مخففة قال الرضي ولا يعرف له شاهد ويجوز دخول الواو عليها
مشددة ومخففة وفي عاطفة او اعتراضية **نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر**
ويجوز حينئذ اي حين اذ خففتا والغيتا دخولها اي كان ولكن المخففتين على الفعل
لانتفاء المانع عنه بالالغاء **نحو قام زيد وعمرو ما قام زيد ولكن عمرو قعد والستة**
بقي من الاحرف الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها **الا الواقع في غير المستثنى المنقطع**
اذ الغالب في المتصل المتقدم او مساويه بتوسط الا عند البصريين وقال
المبرد والزجاج لا يجامع فيه الا لقيام معنى الاستثناء به **وهو** اي المستثنى المنقطع **الذي**
لم يخرج عن صيغة المحمول **من متعدد** لعدم دخول معناه في المستثنى منه بحسب الخارج
كما في مثال المتن او المراد كما في جاءني القوم الا زيدا عند عدم دخول زيد في القوم قبل الا
استثناء بان يراد به جماعة حالية عن زيد وكما مل فيه ما قبل الا من الكلام عند سيبويه كالمستثنى
المتصل والمتأخر وان لم ار وهما بمعنى لكن قالوا انها الناصبة لكن وخبرها في الاغلب محذوف
لكونها بمعنى لكن اي تنصب الاسم وترفع الخبر لكونها بمعنى لكن وخبرها في الاغلب محذوف
فتقدر له الخبر نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئني وقد لا يحذف نحو
قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم **وقد تأتي من التمانية**
لا الكائنة **لنفي الجنس** اي لنفي الحكم عن ذكر في الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة و
علمنا المشار بها بان في افادة العموم فان تفيد المبالغة في الاثبات لانها للتحقيق ولا في النفي
لانها لنفي الجنس **وشرط عملها ان يكون اسمها نكرة** لعدم الجنسية التي هي مدار عملها المعرفة
مضافة او مشبهة بها لانها لو كانت معرفة بنيت على ما تنصب به من الفتحة والكسرة

والياء والمشبهة بالمضاف ما يأتي بعد ما يتم معناه به وهو معموله مرفوعا نحو لا حسنا وجهه
او منصوبا نحو لا طالعا جبلا ونحو لا حسنا وجها ونحو لا عشرين درهما او مجرورا بالحرف
من الحروف الجارة نحو لا بعد امنك ولا اخير امنك ومعطوفة الذي لا يفيد بدونه نحو
لا ثلثة ولا ثلثين لانه لو سكت عن ثلاثين لا يفيد بخلاف لا رجل وامرأة **غير مفصولة**
عنها لانها لو كانت مفصولة لا تقوى للعمل فيها لضعفها **نحو لا غلام رجل جالس**
عندنا ظرف للخبر كما هو ظاهر وفائدته الاحتراز عن لزوم الكذب بنفي جلوس
جنس الغلام ويجوز ان يكون خبرا بعد خبر اشارة الى جواز تعدد الخبر وظرفيته
ولعشر كلتا في وصوما كان مرفوعه قبل منصوبه **حرفان ما ولا المشبهتان**
بليس لولوغهما للنفي وعند ابن الحاجب مشابهة ما اكثر لانه لنفي الحال كما ان ليس
كذلك عنده وقال الرضي والحق انهما للنفي المطلق بخلاف لا فانه لنفي المطلق
او للاستقبال **وفي الدخول على المبتدا والخبر** نحو قوله تعالى ما هن امهاتهم
بالنصب ونحو قوله تعالى فلا يخشى على الارض ولا ورد مما قضى الله واقيا قال ابو علي
والمحشور بامتناع دخول الباء على خبرها ما عند بني تميم لانهم لا يعملونها عمل ليس
واجاز الاخفش قال الرضي وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا فيكون
دخول الباء في الخبر من وجوه مشابهة ما ليس **وشرط عملهما** اي ما ولا **ان لا يتقدم**
بيرها وبين اسمها بين ناسخ كفاعل فيجوز اتفاقا على النصب للزوم ظرفيته وفي فضله
لفظا كما قالوا في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ويجوز ان يكون مسندا الى ضمير مصدر المستتر
فيه اي ان لا يقع فصل بان بان يليهما ان الزائدة عند البصريين والنافية المؤكدة عند
الكوفيين وسمي عاذلة والنخاة لا يذكرون المبطلات الا لعلما وقال الاندلسي ينبغي
ان يعتبر هذا الشروط المعتبرة لعلما في لا بل هي فيها اولى وانها اضعف من ما ولم
سلك هذا المسلك وجعل شروطها وقد جاء عمل ما مع ان على سبيل الشذوذ
وجعل المبرد جواز عمله معرفا قياسا **ولا يخبر بهما** بان تقدم الخبر على الاسم خلافا لبعضهم
فيه مطلقا ولبعض في تقديم الخبر ظرف قياسا على ان **ولا يخبر بهما** اي غير ان والخبر
من محولات الخبر الا لظرف بان يتقدم ذلك المعمول على الاسم فلا يجوز ما عمرا زيد ضاربه
خلافا في ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين واما اشتراط عدم
الفصل لانها عامل ضعيف لا يقوى كعمل مع الفصل **وان لا ينتقض النفي** في الخبر ولو
انتقض في كيلد لا يضر العمل كسابق نحو ما زيد شيء الا شيء **بالا** ولم يلتزم
لندور استحالة قيله بالا لانه لو انتقض بغير بمعنى الا لا يبطل كعمل بل بعلان
فيه نحو ما زيد غير قائم ولا رجل غير حاضر واجاز يونس الاعمال مع الانتقاض فكانه
عشك بقول الشاعر وما الدهر الا منجنونا باهله • وما طالب الحاجات الا معذبا

من قبيل ما انت الآسير ابان جعلوا المخنيق وهو الدولاب بمعنى الدوران والمعذب
بمعنى التعذيب او قاسوها على ليس وليس بصحيح لانها عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر
لنقضه لبقاء ما لاجله عملت وما ولا عملتا للنفي وقد انتقض **وشرط في لا عملها** اي
مع عدم الفصل وعدم الانتقاض **كون اسمها نكرة** لان الاصل في لا كونها لنفي الجنس
وقد يشرط فيها كون اسمها نكرة فهذه اولى خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى قولهما
ظاهر قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسبا ولا المال باقيا
كذا في المغني **نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشروط**
المذكورة من عدم الفصل وعدم الانتقاض وكون اسم لا نكرة بان فصل او انتقض النفي
او كان اسم لا معرفة **لم تعمل** وقد بين وجوبه **نحو ما ان زيد قائم** ولا ان رجل حاضر
مثال للفصل بان **وما قائم الزيدان** ولا حاضر رجل مثال للفصل بالخبر ومثال
الفصل بغيرهما نحو ما عمرا الا زيد ضارب ولا بكرا الا رجل ضارب **وما زيد الا قائم**
ولا رجل الا حاضر مثال لانتقاض النفي بالا ومثال لانتفاء نكارة اسم لا لازيد
حاضر **ولا يتقدم معمول لها عليها** لصدارتها ولضعفها **والعامل**
في الفعل المضارع من العامل اللفظي السماعي **على نوعين ناصب وجازم**
اذ لا جار له والرافع عامل معنوي كما يجيء **فالناصب اربعة احرف**
احدها ان وهي المصدرية قد عرفت ان ان بعد فعل التحقيق ليس الا ان المخففة
فان المصدرية لا يقع بعده ولا بعد ما يؤدي معنى القول وما بعده ان المفسرة نحو قوله تعالى ولو
دينا انه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا بل بعد فعل غيرهما او لا يكون فعل نحو قوله تعالى ولو
ان كتب الله عليهم وان تصوموا خير لكم وقد يجيء غير عاملة اما للحمل على ما المصدرية
او على المخففة كما يجيء ما ناصبة للحمل على النافية كما لا يطلم بالنصب وسيجيء هذا تعارض
اللفظين **وثانيهما لن** مذهب سيبويه انها غير مفردة من اصلها بل هو هو موضوع هكذا اذ لا دليل
لرده الى اصل قال الفاضل العصام ولو رد الى اصل فالظاهر انه لا فادخل عليه النون المخففة فتردد
الالف فصار لان وعمل الفراء اصلها لا كما ان اصل لم لا بدال الالف في احدهما نونا وفي الآخر ميما وقال
الخليل اصلها لا ان فعمل مع تاكيده مستقبلا في زمان الاستقبال **وقال المعتزلة للنفي المؤبد**
لنفي مضمون الفعل مع تاكيده مستقبلا في زمان الاستقبال **وقال الزمخشري للنفي المؤبد والغاية**
وقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي محجة عليهم ولا يستعمل صفعل مع الدعاء اذ لا
يستعمل في الدعاء من حروف النفي الا لا ويجوز تقديم معمول صفعولها عليها **وثالثها اي للسببية**
ما بعدها لما قبلها اما في الخارج بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لتحقق ما بعدها او
ما بعدها لما قبلها في الذهن بان يكون تصور ما بعدها سببا لوجود ما قبلها او سببية كل منهما لله

احدها

احدهما في الخارج والآخر في الذهن نحو اسلمت كي ادخل الجنة مذهب الاخفش ان كي حرف جر
دخلت على ما الاستفهامية او على المضارع وانتصاب الفعل بتقدير ان وكذا مذهب الخليل
لانه لا ناصب للفعل الا ان عنده ومذهب الكوفيين انها ناصبة بنفسها للمضارع دائما وفي ثمة
عبيت الفعل المنصوب بكي مقدرا وما الاستفهامية منصوبة به فالتقدير كي تفعل ماذا وكذا في
حذف المنصوب مع بقاء الناصب وحذف الالف ما لغير ما ذكر وبطلان الصدارة لما
ومذهب البصريين انها ناصبة بنفسها كان وجاءت اخرى مضمر بعدها ان فان
تقدمها اللام فهي ناصبة بنفسها نحو قوله تعالى لكيلا تاسوا وللتعليل مستفاد من اللام وان
تاخرت كما في قوله تعالى لنعلم ايّ الحزبين احصى لما قبلت ما وعدتني فالكي بدل او ان الله قال بعدها ان قراي
جائز لا غير بمعنى اللام نحو جئتك كي اكرمني كما في كيمه ولا يجر بها الا لكم وقد يجر بها
وقال الفاضل العصام كي هي كيما ناصبة وان بدل منها او زائدة وقد يجتمعان كما نحو كيما يضرب
بالرفع فيقال ما كافة ويقال مصدرية وكي جارة اي لضربه ولا يتقدم معمول معمولها عليها
اذن هذا مذهب سيبويه والمروي عن الخليل بتقدير ان بعدها قال الطيبي الما زني لا يجوز
الوقف عليها الا بالالف لكونها حرفا فلا يصح تشبيهها بالالف وهو المختار عند المصنفين
حتى اتفقوا على كتبها بالنون وتعل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون وقال
هواء اذا الغيت تكتب بالنون لئلا يلتبس باذا الظرفية واذا اعملت تكتب بالالف لان
العمل يميزها **للشرط والجزاء** في الغالب وقد تجرد كما في قوله تعالى فطفقا اذن وانا بين ضفتيها اي
لا فادة توكيد ما تعلقت به او تغييره اشارة لمضمون ما دخلت عليه اذن تدخل الجنة قال السلمي شرط لدخول الجنة وهو جزؤه فيها في كلامي
متكلمين وقد يكونان في كلام واحد كما يقال السلمي اذن تدخل الجنة لمن لا يرضى بالظلامة
صرح به الفاضل العصام **وشرط عملها ان يكون فعله** الداخل هو عليه فلا ينتقض نحو اكرمك
اذن تتاخر اذن فانه مرفوع لعدم دخولها ناصب عليه **مستقبلا** بان يدل على حدث مستقبل لا حالا
اذ الغالب في الشرط والجزاء كونهما مستقبلين واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على غالب الحال
ومن قال لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال اراد الجهر بالنظر الى
الحال لا بالنظر اليه وفي الملخص بقرينة المقام فلا يرد عليه نحو ان كنت قلته فقد علمته **غير معمد**
على ما قبله اي غير متعلق فعله بما قبله ليسلم عن المعارض قال الرضي الاعتماد منحصر في ثلثة
بالاستقراء كون ما بعد خبرا لما قبله ومن تمامه صدق ذلك نحو انا اذن اكرمك ولو نويت جزاء له
نحو ان تكرمني اذن اكرمك بالجزم ولو نويت جوابا فقسم نحو والله اذن لاخرجن وان اعتمد
بالواو والفاء فالوجهان اعتبار مجرد الاعتماد واعتبار ضعفه ويجوز الفصل بينه وبين
منصوبه بالقسم نحو والله اذن اكرمك وبالنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وبالدعاء نحو اذن
رحمك الله اكرمك لكن دون هذه الاشياء في الكلام واجاز بعضهم نصب الفعل بعد اذن
زيدا اكرم بالنصب وخصه بعضهم **بالظرف** **فان يريد به** اي تعلقه **الحال او التعمد**
فعله **على ما قبله** من الاشياء الثلثة المذكورة **لم يعمل** اما في ارادة الحال فلعدم كونه

على غالب الحال واما في الاعتماد فلضعفه ووجود المزاحم نحو اذن اظنك كاذبا بالرفع لمن
قال قلت هذا القول مثال لما اريد به الحال ونحو انا اذن اكرمك لمن قال اجئك
مثال للاعتماد ويجوز اضمار ان وتقدير قد خصت خاصة على انه مصدر كبمعنى حفوصا
او حال كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز الاظهار لانه اصل وكما في قوله فيقضب
المضارع به اي بان المقدر ويضمر ضمارا بعد حتى بمعنى كي او الى اذ كان فعلا مستقبلا بالنظر
الى ما قبله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكبت سرت حتى ادخل البلد وبعد لام كي مثل اسلمت
لاد خل الجنة وبعد لام الجحود الآتية لتاكيد نفي كان نحو وما كان الله ليعذبهم لانه نفض الحروف
لا يجوز ذكرها على الفعل وبعد فاء السببية اذا كان قبلها امر نحو زرني فاكرمك
سواء اريد به حقيقة الامر او الدعاء او الالتماس او نهي نحو لا تذهب فتندم او التفهام
نحو هل عندكم ماء فاشربه او تمن نحو ليت لي مالا فاحج ونحو لو ياتينا فيحسن
فاقطر وترجي نحو لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى بالنصب او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا او توبيخ
نحو ما اتيتنا فتحدثنا او غير صريح بان استعمل اللفظ في معنى النفي بعد ان لم يكن للنفي
للنفي نحو قلما اتكلم فيفهم بالنصب ويترجح فيه النحو ضيف نحو لو لا تزل الينا ملك فيكون
معه بلا ابتداء او نفي فعل وبعد حتى وكذا الا لتعلق على مقارنة المعطوف للمعطوف عليه اذ كان
قبلها شيء نحو ما ذكرني نحو اكرمني واكرم خلقي وتاتي مثله عار عليك اذ افعلت
عظيم وكذا غيره من الامثلة بابدال الفاء بالواو واغا اشترط ان يكون قبلها احد هذه
الاشياء ليبعد ان يتقدم الانشاء وما بمعناه من النفي المسند الى جواب اغير تقول هذا
بعدها جملة معطوفة على الجملة قبلها فيحتاج الى تاويل مصدر معطوف على مصدر
آخر مفهوم مما قبلها فنحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام
اياك وهذا هو المشهور بين الجمهور لكن الشيخ ابو علي اختار كون الفاء جوابية والواو حالية
ليتقدير بخبر واجب الحذف فنحو زرني واكرامي لك ثابت ويعذبهم وانت فيهم
الآن عند الجمهور بتقدير مضاف في الاول ومنصوب بتقدير مضاف في الثاني هذا هو
المشهور لكن الحق وبالعكس احق ما قال الفاضل الصمام من انه يمكن ان يقال لم يرد
الجمهور ان او عند الى وسيبويه ان بمعنى الا بل المراد انه لاحد الامرين وما بعده حين المتكلم به
غير محقق وما قبله محقق فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبله
متحقق الى ان يتحقق ما بعده واما قبله متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده فلا حذف
على شيء من المعنيين وهو باق على اصله فتم ولها لا من حروف الجر ولا من حروف
الاستثناء وممن صرح بالعطف ابن هشام في مغني اللبيب وبعد الحروف فاطبقوا على ما ذكرناه

بتاويل مصدر معطوف على مصدر

كان

اذا كان المعطوف عليه اسما والجازم من عوامل المضارع خمسة عشرة كلمة
اربعة منها من الخمسة عشر حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما
وجود مضمون مدخولها في الزمان الماضي اي يدخلان المضارع ويقلبانه من الاستقبال
الى الماضي ويتفيانه فلم يجز انقطاع نفيها وقد لا يستمر نفيها الى زمان التكلم
ويجوز دخول ادوات الشرط على لم دون لما ويجوز حذف فعلها في الشعر في المضطرورة
والغالب فيها نفي المتوقع كما ان قد لثبوت المتوقع غالبا نحو قولك لمن يتوقع ركوب الامير
قد ركب ولما ركب ولام الامر وهي مكسورة وفتحها لغة وتسكن بعد الواو والفاء وثم
نحو وليوفوا نذورهم وفليصلوا معك وثم ليقضوا لانه يحصل من اجتماع هو او وفاء
مع اللام المكسورة وحرف المضارعة مثل كتف فتخفف بحذف الكسرة كما في كتف
واما ثم فمحمول عليهما ويدخل على المضارع الغائب مطلقا وعلى المخاطب المجهول وعلى المعلوم
قليلا نحو فلتفرحوا في قراءة وعلى المتكلم نحو وليحمل خطاياكم واجاز الفراء حذفها في سعته
في مثل قول له يفعل ولا انزى باضافة لا بارادة مسمى بلا واجاز كرضى مع بقاء تنوين ويدخل
في المضارع معلوما ومجهولا غائبا ومخاطبا على السواء وعلى المتكلم قليلا لها للطلب اي
لطلب الفعل او تركه استعلاء او تضرعا او سؤالا التماسا واحد عشر منها اي من تلك
الخمسة عشرة بجزم فعلين لفظا وتقديرا او محلا نحو ان يضرب وان يمد وان يضربن
ان كانا مضارعين بالا فاء ويحيي بيان ما لم يكن مضارعا او مع فاء يستمى كلهم
الجازاة قال الفاضل الصمام الجازاة مع الجزاء على ما في القاموس اي كلهم يقتضي الجزاء
فاضافة الكلم الى الجازاة كاضافة كلم الادوات في قولهم ادوات الشرط وهي ان ع للشرط
والجزاء اي لاقتضائها لان كلم الجازاة لسببية الاولى للثانية فلدلالتها على سببية
الاولى اقتضتها وعلت فيها ولدلالتها على سببية ثاني اقتضتها وعلت فيها كما علمت ان
وان وغيرها في المسند اليه والمسند لاقتضائهما لهما الشرط الجملة الاولى سميت به لتوقف
الثانية عليها والجزاء الجملة الثانية سميت به لترتبها على الاولى بترتب الجزاء على العمل والمركبة مع الجملتين
تسمى شرطية تغليبا وقد جاء ان غير عاملة حملا على لو في قراءة قاما ترين بسكون الياء وفتح
النون وقيل يحمل لو عليها فيجزم وحيثما ولا جزم الا مع ما وهي فيه كافة عن الاضافة لتصير مبهمة
فتناسب ان تشرطية الجملة للوجود وعدم في الابهام ويحسن تضمنها اياها وايان بمعنى متى
بما يجوز فيه كونها ايانما تكونوا يدرككم الموت وبدونها نحو ايان تكن اكن معها ليست
بكافة بل زائدة لزيادة الابهام وذكرها بدونها للدلالة على ان الجزم معها بالطريق الاولى
وانى كل من هذه الثلثة للمكان ويجيء حيثما للزمان ذكره في مغني اللبيب وقد اذ ما
لا تعمل الا معما وهي كافة عن طلب الاضافة كما في حيث كما يفهم من كلام المصنف

واغا عبر بالكلمة دون الحرف لان بعضها حرف وبعضها

قوله مثل كتف فاعل يحصل

كما في قراءة ليالف
لايلافهم وتحريس

حيث جعله للزمان وهو اختيار مذهب المبرد وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة
ائمة البصريه واصحاب سيبويه وهي حرف عندنه غير مركبة خلافا لمن زعم انها مركبة من اذ وما فقلبت
فقلبي **واذا ما** لا تجزم بلا ما الا قليلا وطرده ابو خنيفة لوجوده في بعض الاشعار
نحو قوله **واذا تصبك** خصاصة فتجمل وقال الكوفيون انها تجزم مطلقا حملا على متى
عليه **عدم** فعل كما في الحديث ان ابا بكر رجل اسيف متى يقوم مقامك لا يسمع
الناس وهما كافة عن الاضافة على قول الجمهور لانهم التزموا اضافتها لزوم
شرط وزائدة عند المحققين لانهم لا يحكمون باضافتها **ومتى** مع ما المزيدة
لتاكيد الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كما مر من هذه الثلثة **للزمان**
ومبهما عدم ذكر موقت يدل على انه ليس للزمان كما ذهب اليه عمر بن مالك واستدل
عليه بقوله **واياك** ومتى تضلل الدرو فصل الخبر شرط وحده لانه مشتمل على ضمان وليل
قال في شرح اللب كلا دليل فيه لجواز كونها للمصدر بمعنى اي اعطاء وكر مخنثري
سدد الانكار على من قال به في تنسيقه له على مر مما تانيا به من اية قال هذه الكلمة
في عدة الكلمات التي يجزم فيها من لا يتنبه له على الغريبة **فما** وذكره ضا ايضا دليل
على انه غير زمان في كما هو المشهور وذهب سيبويه الى انها اسم تام بمعنى اي شيء
كما هو ظاهر قوله تعالى **فاستقيموا** لكم فاستقيموا له مطلقا فما بمعنى اي استقامة
قال في المغني ليس بقطعي لاحتمال كونه مفعولا مطلقا **ومن** في ذوي علم **واي** مع ما وبدونها اعلم ان كلام المجازاة قسمان
قسم لا يكون معمولا اصلا وهو ان وقسم معمول دائما وذلك قسمان قسم ظرف
وهو ما للزمان والمكان وذلك كقسم منصوب مفعول فيه بحكم الاستقراء وقسم
لا بد له من قاعدة يعلم حكمه منها وهي انه ان كان قبله جار من حرف او مضاف فمجرور
نحو بما تفعل شيا اعمله به وغلام من تضرب اضرب والا فان كان فعله الذي هو
الشرط غير مشتغل عنه بضمير او متعلقه كان منصوبا بمعمول لا بحسبه من مفعول به
نحو ايا ما تدعوا ومن يضلل الله وقسم مفعول مطلق نحو مهما تاتنا بمعنى اي اتيان تاتنا
والا فهو مبتدا لا خبر له اصلا وقيل الخبر شرط وحده لانه مشتمل على ضمان وليل
الجواب وحده لان الفائدة به تمت ولا التزام عود ضمير منه اليه على الاصح وقيل
مجموعهما وكان استاذي العلامة رحمة الله تعالى عليه يرجح هنا ويقول ان قولك
من يعمل عملا صالحا يكن ناجيا في نقل زيد او عمرو او بكر ان يعمل علما اخره ولو
صرح هكذا لكون الخبر شرطية وكذا ما في حكمه **ويجوز اضمار ان** قد خص حاشية
لاصالتها في هذا النوع ولكثرة استعمالها **فينجزم المضارع** بها اي بان المضمرة
وتضمر اذا كان قبلها ايجي نعما كان قبل فاء في اضمار ان المصدرية سوى فيما
بعد فاء

بعد فاء ينجزم منقوطه ولذا اذا عطف على المنصوب بعد فاء مضارع بلا فانه ينجزم نحو قوله
تعالى فاصدق واكن كالام **نحو ينزرني اكرمك** اي ان تزرني اكرمك والتزامي نحو
لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر وامتنع لا تكفر تدخل النار لان النهي قرينة صنفي
خلافا للكسائي والعرف يشهد له لانك تقول لا تدن من الاسد يا كلك مع ان التقدير
ان لا تدن والحق التفصيل والحوالة على القرينة فان دلت على الصنفي فذاك وان على الاثبات
فذاك والا استفهام نحو هل عندك ماء اشرب ان يكن او عرض نحو الا تنزل
تصب خيرا اي ان تنزل والجزاء منها اذا كان صالحا لان يكون مسببا لما تقدم
وفصل بسببيته له نحو ائتني فاكرمك فانه مضارع مما تقدم به وانما حضضت تقديرا ان هذه
الاشياء لانها تدل على المطلوب وهو يستلزم غالبا بمطلوب يترتب عليه فائدة ويكون
ذلك المطلوب سببا لها فاذا اريد المقصود تلك الفائدة وقصد سببيته لها فعل
المطلوب بتلك الاشياء لما قدر مع ان فعل المقصود جزاء فينجزم
بها واذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب كرفع على انه صفة ان امكن كقوله تعالى
فهب لي من لدنك وليا يرثني الرفع او حال ان امكن مثل قوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم
يلعبون اي لاعبين او استيناف نحو قوله تعالى ارسوزا ولها فكلا حتف
امرئ يجري بمقدار فارغ من السماعي شرع في القياسي فقال **والعامل**
اللفظي **القياسي** اي عامل لا يتوقف عمله على السماع بل يكفي السماع
في نوعه **ويمكن ان يذكر في** حق **عمله** اولبيان **عمله قاعدة كلية** اي حكم
كلي منطبق على جزئيات يعرف احكام كل جزئي منه بان يجعل ذلك الجزئي موضوعا
في قضية ويذكر لذلك الكلي كقاعدة كبرى كما اذا اردت بيان ان عاملية ضرب قليلة
انه فعل وكل فعل يعمل فيعلم منه ان ضرب يعمل **موضوعها** اي افراد موضوع غرضا
واعلم ان الموضوع ما كان مسندا اليه مثل كل فعل في كل فعل يعمل **غير محصور**
اي تلك الافراد غير محصورة في عد وكالسماعي وما كان بعد هذا الحيز
وكقياسي خلاف ما ذهب اليه البعض من ان كقياسي ما لم يكن مخصصا ببعض
الاحكام والسماعي بخلافه اراد ان يبين ما هو الحق عنده فقال **ولا يضره**
اي قياسيته اختصاصه ببعض الاحكام مثل **كون صيغته سماعية**
كالصفة المشبهة فان صيغها سماعية عشرة على ما بين في علم الصرف واختصاص
فاعل بعض الاحكام مثل لزوم تاخيره بالام وغيرها مما في اقسام المدح والذم
وتعليق كما في كل فعل قلبي ولو اعتبر مثل هذا اللزوم للزم ان يرفع قياسي
من كل بين اذ ما من نوع منه الا وهو مختص ببعض الاحكام كالمتعدي
بالتعدية الى مفعول واللازم بعدها والصفات بلزوم الاعتماد ولكاعلة المذكورة
مثل كل فعل صفة مشبهة ترفع الفاعل فانها افراد موضوعها غير محصور بل المنحصر

والتبيني نحو ليت لي مالا
انفقه اي ان يكون نحو

ذلك

وقال

صيغها بخلاف التسامحي فان افراد كل نوع منه محصورة كحرف الجر كما عرفت **وهو**
اي التاسعي انواع **تسعة** **النوع الاول الفعل** مطلقا **فكل فعل** منصوف
وغير متصرف تام ونافص لازم ومتعد معلوم ومجهول ماض ومضارع
وامر وفعل تعجب **يرفع** اي يعمل الرفع في محمول واحد نوعا على او بانيه او اسم لان
النسبة الى المرفوع ما خوذة في مفهومه وضعا على ما هو المشهور فلا يكون
بدونه الا اذا اكتفى بها الكافة وذلك في ثلثة افعال قل وكثر وطال وذلك
لشبهها بترب ولا يدخلهن حينئذ الا على جملة فعلية صرح بفعلها او قال
الا ندلسي لا يكون الا الحرف وما في حكمه الافعال مصدرية مع مدخولها فاعل
وينصب مفعولات كثيرة ضمنا عيل او غيرها كالحال والتمييز والمستثنى والخبر
المنصوب واللازم لا ينصب المفعول به بل بغيره ويصرح به **ويجوز تقديم منصوبه**
عليه لقوته في العمل وكون المنصوب فضلة وما يجيء من عدم جوازه بوجود مانع
من التقديم لا بالنظر الى فعليته **وهو** اي الفعل **على نوعين لازم ومتعد سمي اللازم**
من الفعل قدمه لكون مدلوله وجودا وقلة بحثه بالنسبة الى المتعدي **ما** اي فعل **يتم**
فهمه اي فهم معناه **بغير ما** اي شيء **هو المفعول به** **وقع عليه** اي على معناه **الفعل** الا
صطلاحي اي معناه او الحدث **نحو قعد زيد** ويقع عن على مكان المقصود ليس على ما
وقع عليه بل على ما وقع فيه وهو مشترك معنوي بين الافعال سوى فعل الله تعالى **ولا**
ينصب اي الا اللازم **المفعول به بغير حرف الجر** والنصب بحرف الجر نعم اللازم
والمتعدي لا يختص بواحد منهما وسيجيء نحو مررت بزيد وضربت زيدا بالعصا
فنه اي من الفعل اللازم **افعال المدح والذم** لصدق تعريف عليها وانما
فرقنا بين المدح والذم لاختصاصها بانشائهما فاذا قلت نعم الرجل زيد فانما
تنشئ المدح به وليس المدح موجودا في الخارج فاخبرت بكلام مطابق له وكذا
بئس بخلاف مثل مدحت وذممت فانه للاخبار عنهما لا لانشائهما باللفظ المذكور
فيخرج عنها بالاضافة سواء اعتبر المعنى التركيبي واما فضله او اللفظي الافعال
المتشرع بها هذا اللقب لا مبني على المعنى التركيبي وانما فضله بعقد له ضمنا لان لها
احكاما خاصة كما يظهر وانها غير متصرفة حتى غدها بعضهم من جامدي التسامحي لذا
فامزادها بالذكر اهتماما لها وتصريحا بردّ مخالفه ولما كان المقدار المفهوم من
الاضافة مغنيا عن التعريف وكان المقصود ضبط افرادها وبيان احكامها
ترك التعريف وصرح بالمقصود فقال **وهي نعم** وما عطف عليه من بئس وساء
وحبذا او هي مبتدا ونعم وما عطف عليه خبره والمحذوف الخبر اي وهي اربعة وما بعده
بدل منها بعد التفاطف او كل منها خبر مبتدا محذوف اي احدها وقد تاتي بها
الخ الموضوعة **للمدح** او خبر مبتدا محذوف اي هو للمدح **وبئس للذم** فنعم من نعم

فلان اذا اصاب نعمة وبئس من بئس فلان اذا اصاب بأسا فنقلا الى المدح والذم فشابها الحروف
فلم يتصرفا فاصلها فعل مثل علم وقد اطرد فيها اذا كان ثلثيا حرف حلق رابع لغات في تلثيها احداها
هذه وهي الاصل واتباع الفاء للعين وكسرها او فتحها مع سكون العين فالفاء مع سكون العين
قال سيبويه انفع عامة تميم ربما عدت على لغة بني تميم وجاء في فعلهما كلهم فتح الفاء وكسرها مع سكون العين
ولا يجوز اسكانها ولم يات بئس في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين **وشرطها** اي شرط
استعمالها لا شرط عملها لانه يعلم ان ما يستعملان بلا عمل لو قعد تشرط وليس كذلك الا
خصه الاظهر ان يقال وبئس وساء للذم وشرطها ان يرجع الضمير الى متلثة ولعله اراد
التنبيه على اصالتها في هذا الباب فنصل بما عنها واحال حكمه على بئس **ان يكون**
الفاعل اي فاعل كل منها **معرفا باللام** قال الفاضل العصام والحق انه يصح الحمل على الاستغراقي
بادعاء ان الممدوح والمذموم بمنزلة جميع افراد الجنس وعلى الجنس بادعاء انه متحد
مع الجنس لا مغاير له بينهما اصلا وعلى الجنس في ضمن فرد ما بعقلا ان الجنس في ضمن
اي فرد فرضه معقول اذ لا فرد له الا اياه فاي فرد فرض فهو هو والحصر اختياري لان ضمير
ابهاما تام تفسيرا فيكون مناسبا للمقام **او مضافا اليه** اي لا المعرف باللام بواسطة
او بدونها نحو نعم غلام الرجل وبئس غلام رجل ونعم غلام رجل ولو اعتبر تعميم كونه بالواسطة
او بدونها في المعرف باللام لاستغنى عن ذكر المضاف **او مضمرا مميزا** على صيغة
المفعول **بنكرة** ليحصل الاجمال ثم التفصيل والضمير معرفة مذكر غالبا
اتفاقا **ويتصرف** في تمييزه بالافراد والتثنية والجمع والتانيث مطابقا للمقصود عند
الاكثر وقد يقال نعمت امرأة وحكى الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا وهذان يدلان
على فعلته وان كانا لا ان التاء ساكنة والضمير لمبهم المرفوع المتصل من خواص الفعل
ولم يقل او بما كما في الكافية لكونه نكرة وهو لذهابه الى مذهب سيبويه من انه تامة
بمعنى شيء المعرف فاعل وضعف بان ما التامة المعرفة لم تميز في غير هذا الموضع
وجوز المبرد وابو علي كونها نكرة موصوفة كما في قوله تعالى نعما يعظكم به والفاعل
بين نعم وتمييز الضمير بالمخصوص وجاز بالظرف نحو قوله تعالى بئس للظالمين بدلا ولا
يجوز بغيرهما وقد ترك التمييز وفسر في قوله عليه السلام من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت
اي هو بالخصلة الحسنة ونعمت خصلة وجاء بزيادة الباء في المخصوص منه حديث
نعما بالصالح للرجل الصالح وبئس للطالح **ويذكر بعد ذلك** الفاعل نعم فاعل علما مثل نعم عبد الله زيد **وقد**
يذكر الفاعل الموصوف باحد الاحوال المذكورة **المخصوص** بالمدح
او الذم لبيان المذكور والمراد بالفاعل المذكور فالمناسب له ان يكون بعده وله
جهة اخرى فيها يجوز تقديمه كما سياتي **مطابقا** ذلك المخصوص في الجنس والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث **للفاعل** اي الذي كان فاعلا في المعنى سواء كان فاعلا

مخطوطات

في اللفظ ايضا او لامثل نعم رجالا الزيدون فالزيدون مطابقا للفاعل المعنوي الذي هو
تمييز كفاعل وهو اي المخصوص مبتدا وما قبله وهو جملة نعم وبئس خبره وكرابط ادعاء
كون الفاعل عين المخصوص وقيل لام التعريف ولا يقتضي الضمير المبرهم وقيل خبر
مبتدا محذوف هو هو وقيل مبتدا محذوف الخبر اي ممدوحي اي مذموامي نحو نعم
الرجل زيد مثال للفاعل المعرف باللام المفرد ونعم غلاما الرجل الزيدان مثال
للمضاف المثنى ونعم رجلا زيد مثال للمضمر المميز بنكرة وقد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب بقرينة ان الكلام فيه وقد يتقدم
اي المخصوص على الفعل وهذا قيد كونه مبتدا لا ان تقديمه لكونه مبتدا ولذا
اختار المصنف ويدخل عليه المواضع من كما تعلم غيره نحو كنت نعم الرجل وقد يقال
نعم رجلا كنت كذا في كرضي نحو الزيدون نعم الرجال وساء اصله سوء بفتح العين نقل
الى فعل بالضم اصلا نحو ظرف فهو ظريف او نقلا نحو رجل زيد او قصدا نحو رجل
عمرو بشرط التضمن معنى التعجب مثل بئس في المذكور كلمة نحو ساء الرجل زيدا وساء غلاما
رجل زيد وقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا وحبذا هو للمدح من حبت
كظرف لازم بمعنى صار حبيبا ويدغم بانسلاب كسرة الباء الاول اما بحذف حركتها او نقلها
الى الحاء لكن لا يستعمل مع ذا الا مفتوح الحاء صرح به في التسهيل وفاعل ذا
من اسماء الاشارة التي هي المبهمات ليحصل الابهام ثم التفسير لا المرفوع بعدها
كما ظنه قوم بتوهم ان جملة تمامه فعل جعلها مشتملة الامتزاج كلمة واحدة وغلب
كفعل المتعدي على الاكم وازال الخميتة ولا يتغير اي ذا او الفاعل وحبذا بتغير
ذا بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بسبب كونه المخصوص واحدا منها بل هو
مفرد مذكر دائما لجريه مجرى الامثال ويذكر بعد المخصوص ولا يجوز تقديمه كما في نعم
على ما ذكره الرضي والفاضل العصام واعرابه اي مخصوص حبذا كاعراب مخصوص
نعم مرفوع مبتدا على ما اختاره المصنف لانه لا مانع عدم المبرد وابن السراج من ان الاسم
غلب على الفعل حتى صار المجموع اسما مبتدا والمخصوص خبره نحو حبذا زيد
وقد يجيء قبل المخصوص وبعد تمييز او حال منه كفاعل نحو حبذا رجلا زيد وحبذا
رجلا زيد ومع هذا يطابق ان المخصوص لا الفاعل وليس فيه ضمير فاعل يعود
في المتعدي فقال ورفع المتعدي ما اي فعل لا يتم فاعله اي لا يتم معناه
بغير ما اي شيء ورفع عليه اي على ذلك الشيء الفعل اي الحدث الذي يدل
عليه المتعدي ولذا اظهر ويجوز ان يكون المراد به الفعل الاصطلاحي وهو ما يتقدم
به الفعل والمراد بالوقوع عليه تعلقه به بلا واسطة في غير تعلق الاسناد وتتحقق
به الفعل المتعدي بواسطة لان حرف الجر لا يقال له في الاصطلاح انه متعد وفعل الناقص
ايضا

ايضا والمجهول من المتعدي الى واحد لانه مسند الى المفعول به لا وقع عليه وهو اي المتعدي
على ثلثة اضرب الضرب الاول فعل متعد الى مفعول واحد لاقتضاء معناه هذا
نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله لقرينة لو صنوعا نحو الذي اكرمت زيدا
اي اكرمته وضربت في جواب هل ضربت زيدا وبدو فيها اي لقرينة لو فسنيا وحينئذ يجعل
المتعدي بالنسبة اليه كاللازم في انه لا يطلب مفعولا ويستعمل على وجهين احدهما مع ثمرة
قطعا نحو ضربت اي اوقعت الضرب وثانيهما بادخال في على المفعول به لتنزيله بمنزلة
الفعل نحو ضربت في حديد بارد اي اوقع الضرب فيه والضرب الثاني متعد الى
مفعولين وهو اي المتعدي الى مفعولين على ثلثة اقسام القسم الاول ما اي متعد
كان مفعوله الثاني مباينا للاول اي لا يصدق عليه وهو القسم يقال له باب
اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما وسالته الخبر ويجوز حذف فيهما اي المفعولين
معا وحذف احدهما الاول والثاني فقط مع قرينة لو صنوعا نحو زيدا عمرا
درهما فاعطى او فاعطى درهما اورئيدا وبدو فيهما اي لو فسنيا نحو زيدا عمرا
ومنع اي يقبل الاعطاء والمنع او يعطي زيدا او درهما وسمي اول لان يعطي
المفعول الثاني في عين الاول اي يتصاقبان كما سيظهر واشار الى القسم الاول
منهما بقوله هو القسم الثاني افعال القلوب اي افعال مشهورة من هذا اللفظ وهي
افعال اصطلاحية دالة على فعل قلبي اي حدث وخرج به غيره دال قلبي
على المبتدا والخبر وخرج به غيرهما من الافعال القلبية ناصبة اياهما داخلة
مفعولا ان كما دل عليه قوله على المفعولية ثم ان قوله ناصبة اياهما ليس على الاستمرار
الاكثر لان اتصال ضمير المنصوب في الصفة اكثر من انفصاله ولا يجوز
الانفصال في فعل الا لالتباع صرح به الرضي نحو علمتك للمتقين الفاقا وقد يجيء
بمعنى عرفت فيتعدى الى واحد ورايت من رؤية القلبية للظن واليقين عند صاحب
التسهيل وقال الرضي للاعتقاد الجازم طابق الواقع اولا والبصرية تنصب مفعولا
واحدا ووجدت جعله صاحب التسهيل لليقين وكرضي بمعنى اصابته على صفة
ويدل لها العلم وان كان بمعنى اصبت كما سيجيء نحو وجدته ضالة فهو مما يتعدى الى مفعول
واحد وزعمت قيل للظن وقيل للعلم والحق انه يستعمل فيهما وظننت جعله للرضي
للظن والتسهيل للظن واليقين ويستعمل بمعنى اتهمت فيتعدى الى واحد وخلت
وحسبت هما مثل ظننت وهب بمعنى احسب تقول وهب زيدا عالما اي لا يجيء له ماض ولا عين ولا مصدر
منه غير متصرف فاذا اقتل تعلم ان زيدا عالم لقولك علمت ان زيدا عالم بل قد دخل عليهما الا ويستعمل ارى بمعنى ظن ولم يستعمل بمعنى علم وان كان

أرى بمعنى اعلم ولا يشارك غير المتصرف مع المتصرف في خصائص ذكرها المص **ولا**
يجوز حذف مفعوليها اي حذف فعال القلوب **معا او حذف احدهما فقط** كما ثبت ذلك
الحذف **بدون قرينة** لفظية او صنوتا لانه ان كان منويا وقد حذف بلا قرينة تدل عليه يفوت
المقصود حذف فاعما او احدهما واما لو صنيعا فيجوز حذفهما نحو قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون **ومقرونا مع قرينة كثر حذفهما معا** لانهما كجزئي شيء واحد لان المفعول
الحقيقي مضمون فيهما فحذف احدهما كحذف جزء الكلمة فاذا اتيا معا واذا حذفا حذفا معا
نحو من يسمع يخل اي مسموعه صادقا **ولهذه العلة ايضا قل حذف احدهما فقط**
معطوفا على كثر وقيد قران القرينة ماخوذ فيه ايضا لان القيد المقدم على المعطوف عليه
يجب اعتباره في المعطوف او يكون اولى اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا
تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة التاء بخلهم هو
خيرا لهم **واما حذف ثانيهما** فكقوله لا تجعلنا على عزائك انا مصابا فقد سبى بنا الاعداء اي
لا تجزع علينا **ومن خصائصها** مع حصصته بمعنى خاصة **جواز الالغاء** والمراد ما يقابل
وجوب والامتناع اي ابطال عملها في المفعولين لا ستقلالها كالما فاذا الغيت
الغيت فيهما لان الكلام يحصل من محو عملها **والاعمال** لان في التوسط والتاخير
تقدم المنصوب على وقد عرفت انه جائز لقوة الفعل **اذا بقي سقطت بين صدر ليها**
والتعليق بالمعمول لكونهما معمولين في بعض الصور **نحو زيد علمت منطلق**
بعض شروح الكافية ان الاعمال اولى في هذه الصورة لانه فضل وله رفع تقدم لفظي
وفي بعضها هما متساويان **او تاخرت نحو زيدا منطلق علمت** وفي هذه الصورة
الالغاء اولى لعدم التقدم اللفظي قطعا والمعنى في صورة الالغاء كالمعنى في صورة الاعمال
بمعنى في زيد ظننت قائم ومعنى زيد ظننت زيدا قائما واما اذا تقدمت عليهما فالجمهور
على انه لا يجوز الالغاء وبعضهم اجاز تمسكا بما وقع في بعض الاشعار والجمهور ياولونه
بتقدير ضمير شان ليكون الجملة مفعوله ثانيا او بتقدير اللام قبل الجملة فيكون
تعليقا لا الغاء وحذف كل من ضمير شان واللام جاء في الضرورة وترجح في التسهيل
كتاويل وكرضيا الالغاء ومما يجب ان يتنبه له ان المتوسط والمتاخر عنهما ان كان
مصدرا يجب الالغاء لان معمول المصدر لا يتقدم عليه على ما سياتي ومما يجب فيه
الالغاء التوسط بين معموليه ان نحو ان زيدا احسب قائم والم تر فاعل ومعموله نحو
لبست بكرم احسبني زيدا ونحو ليس بكرم احسب زيدا عالما وبين سوف ومصحوبه
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين حرف العطف وما عطف عليه نحو جاءني زيد واحسب
عمرو وفي التسهيل ان مذهب البصري في نحو ضرب احسب زيد تجوز الالغاء لا وجوبه

فيكون

فيكون من التنازع فيجوز ان يكون زيد منصوبا مفعولا احسب او مرفوعا فاعلا ضرب
وضرب مفعولا ثانيا له قدم عليه **وضربا** اي من خصائصها **جواز ان يكون ضميرا**
ومفعولها الاول ضميرين ولا يجوز ان يكون كما علم ضميرا متصلا والمفعول اسما
ظاهرا كالا يجوز ان يكون الضمير المفعول المتقدم **متصلين** لابد من هذا القيد لانه اذا كان احدهما منفصلا
يجوز في غيرها ايضا نحو ما ضربت الا اياي وانما ضربت اياك واياك ضربت وما
ضربك الا انت وانما ضربك انت صرح به الكسائي **منحدثي الحمة** تكلما وخطابا
وغيبة وقال الرضي ويجوز ان يكون احدهما بعضا من الاخر ايضا نحو ما ورد في
الحديث • رايتني امس رسول الله الحديث **ممحو نحو علمتني** او علمتك او زيد علم **قائما**
ولا يجوز ضربتني بل ضربت نفسي قال الصدر لان المفاعيل في غير افعال القلوب غالبة
فاذا اتحد ازاد ونفس تضريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب تدرج تخيل في
افعال القلوب فان الانسان اعلم بحاله منه بحال غيره فلا يحتاج الى زيادة وتوضيح
ما هو المشهور عند الجمهور عالما مر زيد عليه وقال الرضي ويجوز ان يكون فاعلها
ومفعولها ظاهرين منحدثي اللفظ والمعنى نحو حسب زيد زيدا قائما ولا يجوز في غيرها
ويجوز فيهما كون مفعولها ضميرا متصلا مستترا منفسرا انا علا دون غيرها تقول
ظننت زيدا قائما ولا يجوز ضربته زيد **وحمل عدم وقد في هذا الجواز** اي جواز
ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين مستترين مع اتحاد معناهما حمل
النقيض على النقيض **على وجد** ورأي الحلمية نحو رايتني اعصر خمرا والبصرية نحو
رايتني في المرآة على راي العلمية **ومنها جواز دخول ان** المفتوحة **على مفعوليها**
اي المفعولين لو لم يدخل ان نحو **علمت ان زيدا قائم** فذهب سيبويه الى ان ان مع
اسمها وخبرها مفعول واحد قائم مقام المفعولين لانه حين نصب المفعولين
لا ينصب عند التحقيق الا مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون
الجملة بعينه لا يحتاج الى مفعولين والاخفش لما خفي عليه هذا التحقيق قدر مفعولا
عاما فجعل علمت ان زيدا قائم بتقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا ذكره الفاضل العصام
اعلم انهم اختلفوا في حقيقة التعليق فقال بعضهم ابطال عمل الفعل في جزئي الجملة
الاسمية لوجود مانع منه في فهمه المعنى يحتقر كتعليق بافعال القلوب ولا يوجود
الا في المفعولين وما ل اليه ابن الحاجب رحمة الله تعالى عليه حيث جعله من خصائص
افعال القلوب وقال بعضهم هو ابطال عمله في مفعوله لامانع فحينئذ يعمها

وعامر ولعمري لتنامن
رسول الله ومالتا الا
الاسود الذي هو

وغير من الافعال ويوجد في المفعولين وفي واحد على ما ياتي واختار المصنف ولذا قال
واما التعليق بكلمة **الاستفهام** حرفا وهو الهمزة وهل واسما مثل ما واي
واين وانى ومتى وايان وكم وكيف داخلة على الجملة او الجزء الثاني نحو علمت ازيد
عندك وعلمت زيدا هو او اخا من هو او اخاك وعلمت غلام من انت او كلمة
النفي والمراد حرف النفي ما وان ولا الداخل على الجزئين نحو علمت ما زيد قائم او قاعدا
او يقعد ام او ان زيد قائم او لا زيد قاعد ولا عمرو او في احد الثاني منهما نحو علمت زيدا ما هو
قائم **او لام الابتداء** الداخلة على الجزئين **او لام القسم** الداخلة على الجزئين ايضا **او**
ان المكسورة الكائنة **اذا دخل على خبرها لام الابتداء** او ظرف للمكسور سواء
اذا المزيد دخل فيجب فتحها فلا يكون تعليقا وانما تعلق فقد هذه الاشياء لانها تقتضي
التصدر وبقاء الجملة على صورتها والافعال توجب تغيرها فوجب لتوفيق ما امكن
فاعطى لهذه الاشياء بقاء صورتها ولهذه الافعال توجب تغيرها منعولا معنى كما اشار بقوله
اي ابطال العمل ابطالا كائنا **على سبيل الوجوب لفظا** غيرين من نسبة ابطال الى
العمل ويجوز ان يكون صفة للابطال المقدر اي ابطالا لفظيا **لا معنى** تفسير للتعليق
وهو من قولهم امرأة معلقة اي معقودة الزوج كالشيء المعلق لا مع كزوج لعقد انه ولا
بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظا عامل
معنى وتقدير انحو علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم
جاز عطف المنصوب جزمه على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكر امنطلقا و
اشار بهذا التفسير الى فرق بين التعليق والالغاء من حيث ان التعليق الغاء واحد
البتة دون الالغاء فانه جائز غالبا وانه الغاء لفظا لا معنى والالغاء الغاء لفظا ومعنى
فيم اي التعليق **هذه الافعال** اي افعال القلوب اي يوجد فيها مثال التعليق بالاستفهام
نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالنفي **رايت ما زيد منطلق**
وجدت لزيد منطلق ولقد علمت لياتين من قومي وزعمت ان زيدا لقائم وقد ينزل العلم منزلة
الشم بلا اعتبار في الكلام نحو علمت لغرض الصلوة ويعم **كل فعل قلبي** اي منسوب الى
القلب بان يدل على فعل القلب **غيرها** اي غير هذه الافعال **نحو علمت** ازيد عندك
ونسيت هل لك الخ **وتبينت** ان بيتك **ويعم كل فعل يطلب به** اي بمعناه **العلم**
مما يكون من وسائل العلم **نحو امتحنت** ما زيد عالم **وسالت** هل هو غني **ومنه** اي من
الفعل الذي يطلب به العلم **افعال الحواس** جمع حاسة اي افعال تدل على حاسة من
الحواس **الخمس** صفة الحواس الظاهرة **كلمست** ما هو ليس والمس قوة توجد في
البدن كله **وابصرت** لهو حس والابصار قوة الباصرة يدرك بها المبصرات
وشممت هل صوته كريه والشم قوة الشامة يدرك بها المشمومات من كرياح **وذقت** ما هو مر وكذوق قوة الذائقة
يدرك بها الطعوم واشار الى القسم الثاني من قسمين اللذين ثانيهما عدين الاول فقال

والقسم الثالث من اقسام المتعدي الى مفعولين **افعال ملحقة بافعال القلوب في مجرد**
الدخول على المبتدا والخبر وينصبهما على المفعولية **وفي مجرد عدم جواز حذف** فيهما معا
او حذف احدهما فقط بلا قرينة لو منويا بخلاف ما اعطيت **وفي مجرد قلة حذف**
احدهما فقط بها اي بالقرينة اي لا في الخواص فلا يجوز فيها الالغاء في صورة التوسط
والتاخير ولكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى ولدخول ان على المفعولين
ولا يجري التعليق ايضا ولم يتعرض بكثرة حذفهما معا فيها لانها غير مختصة بها فلا يكون
لها مدخل في جهة الالحاق **نحو صير وجعل** هما بمعنى او جعل للاعتقاد الباطل نحو قوله
تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا قال الرضي واصل الباب صير ومفعولا
في الحقيقة لهم وخبر لصار فصيرت زيدا قائما صار زيد قائما بمنزلة احرقت زيدا
الثوب من حفر زيد لهذا **وترك** بمعنى صير نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في
بعض **واتخذ** قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وقد يستعمل جعل بمعنى خلق وترك
بمعنى خلى واتخذ بمعنى اخذ فلا يكون شيء منها من هذا القبيل ومنه حجا وعد بمعنى الاعتقاد
الباطل والغى بمعنى وجد **والضرب الثالث** من المتعدي **متعد الى ثلثة مفاعيل نحو**
اعلم واري وجد تقدية علم وري بالهمزة الى ثلثة مفاعيل ولم توجد بتضعيف لعين
ولا تتعدى الى ثلثة الا اعلم واري وقول الاخفش بمجيئها في جميع افعال القلوب قياس
ولا اعتداد به في مثله وقال الفاضل الصغاني وقد يصير المتعدي الى اثنين متعديا الى واحد
لو جعل مضمون الجملة مفعولا نحو علمت زيدا قيام عمرو فلم يذكر انبا ونبا واخبر وخبر وحدث
متعديا الى اثنين نحو اعلمت زيدا قيام عمرو فلم يذكر انبا ونبا واخبر وخبر وحدث
ولم يوجد احدث بهذا المعنى لانها كثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال
الله تعالى انبؤني باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم وقال فلما انبأهم بمعنى الاعلام
لا باعتبار معانيها الوضعية فهي ملحقات بالمتعدي الى ثلثة والحق لبعض اري الحلمية
نحو اراني الله تعالى في كنوم زيدا سالما ولم يلحق سيبويه الانبا **وهذه** اي الافعال
المتعدي الى ثلثة **مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت** الاول في كونه
مبتدا للثاني وجواز حذفه بدون الثاني وعدم جواز التعليق بالنسبة اليه لانه
كالفاعل لانه عالم والثاني والثالث المعلومان ولذا كان حق التقدم عليهما حتى يجوز
ارجاع ضميرهما اليه مع تاخره نحو اعلمت غلامه زيدا فاضلا **والاخيران** اي الثاني والثالث

كذا في طبيرة

بل هو يكون من باب اعطيت نحو علمت الفقه

وتعلم اخبرتك بقيام زيد وخبرتك بخير وحدثت كذا فعلى تعديتها الى الثلثة لتضمنها معنى صير

كمفعولي باب علمت فيكون الثالث عين الثاني وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما
بلا قرينة وكثر حذفهما وقلة حذف احدهما معها وجواز الالغاء في صورة التوسط
والتاخر وجواز دخول ان عليهما وجواز التعليق نحو اعلم واري زيد عمر ابكرا فاضلا
ثم اي بعد ما علمت كون الفعل لازما ومتعديا والمتعدي متعديا الى واحد والى اثنين
والى ثلثة وغير ذلك اعلم جملة معطوفة على ما سبق باعتبار المعنى اي اعلم ان الفعل يكون
هكذا ثم اعلم الخ او معترضة او استينافية انه اي الشان لابد لكل فعل من مرفوع
لما مر فان تم اي ان فعل به اي بالمرفوع كلاما تميز عن نسبة تم الى فاعله
اي تم كلاما بيته او ضمن تم معنى صار اي صلح كلاما تاما بان يصح ان يكون عليه
وتحصل الفائدة ولم يحتج الى غيره فعلا تاما لتمام مرفوعه وعدم احتياجه الى غير
ذلك الفعل في الاصطلاح ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه موجود مؤثر فيه كما في مثل طار
زيد اولتاثير فيه كما في ضرب زيد اي اوجد الضرب ويسمى منصوبه ان كان
الفعل متعديا الى واحد او اثنين او ثلثة لان اللازم لا ينصب المفعول به مفعولا
اي مفعولا به للصوق معنى الفعل به ووقوعه عليه كالافعال السابقة من المتعدي
الى واحد او اثنين او ثلثة والمعمول منصوب بان لابد
في المعرف نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تاديبا له
منبئ عن النقصان ويسمى مرفوعه اسمه ومنصوبه الذي احتاج اليه خبره
اشعارا لانحطاط رتبته حتى عومل معاملة الحرف العامل في جزئي الجملة بالنسبة اليهما
ولابد خل اي لفعل الناقص الاعلى المبتدء والخبر في الاصل ليدل على ان
اتصاف الاسم بالخبر من جهة دوام عليه او انتقاله اليه او غير ذلك من معاني
الافعال الناقصة وتنصب الخبر لشبهه بالمفعول في وقوعه بعد مرفوع الفعل
وهو اي لفعل الناقص على قسمين القسم الاول ما اي فعل لابد له على معنى
المقاربة اي مقاربة الخبر للاسم اي قرب حصول مضمون له في زمان التكلم على ما يأتي
ان شاء الله تعالى وهو اي القسم الاول كثير شايع المتبادر من اطلاق الفعل
الناقص يعني لو قيل لفعل الناقص فهو يتبادر هذا القسم اليه لشيوعه فيه لا الى القسم
الثاني لشيوعه بفعل المقاربة لا بالفعل الناقص نحو كان فانه مقدم على صار لكثرته
هو ليدوام ثبوت معنى خبر لاسم نحو كان الله غفورا رحيما او لانقطاعه عنه نحو كان
زيد فقيرا اي فافتقر وبمعنى صار ويكون اسم ضمير شان نحو كان زيد عالم وكان زيد عالم

ا اي فاعل لابد

وتكون

وتكون تامة بمعنى ثبت ولا تدخل حينئذ على الجملة ولا يكون فيه ضمير شان وتكون زائدة
وصار قد مر لاصالته للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الى
حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى رجع متعدية بالى نحو صار الي الكفر
اي رجع اليه والى تقول الى زيد علما ورجع زيد غنيا وبحال زيد فقيرا او
استحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة وتحول نحو قوله فيا لك من تحول
ابؤسا وارتد نحو قوله تعالى فارتد بصيرا وجاء زيد يتيما وقعد كانه فاضل بالحسنات
قال الابذي لسي لا يجيء ويزاد عن موضع لتضمن معنى ما جاءت حاجتك وقعدت كانها
حربة وقال ابن الحاجب اغايطرد قعد في مثل الموضع الذي استعمل فيه العرب فلا يقال
قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان ليكون مثل قعدت كانها حربة والحق في جاء
الاطراد لمجيء جاء كبر فتيز بن يزيد انهما يجيئان في غير موضع سماع لكن مع
شرط في قعد فكانه اختار ولذا قال اذا كن اي المذكورات بمعنى صار وهذه اللوا
حق تتعدى بالى فتكون تامة مثل صار وقال الرضي وليس الحاق هذه الافعال بصار
فيما سبق سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول واصبح وامسى
واضحى وقصد مناسبة كتقابل بين الاولين اقتضى زيد قائما تاخير اضحى
وظل وبات لاقتران مضمون جملة بها وقات يد للدن عليها بعوادها فاصبح
زيد قائما بمعنى صار زيد قائما في الصباح وكذا امسى واضحى قائما اي صار
قائما في المساء او في الضحى وظل زيد قائما بمعنى صار قائما في الجميع نهارهم وبات
زيد قائما اي صار قائما في جميع الليل وبكن بمعنى صار مجردة عن الدلالة على الاوقات
فاصبح زيد غنيا بمعنى صار غنيا وكذا غير وتكون تامة بمعنى لدخول في الوقت
فاصبح بمعنى دخل في الصباح وامسى بمعنى دخل في المساء واضحى بمعنى دخل في الضحى
وظل بمعنى اقام نهارا وبات بمعنى اقام ليلا نام او لم ينم واضر وعاد لها في الاصل
بمعنى رجع وغدا بمعنى ذهب في وقت الغداة وهي اول النهار الى الزوال وراح
بمعنى مشى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل والغالب في هذه الاربعة ان
تكون تامة واغا تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من ملحقاته كما صرح به
في الامتحان وقال ابن مالك لا يكون غدا وراح الا ناميين واذا جاء المنصوب بعدها
نحو قال ومازال من نزال نحاف فيخاف لاستعمال الا ناقصة لاسم ان خبر
لاسمها من وقت صلاحيته له ويلزم منفي لا من نزال ليزول مثل قال يقول ولا من نزاله

ا وضمير فيه يميز ما ينبغي منه

٢ آخر ويبتدا ركاك المفعول اي المنصوب

يزيله من كيائي اي فرقه ونحو كال يكيل تامتان **وما فتئ** بفتح التاء **وبالمفرة** فتكتب بالالف **وبكسرها** فتكتب بالياء في الصحاح ما فتأت اذكره وما فتئت اذكره اي مازلت اذكره وقيل بالياء فتكتب بهما **وما برح** في الاصل معنى زال عن مكانه **وما افتاء** من الافعال في الصحاح قال ابو زيد ما افتأت اذكره وما برحت اذكره اي مازلت اذكره **وما ونى** من ونى ينى مثل ومق يمق بمعنى ضعف يقال فلان لا ينى يتكلم به اي لا يزال **وما زام** من رام يريم ريما اي برح يقال لا ترمه اي لا تبرحه هكذا في الصحاح واستعمال هذه الافعال الستة في غاية القلة ذكره اللحياني **كلها** اي كل المذكورات مما بعد مازال **بمعنى مازال** ولا يستعمل الا بالنفي ولو معنى كالنهي مثله **وما دام** ما فيها مصدرية توقيتية فتدل على ان زمان عاملها مدة بثبوت خبرها لاسمها ولذا احتاج الى الكلام فتقيم لتعلم فيه لانه ظرف زمان **وليس** اصله ليس لعلم لا يجيء منه غير صيغ الماضي والدليل على فعل بالكسر لا فعل بالفتح تخفيف بالاسكان لان مفتوح العين لا يخفف ومن عمم ان التصاريف ومتابعوه انه حرف والصواب فعلية بدليل اتصال ما يتصل بالفعل مثل ليسا ليسوا اليست الخ **وقد يتضمن** الفعل **معنى صار** اي يدل عليه في ضمن معناه الاصلي وقدمة معنى التضمن **فيصير** ذلك الفعل بسبب ذلك التضمين **ناقصا** محتاجا الى الخبر منصوب وتكون معناه الاصلي حالا او خبرا بعد خبر او وصفا للخبر او خبرا مضافا الى المنصوب بعده نحو قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر ذا نفس فسوى فرضي **وبخوتم التسعة بهذا** اي بسبب هذا الواحد او ملابسا به **عشرة** اي صار تسعة عشرة **عشرة تامة** ويجوز اعتبار المعنى المذكور فيما سبق اي تم التسعة بهذا صارت عشرة **وكمل زيد عالما** اي صار عالما كاملا وغير ذلك مثل عدل زيدا ميرا اي صار امير اعادلا ويجوز عدم اعتبار التضمن وبقاء الفعل تاما والمنصوب بعده حالا او تمييزا او مفعولا له كما صرح النحاة في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا **ويجوز تقديم اخبارها** اي الافعال الناقصة **على اسمها الا اما** من ضمير اخبارها ويجوز استثناؤه من الاخبار بتقدير مضاف اي الاخبار ما في الخ ناقصا كما في ما زال وملحقاتها او مصدريا كما في ما دام سواء اعتبر التقديم في الصورتين على المجموع ما ومدخوله او على مدخوله فقط اما الاول فلاقتضاء الصدارة ذلك وعدم جواز تقديم ما في حيز ما المصدرية عليها واما الثاني فلشدة امتزاج وما ليس **في اوله ما** اذا دخلت عليه يجوز تقديم الخبر على الفعل لا على مجموعها

مثل ما قائما كان زيد لعدم الامتزاج ولا يقال قائما ما كان زيد لوجوب الصدارة **فلا يجوز** نحو قائما ما زال زيد ولا اجلس جالسا ما دام زيد لما ذكر خلافا للكوفيين وافقهم ابن كيسان من البصريين في ما دام فانهم يجوزونه نظرا الى كمال امتزاجها وصيرورتها مثل فعل مثبت في المعنى **والحكم كذا ان بدل** لفظ **ما بان** كانت **نافية** اي لا يجوز تقديم الخبر في هذه الصورة ايضا ويجوز ان يكون التقدير انتفى جواز التقديم انتفاء مثل ذلك الانتفاء ان يدل الخ لانها كما في اقتضاء الصدارة حتى يجوز التعليق بها كالحامر **واما** التقديم **ان بدل** لفظ **ما بلم** ولما صرح به الرضي ولم يذكره لا منهما من ولا واحد **ولن فيجوز** اي التقديم نحو قائما لم يزل زيد لان هذه الحروف لما اثرت في مدخولها الا فقا لفظا ومعنى اعتبرت كانها جزء منها والمجموع كلمة واحدة فانفرلت عن اقتضاء الصدارة ولا كذلك لانه لكثرة دورانه في الكلام حتى انه يدخل فيما لا يدخل فيه غيره من ادوات النفي مثل دخوله بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال انفرلت عن اقتضاء الصدارة صرح به الرضي ولم يذكر هنا تقديم اخبارها على اسمها بزما كما ذكره ابن الحاجب لانه يجيء منه في المعمول المنصوب ان امرها كامر خبر المبتدا وخبره يجوز تقديمه **والقسم الثاني** من قسمي الفعل الناقص وهو الذي لا يتم الا بمرفوعه وقد يدل **على معنى القرب** اي قرب حصول الخبر لاسمه اما بمجرد رجاء المتكلم ذلك وهذا في عسى او بان يظهر باعتبار علة حصوله والمبادرة سوى الشروع وهذا في كاد او يظهر باعتبار شروعه فيما يفضي اليه وهذا في غيرهما مما يذكر **ويسمى** هذا القسم في الاصطلاح **افعال المقاربة** ويعتبر عنه بهذا اللقب ولا يستعمل افعال المقاربة الا ماضية الا كاد واوشك فانه يجيء مضارعهما وندر استعمال اسم الفاعل منهما **ولا تكون اخبارها الا افعلا** اي اسما **مضارعا** لا ماضيا بالاستغراء ولانها لدلالتها على القرب تقتضي ان تكون خبرها لفظا والاعلى ان معناه لم يثبت الآن وذا في المضارع ولا بد في اخبارها ان تكون مسندة الى ضمير اسمها فلا يقال عسى زيدان يقوم غلامه الا ان يكون المسند الى الظاهر في قوة فعل مسند الى الضمير نحو عسى زيدان يخرج نفسه فانه في قوة عسى زيد يخرج ويجوز حذف اخبارها ان علمة بقرينة نحو قوله تعالى فطفق مسحا اي يمسح مسحا حذف لدلالة المصدر عليه **نحو عسى** وهو غير متصرف ومنهم من زعم تمسحاج انه حرف وتعويه اتصال الضمير المنصوب في عساه وعساك والصواب انه فعل لكنه لما التزم اتصاله ما يختص بالفعل به ويؤل عساه بان المنصوب مستتر للمرفوع **وخبره الفعل المضارع** الكائن مع ان الدالة على الاستقبال المناسب للرجاء الذي فيه ولا بد وان يقدر مضاف

في جانب الاسم او جانب الخبر لتصحيح الحمل كونا او زمانا **غالبا نحو عسى** حال **زيد**
ان يخرج او اذا ان يخرج هذا ما ذهب اليه المتاخرون ضمنوه معنى كاد والاحسن لفاضل
المصام بتضمين معنى صار وذهب الكوفيون الى ان عسى تامة بمعنى قرب وما جعلوه
خبر بدل الاشتمال وارتضاه كرضى نما فيه من تفصيل بعد اجمال وقيل انه مفعول وعسى
متعد وقيل انه منصوب بالتشبيه بالمفعول لانه بعد تثلثه الى انشاء الطمع وكرجاء
لم يبق في معناه الاصلي وبقي المنصوب للتشبيه بما في الاصل ورد الكل بان الضرب مستفاد
من ضرجاء ليس معنى لعسى وترد ايضا استعماله بلا ان كما افاده بقوله **وقد يحذف ان**
من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى تقدير مضاف **وقد تكون تامة** غير محتاجة الى خبر
منصوب ملابسة بان **مع المضارع** اي لا يجوز حذف ان على هذا الاستعمال **نحو عسى ان يخرج**
زيد وحينئذ يكون بمعنى قرب ولا يتضمن معنى كان ويحتمل ان تكون ناقصة ايضا والمضارع
المصدر بان لهما قائم مقام الاسم والخبر لاشتماله على المنسوب والمنسوب اليه ذكره
المص في الامتحان اومن باب كشاذ كرضي او المرفوع بعد المضارع اسم عسى وفي المضارع
ضمير له لتعدد مرتبة ذكره كفاضل المصام فاما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى
ان يقوموا فان مع الفعل فاعل عسى قولا واحدا ذكره كرضي ولا يعمل في ضمير كشان **وكاد**
على عسى ويستعمل ناقصا دائما **وخبره غالبا مضارع بلا ان** الدالة على الجزم **نحو كاد زيد**
يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج ويعمل في ضمير كشان كما في قوله
تكاد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم **وكرب** بفتح الراء افصح من كسرها ذكره كدماميني
بمعنى قرب في الاصل يقال كربت الشمس اي دنت للغروب **وهو مثل كاد في وجيه** كون خبره
بلا ان وبها **وطفق** بكسر الفاء وفتحها في الاصل بمعنى شرع
كقوله وطفقا يخصفان **واخذ** في الاصل بمعنى شرع كقوله **وانشا** مهموز من الافعال في الاصل
بمعنى اوجد **واقبل** في الاصل بمعنى اقبل عليه **وهب** كرد قال الدماميني هي غريبة ومن شواهدها
قول الشاعر، هبيت اللوم لقلب في طاعة الهوى، فلج كما في كنت بالليوم اعزم، **وجعل**
في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار **وعلق** بكسر اللام وهي غريبة
وستشهد بقوله، اراك علقت تظلم مرة اجرنا، وظلم الجار اذ لال الجير، المتقدم هذه
الافعال استعمال كان بتضمينها معناه فصارت ناقصة مثله **واخذها** اي خبر كل منها
الفعل المضارع لان هذه الافعال تدل على الشروع المستلزم لجزم حصول المشروع
لاطمع فناسب المضارع **بلا ان** للطمع الذي يدل على حدوث مصدره **واوشك**
في الاصل بمعنى السرع وهو يناسب القرب **وهو يستعمل استعمال عسى** اي يكون ناقصا جامدا

مضارع مصدر بان وتاما مع المضارع مثل اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد
لانه قد يستعمل في الطمع **واستعمال كاد** اي يكون الخبر بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم **ولا**
يجوز تقديم اخبار المقاربة اظهر في موضع الاضمار لئلا يتوهم رجوعه الى الاقرب **على**
انفسها لانها لعدم تصرفها ضعيفة فلا تكون لها قوة العمل فيما تقدم عليها ولكونها
افعالا لها قوة بالنسبة الى الظرف تعمل لو عكس الترتيب بان قدم الخبر على الاسم ولا يجوز
هذا في الحروف وكلا كما في ما ولا اوفى اكثر الصور نعم في الحروف المشبهة بالفعل اذا لم
يكن خبرها ظرفا **والقياسي الثاني** من التسعة **اسم الفاعل** وهو اصل بالنسبة
الى ما يذكر بعده لجريه من التام والناقص واللازم والمتعدي بخلاف اسم المفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل ومشابهته للمضارع الذي هو عامل قوي لكونه فعلا
واعتبار النسبة في وضعه دون المصدر وسائر ما يذكر بعده ولناقد مر وترك التعريف
وبيان صيغته اكتفاء بشهرتها ولكون البحث عن العامل يقتضي تقديم عمله فقال **فمنه يعمل**
جميع عمل فعله المشتق منه تام او ناقص للازم او المتعدي **المعلوم** لاشتقاقه منه
والثالث من التسعة **اسم المفعول** ولاعتبار النسبة فيه ايضا وموافقته لاسم الفاعل
في الشرط ونصبه المفعول به في بعض المواضع قدمه **فهو يعمل جميع عمل فعله**
المجهول لكونه ماخوذا منه واكتفى بالشهرة ايضا في ترك التقييد بالصيغة **وشرطه**
عملهما اي اسم الفاعل والمفعول **في الفاعل** الاصلي او النائب **المنفصل** عنهما ضميرا او اسما
ظاهرا نحو ازاعب انت واقائم زيد لان غير المنفصل وهو كضمير المستتر لان كبارز مخصص
بالفعل لكونه اعتباريا محضا لا يظهر فيه اثر كعامل لا يحتاج عمل فيه الى المقوي وعدم البعد
عن المشابهة والمنفصل لشوبته والمتصل لا يتوقف الى عمل فيه على وجودها **والمفعول به الصريح**
لانه لقوته حتى لا يعمل فيه الا المتعدي يتوقف الى وجود معمول كامل لا وعدم مبعد واما
غيرها من المعمولات فالظرف لكونه معمولا ضعيفا ولان العامل لا يخلو عن زمان ومكان يكفيه
رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وحرف التشبيه نحو زيد
كاسد يوم القتال والحال مثله والمفعول المطلق لكونه بمعنى العامل داعيا يعمل فيه مطلقا
كالظرف والمفعول له ان كان مجرورا فكالظرف وان منصوبا فكالمفعول المطلق والمفعول
معه حكمه حكم المعمول المصاحب **ان لا يكونا** اي اسما الفاعل والمفعول **مصغرين نحو**
ضويرب ومضيروب ولا موصوفين نحو جاءني رجل ضارب شديد لان زمان الفعل
وصفا يصير ان كالمسند اليهما والمسند اليه مخصوص بالاسم فيبعد ان عن المشابهة بالفعل
وكذا اذا كانا مصغرين لان المصغر بمنزلة الموصوف والصفة وقال الرضي لان التصغير

والاصح لو ثلثا او عبر اغير دال على اثنين او عدد

قوله او وضع المعمول وهو شرط الحدمي على ما يأتي

قوله يعمل حتى يعمل فيه مطرد المستتر كالظرف

يخرجانهما عن تأويلهما بالفعل فالاولى تأخير قوله مصدرين لكنه قدمه لطول زيدا الموصوف
بقوله **وان وصفا بعد العمل** اي عملهما **لم يضر** اي لو صف المتأخر **عملهما السابق**
على الوصف لوجوده بلا مانع **نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد** ثم اي بعد
علم يكونا مصغرين وموصوفين **ان كانا** اي المفعول ملتبسين **باللام** الموصولة
عند غير المازني لانه ينكرها ولا يثبت الا حرف التعريف على ما سيجيء ان شاء الله تعالى
لا يشترط لعملهما في الفاعل والمفعول به شيء **غير ما ذكر** من التعدي وعدمه وغير الاعتماد
وعدم دلالة على الحال والاستقبال اي يكفي لعملهما في الفاعل والمفعول به الاعتماد
على اللام الموصولة ولا يشترط الاعتماد على غيرها وعدم دلالة على زمان الحال والاستقبال
لانهما حينئذ فعل في الحقيقة غير صيغته الى صيغة الفاعل والمفعول لدخول اللام
التي صورتها صورة حرف التعريف عليه على ما سيجيء ثم ان الاولى ان يقول المعم ثم ان كانا
باللام لا يشترط شيء او ايراد الالف واللام ثم **نحو الضارب** اي الذي ضرب او يضرب
غلامه عمرا امس او الآن او غدا **عندنا** وان كانا مجردين عنهما يشترط مع ما
ذكر من عدم التصغير والتوصيف **الاعتماد على المبتدأ** ولو في الاصل بان كان
خبرا او معمولا ثانيا وثالثا نحو زيد ضارب غلامه وزيد معمور داره وان زيدا عالم
ابوه وما زيد بمكسوب ماله وعلمت زيدا فاضلا ابنه **او الموصوف** بان كانا صفتين
نحو جاءني رجل راكب غلامه او معتق غلامه **او ذي الحال** بان كانا حالين **نحو جاءني**
زيد راكبا غلامه او مركوبا حماره **او الاستفهام** حرفا كالهمزة وهل او اسما
مثل ما ومن **نحو اقائم الزيدان** وما عامل البكران والهمزة اعم من ان تكون محذوفة
مثل قائم الزيدان ام قاعدان **او النفي** حرفا كما وان ولا او اسما كغير او فعلا كليس
نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الغلامان وليس ضارب بكران وما معمور داره وليس
معمول قولا لزيد والنفي اعم من الصريح وغيره نحو انما ضارب الزيدان والاخفش لا يشترط
في عملها وعمل نظائرها شيأ وجه الاشتراط ان عملها كان لمشابهتها للفعل وبهذه
الاشياء يتقوى المشابهة لان ما وقع بعد المبتدأ والموصوف وذي الحال لا يكون مخبرا عنه
كالفعل والوقوع بعد الاستفهام والنفي اولى بالفعل ليتعلقا بالفعل وزاد ابن مالك
الاعتماد على حرف النداء ليلا يرد نحو يا طالعا جبلا ورد بنحو المص ولم يعتبر الاعتماد عليه
جعل امثالها معتمدة على موصوف مقدر ورد بانه لو اعتبر بهذا الاعتماد للغا شرط
الاعتماد لانه ما من صفة الا لها موصوف ملفوظ او مقدر **ويشترط** مع الاعتماد

في نصبهما اي نصب كل من الفاعل والمفعول المجردين عن اللام **المفعول به** بان كان كل
الفاعل من المتعدي اي متعد كان وكل المفعول من المتعدي الى اثنين او الى ثلثة **الدلالة**
على زمان الحال تحقيقا نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او حكاية بان يقدر المتكلم
الزمان الماضي موجودا الآن او يقدر نفسه موجودا في ذلك الزمان وقيل او يجري اللفظ
في ذلك الزمان ويتلفظ به الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه **او الاستقبال** نحو زيد
ضارب عمرا غدا غلامه معطي غلامه درهما غدا وجه الاشتراط ان المشابهة التي العمل لاجلها
المشابهة للمضارع فاذا كانا للحال او الاستقبال تاكد تلك المشابهة ويتقويان بان تعمل
النصب فان كانا للماضي وجب اضافتها الى المفعول به معنى فان كان معمول آخر فينصب
مغدر خلافا للكسائي فانه لا يشترط معنى الحال والاستقبال عنده ويجر فان الفاعل
لانه لم يشترط فيه **واعلم** ان حكم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى المفعول به
يقوى عملهما بزيادة اللام في ذلك المفعول نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد
ولا يجوز في الفعل الا ان اقدم المفعول عليه نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون وهذا في غير
ما من علم ودري وعرف وجهل فانه يزاد فيه الباء دون اللام نحو انا عالم به لجواز زيادتها
مع هذه الافعال نحو علمت بان زيدا عالم **وتثنيتهما وجمعهما** الصحيح او الكسر في عملهما
والاشتراط **كمفردهما** اما التثنية والجمع الصحيح فلبقاء صيغة المفرد فيهما لكن عملهما
ليس الا في المفعول لوجوب اشتمال الفاعل فيهما على ما مر وامّا الجمع المكسر فنحو على
المفرد لكونه فرعه وعمله يكون في الفاعل والمفعول نحو زيد ضراب غلمانه عمرا الآن او غدا
وكذا المذكور من حكمي الفاعل والمفعول **في العمل والاشتراط** وكون تثنيتهما وجمعهما
كمفردهما **وكذا ثلثة اوزان** من اوزان **مبالغة الفاعل فعال وفعول ومفعال**
قال الرضي هذه الثلثة تعمل اتفاقا من البصريين والكوفيين وزاد سيبويه فعيلا كعليم و
فعلا كحذر ومنعه غيره ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا لفوات مشابهتها بالتغاير
الصيغة وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما تعمل مع
فوات المشابهة اللفظية لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ولذلك **لا يشترط**
في عمل هذه الثلثة في المفعول به **معنى الحال والاستقبال** لان اشتراطهما كان
لاتمام المشابهة اللفظية وقد فاتت **والرابع** من التسعة **الصفة المشبهة** اي
المعتبر مشابهتها للاسم كفاعل في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فلذا عملت ولم
يعتبر ذلك الشبه في اسم التفضيل لضعفه فيه لعدم لزوم ذلك فيه كما في الصفة المشبهة
فقدما كثر عملها في الفاعل الظاهر بخلاف اسم التفضيل **فهي تعمل عمل فعلها**

اللازم للزوم الافتراق منه ولو بعد التأويل ملتبسة **بالشروط المعتبرة** في اسم الفاعل **عملا**
من عدم التصغير والوصف والاعتماد ومعنى الحال والاستقبال لمر في اسم الفاعل
بل هي اولى بها منه **غير** اي الا **معنى الحال والاستقبال** اي في نصبها معمولها
تشبيها بالمفعول بخو زيد حسن الوجه بنصب الوجه لكونها معنى الثبوت والاستمرار
لا الحدوث المقتضي للزمان **بخو زيد حسن وجهه** وبيان انواع صيغها ووجوه
استعمالها في المطلقات **والخامس** من التسعة **اسم التفضيل** قدمه لكونه منسوبة
معتبرة فيه وكونه مشتقا مثل السوابق ولا يخفى ترتيب المصنف انسب بمرامه لان نظره
في بحث العامل بخلاف ترتيب ابن الحاجب حيث قدم المصدر نظرا الى انه اصل في الاشتقاق
وانه في بحث الاسم وهو اقوى في الاسمية بخلاف ما عداه **وهو** لصيغة سبق خروجه
عن معنى الفعل بملاحظة كثير في معناه لابد لالته على معنى الزيادة **لانه** مقول كثير
المبالغة في مبالغة الفاعل على ما عرفت **لا ينصب المفعول به** بنفسه **بالاتفاق**
وبخو قولهم هو اعلم من يفعل منصوب بفعل مقدر يدل عليه اعلم اي يعلم وانما
قلنا بنفسه لانه ينصبه باللام كما في اسم الفاعل والمصدر المتقدمين لكنها في ما يجوز
تركها وفي اسم التفضيل لا يجوز لانه لا ينصبه بدونها نحو انا اضرب منك لزيد
وبالباء فيما تزاد في مفعول فعل نحو انا اعلم بان زيدا منطلق او اجهل بزيد
وبتعدى بحرف جر يتعدى به فعله انا امر بزيد وارمي منك بالسهم واذا تعدى باول
المفعولين باللام والباء يبقى ثانيهما منصوبا بالفعل المقدر عند البصريين نحو انا
اكسي منك لزيد كتوب وعند الكوفيين منصوب به **ولا يرفع الفاعل الظاهر**
لما مر مخلافا في الضمير فانه يستتر اعتبارا محض يسهل العمل فيه في كل وقت **الا**
اذا صار اسم التفضيل ملتبسا **بمعنى الفعل** بان لا يدل على الزيادة على الغير
وذلك **بان يكون وصفا** اسم التفضيل في المعنى ونفسر الامر كائنا **لمتعلق** بكسر اللام
قام به وصفا حقيقيا له وهو الكحل في المثال فان الاحسن في الحقيقة الكحل
لا الرجل **ما** اي شيء وهو رجلا في المثال **جرى** اسم التفضيل **عليه** اي على ذلك الشيء
في الذكر بان يكون صفة له كالمثال المار او خبرا عنه مثل ما من رجل احسن في
عينيه الكحل منه في عين عمرو **وانما** اشترط ما جرى عليه ليعتمد عليه والمتعلق ليعمل
فيه وفي كلامه اشارة الى ان اسم التفضيل ظاهر يجب ان يكون من متعلقات ما جرى عليه
حال كون المتعلق **مفضلا** ملتبسا **باعتبار التعلق** اي بالنظر الى تعلقه عما جرى
عليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حال **على نفسه** اي نفس المتعلق ملتبسا

باعتبار

باعتبار غير اي باعتبار تعلق غير ذلك التعلق وهو تعلقه بغير ما جرى عليه وهو زيد في المثال
حال من نفس كما ان الظرف الاول حال من ضمير المستكن في مفضلا راجع الى المتعلق اي ذلك
المتعلق الذي هو كما الكحل اذا اعتبر كونه في ما جرى عليه وهو رجلا يكون مفضلا واذا اعتبر
كونه في غير وهو زيد يكون مفضلا عليه يعني يجب ان يكون المتعلق الذي هو كفاعل واحدا
بالذات ليخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو كون المفضل والمفضل متغايرين بالذات
بخو زيد افضل من عمرو ويتيسر له الخروج عن معناه بالكلية مشتركا بين شيئين مختلفة
باعتبار هما ليلا يلزم اشتمل شيء على نفسه من كل وجه هذا كله قبل النفي **منفيا** خبر بعد خبر ليكون
او حال من ضمير او مفعول مطلق لمفضلا اي تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك المتعلق
باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار كونه في فاضل وباعتبار
الاول مفضول بحسب الصرف وذلك لانه اذا كان في الكلام قيد فالفائدة تذور عليه
فهم هنا المعنى التفضيلي وهو زيادة على الغير قيد والكلام منفي فالنفي يتوجه اليه
وينفيه ويبقى اصل الحسن في المثال **بخو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه**
في عين زيد كما في مثل ما رايت رجلا من زيد حسن كحل عينه على حسن كحل عين وقول
الى ان حسن احدهما مساو لحسن الآخر او الى ان حسن عين زيد زائد على حسن عين
جميع الرجال ومقام المدح يابى المساواة فما فائدة الكحل الذي في عين زيد يزيد حسنه على حسن
عين الرجال وهذا الاقتضاء المقام ذلك لا لان افعل يدل على الزيادة فافعل بمعنى فضل فيفعل
عمله الذي هو رفع الاسم الظاهر على الفاعلية لارتفاع المانع ولوجود المقتضي هنا لانه لو لم
يعمل بل جعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ هو الكحل لزم الفصل بين افعل ومعموله الذي هو منه
باجنبي هو المبتدأ والفصل بين افعل ومعموله لا يجوز بل بين كل اصل ومعموله لكن منعه
الرضي حتى صرح بجواز زيد ضارب وضارب فاك ارضى هذه شروط رفع افعل التفضيل الفاعل
الظاهر قياسا بلا ضعف ونقل عن غيره اني جوازه ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي
لكن النفي لا يلزم ان يكون صريحا بل يكفي معناه كما مر ايت رجلا احسن الخ **ويعمل في غيرهما**
كالفاعل المستكن كما عرفت والظرف والحال لانهما كالصفة ما يكفي للعمل فيهما رايحة الفعل
والمفعول المطلق والمفعول له ومعه والتمييز والمستثنى **والسادس** من التسعة **المصدر**
ترك تعريفه وبيان صيغه لمثل ما ذكر ولعدم اطراد صيغ في بعض الانواع ويعمل عمل فعله المشتق
منه التام او الناقص المعلوم او المجهول المتعدي واللازم ولكن لما كان وصفا لماهية
الحدث ولم يعتبر في وضعه ما يقوم هو به ولا ما يتعلق به لم يلزم عمله بل اذا عمل عمله بمناسبة تفعل
ولذا لم يشترط اعدم ما يبعد عن الفعل وعدم ذكر الفعل والى هذا اشار بقوله **وشرط**
عمله في الفاعل الاصل او النائب غير المستكن اذ لا يعمل فيه **والمفعول به** الصريح وغيره
من المعمول لا يعمل فيهما بالشرط **ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا** لانه بهما يبعد عن مناسبة الفعل

لاختصاصهما بالاسم ولانه تعمل بتأويله بان مع الفعل والمصدر والموصوف لا يؤول ان بدفلا
يقال اعجبني ضرب عمرو زيدا ولا ضرب شديد زيد عمرا وان وصف بعد العمل لا يضر نحو اعجبني
ضرب زيد عمرا شديد يذكر كرضي **ولا مقترنا بالحال** بان يراد به الحدث الحالي بقرينة
مثل ضربك زيدا الآن لان عمله كما عرفت بتقدير مع ان والفعل وان يخلص المضارع للاستقبال
ولا معرفا باللام لعدم امكان تاويل المذكور لاختصاص اللام بالاسم الصريح
عند الاكثر اي بما شرط هذه الاشياء عند اكثر النحاة ووجهه ما ذكر وعند البعض لا
يشترط واحد منها فيعمل مصغرا وموصوفا ومقترنا بالحال ومعرفا باللام فيقال اعجبني
ضريب زيد عمرا او ضرب شديد بكر خالدا وضرب زيد عمرا الآن فلم الكل عن الضرب مسمعا
لان المقدر بشيء لا يلزم ان يكون مثله في جميع الاحكام ولا يلزم ان يكون المقترن بالحال
مقدرا بما مع الفعل لندور وتقدير بان الكثر واشهر كذا في الرضي **ولا عدد او لا نوعا**
ولا تاكيدا مقرونة **مع الفعل** نحو ضرب ضربة او ضربتين او ضربا زيدا عمرا او كائنة
بدونه اي الفعل **و الحال ان الفعل مراد غير لازم الحذف** كما اذا قلت في جواب
هل ضربت ضربة او ضربتين او ضربا زيدا وغير بدل من مراد تقييدا للمراد بالمراد اذ عمله بتاويله
بالفعل فلا وجه للتاويل مع وجود الاصل **وان كان الفعل لازم الحذف** بان لا يجوز
اجتماعه مع المصدر قياسا نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا او سماعا كالمثال الآتي **فيعمل**
المصدر لقيامه مقام الفعل لا لتاويله بالفعل حتى جوز تقديم معموله عليه والاستتار الضمير
فيه كالظرف المستقر هذا مذهب سيبويه وقال السيرافي العمل للفعل ورجحه الرضي وقال المصدر
ليس بقائم مقام الفعل حقيقة الا يرى انه معمول له متاثر منه **نحو سعيا زيدا ويجوز حذف**
فاعله بلا نائب لان النسبة لم تعتبر في وضعه لان وضعه للحدث لا للحدث القائم
والمتعلق بالغير فاقتضاؤه للمرفوع وغيره من المتعلقات لا وضعي فلا يحتاج الى اتيان
شيء مما ذكر البتة **ولا يجوز هذا الحذف في غير المصدر** مما يعمل في الفاعل لكون النسبة
ماخوذة في وضعه **ولا يضمر الفاعل فيه** لمثل ما ذكر ايضا والمراد بالاضمار فيه الاستتار
فيه فلا يرد مثل ضربي زيدا **ولا يتقدم معموله** ولو ظرفا عليه عند الجمهور لكونه في تقدير
ان مع الفعل وما في حيزان لا يتقدم **عليه** وكل ما يرى متقدما على المصدر يقدر له
ويجعل المذكور تفسيرا له نحو قوله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقلما بلغ معمولا سعى او لا
تاخذكم رافة بهما وكذا في لما بلغ معه الآية وخالفهم كرضي وصاحب اللب والمغني
في الظرف لكثرة وقوعه وجلوا ما ارتكبوه تكلفا وقد مران الظرف يكفيه رائحة الفعل
ثم اعلم ان المصدر اللازم يرفع الفاعل ويضاف اليه والمتعدي يرفع الفاعل
وينصب المفعول ويعكس وقد يرفع الفاعل ويترك المفعول وبالعكس وقد يرفع نائب
الفاعل ويضاف الى الفاعل والمفعول منصوب والى المفعول والفاعل مرفوع ويضاف الى الفاعل

ويترد

٢ قد تم ابو حيان في شرح ان اعمال المخففة المقرونة باللام الامع تقدم الجزء المحقق له تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء الاية

ويترك المفعول وبالعكس وفي نائب الفاعل والاكثر في استعماله اضافته الى الفاعل ولا بد في
اضافته الى المفعول من قرينة تدل على انه مفعول **والسابع** من التسعة **الاسم المضاف**
معنى او لفظا قدمه لكثرته في الاستعمال ولان الاسم التام قد يكون تمام بالاضافة
فيتوقف عليه **وهو يعمل الجر** المنتقل من حرف الجر المقدر للعمل وافادة المعنى كما في الاضافة
المعنوية او المعنوي للعمل فقط لا لافادة المعنى كما في اللفظية كذا قال الفاضل اليمني
الدرس وقال قليل الخيار في تقدير اللام ومن لشيوعها في مقام الاضافة دون في لعدم
شيوعها فيه وعند المص تقدير حرف الجر في الاضافة المعنوية واللفظية محمولة عليها
ليس فيها تقدير حرف الجر **وشرطه** اي الاسم المضاف من حيث انه مضاف اي شرط كونه
مضافا **ان يكون اسما** لا فعلا ولا حرفا لان الاضافة من خواص الاسم **مجردا عن**
تنوينه ولو تقديرا نحو كم درهم مالك وحواج بيت الله لان التنوين دليل تمام
الكلمة والاضافة دليل عدمه فيتنافيان **ونائبه** وهو نون التثنية وجمع المذكر
لانهما دليل التمام ايضا على ما سيأتي ان شاء الله تعالى **لاجل الاضافة** متعلق بالكون
او التجريد فذو اللام لا يضاف لان التجريد لاجل اللام سابقة على الاضافة في التلفظ
وشكلا بالجر نحو وجه والضارب لرجل وللضاربك وقد تقدى المضاف في الامثلة
بتجريد الثاني للضمير اذ اصله الحسن وجهه على ان يكون وجه فاعلا بمنزلة الجزء فحذف
ضميره كالحذف من المضاف ويعرض وجود التنوين **وان لا يكون مساويا للمضاف**
اليه اي لما يصير مضافا اليه **في العموم والخصوص** بان لا يكون ما صدق عليه
واحدا سواء بالترادف كليث واسد وحسير ومنع او بغير كانسان وناطق ومما يجب
ان يعلم انه ليس المراد بالمساواة بالوضع اذ لا خفاء في صحة قولك نور النور والف
الف وغلام غلام وثوب وابن ابن وغير ذلك مع اتحاد المضاف والمضاف اليه
في الوضع انما المراد المساواة في الارادة فالمراد بالنور ما يشير به المضاف اليه
وبالمعدود في الف الف غير المراد بالعدد وعلى هذا فقولهم مثل سعيد كرز يول اضافة
المدلول الى الدال **ولا اخص منه** خصوصا **مطلقا** لامن وجه لانه لا فائدة في ذكر
المضاف اليه فبقي اضافة المباين نحو غلام زيد واضافة العام من وجه سواء كان
المضاف اصلا للمضاف اليه نحو فضة خاتمك او بالعكس نحو خاتم فضة واضافة
العام الى الخاص مثل شجر الاراك وسورة الفاتحة وكتاب الاظهار وشهر رمضان
لكن انما تنتفي هذا التقسيم عند عدم اشتهار الخاص بكونه من افراد العام
ولو ادعاء واشتهار نحو نهار رجل وحيوان ناطق **وهي** اي الاضافة سواء بتقدير الحرف او بدونه كما هو راي المص

على نوعين لانها اما ان تفيد فى المضاف معنى او لا بل تفيد تخفيف فى اللفظ فقط الاولى
معنوية منسوبة الى المعنى مفيدة معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا كما افادت فى اللفظ
تخفيفا فلو سميت لفظية لكان لها وجه لكن لما سميت اللفظ لفظية لوجه فيتخصيص سميت
هذه معنوية للمقابلة والتمييز والثانية لفظية اي منسوبة الى اللفظ لافادة تخفيف
فى اللفظ وسياتى ان شاء الله تعالى ولما كان المعنى مقصودا اصليا مع كثرة المعنوية
فى الاستعمال قدمها فقال فالمعنوية علامتها ان تكون المضاف فيها غير صفة
ولا معنى ولا تلى لم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا المنسوبة والمصدر بمعنى
الصفة والمستعار مضافة الى معمولها الذى تعمل فيه عمل فعلها بان يوجد شرط عملها
فيه فاعلا او مفعولا بان لا يكون صفة نحو غلام زيد او يكون صفة مضافة الى
معمول معنوى لم يوجد شرط عملها فيه نحو ضارب زيد قائم فان الضارب لعدم اعتماده
لا يعمل ونحو عمرو ضارب زيد امس فانه لما اريد به الماضى خرج زيد عن المعمولية
الى غيره نحو زيد مضارع مصر فان المصدر ليس بمعمول فان معمولة من يصرع فيخرج
نحو زيد ضارب عمرا الآن او غدا وعمرو معمور الدار وبكر حسن الوجه وبشر كاتب الغلام
او صرع الغلام بمعنى مصروعه او الى الغلام اي مجتر ئ الغلام وشرطها اي المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فاولى ان لا يوافق على حاله ان كان نكرة او المعنى
خلوه من التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان ذا لام جرد عنها وان
كان علما نكر بان ما اريد واحد من الجماعة المسماة به او لوصفة المشتهر صاحبه به
نحو زيد ناخى اي واحد من المسمى بزيد وعمر ناسالم اي شجاعنا ولا يجوز فى غيرها
من المعارف كاسماء الاشارة والموصولة وقال الرضى وقد يضاف العلم مع بقاء علميته
ان لا منع عن اجتماع التعريفين اذا اختلفا نحو كزيد الخيل وحاتم الجود وهي اي
الاضافة المعنوية اما بمعنى من البيانية وهذه كثيرة قدم التقسيم على بيان الفائدة
لان المعنوية لا تكون الا بحرف الجر فكان من تتمتها فكان اهم وقدم شرط لكونه موقوفا
عليه ان كان المضاف اليه من حيث المعنى جنسا للمضاف اصلا له ويلزمه العموم له
ولغيره كما اشار اليه بقوله شاملا للمضاف وغيره كما ان المضاف شامل للمضاف اليه
وغيره يدل عليه اشتراط عدم كونه اخص فيكون بينهما عموم من وجه نحو خاتم
فضة فالخاتم يكون فضة وغيرها والفضة يكون خاتما وغيره وتسمى هذه بيانية

وهذا

وهذا التقدير لتصحيح
الحمل ويجوز ان يقدر
المضاف فى جانب الخبر
او المبتدأ اي ذات بان
يكون او علامة المعنوية
وان يكون المصدر
العامل بمعنى الصفة اي
فالمعنوية كائن مضا
فها واه يكون الاسناد
مجازيا الخ

وهذا جرى على مذهب ابن الحاجب وقال الفاضل المحشى ان اضافة العام المطلق مثل شجر
الاراك وكتاب الاظهار من هذا القسم لان الاراك هو شجر واشار اليه الفاضل الجامى فى مواضع
من شرحه وان صرح خلافه فى الاضافة جريا على مذهب مصغر او بمعنى اللام الاختصا
صية لا التعليلية وان كان المضاف اليه علة للمضاف كما فى ذخان كنار وحرارتها فى وقت
وجود مضاف اليه فى غيره اي غير الجنس شامل وهو الاكثر سواء بين ما مباينة نحو غلام زيد
ورأس عمرو والمضاف عام مطلقا ككتاب الاظهار او بين ما عموم وخصوص من
وجه والمضاف اصل المضاف اليه نحو فضة خاتمى او ظرفية كيوم الضرب وضرب اليوم
لم يجعل ما اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف قسما على حدة تقليلا للاقسام وتسهيلا
للضبط ولا يلزم فى كونها بمعنى اللام صحة مهما بل يكفيه افادة معنى اللام الذى هو
الاختصاص وتقيد اي المعنوية تعريفا للمضاف ان كان المضاف اليه معرفة لان
الهيئة الاضافية فى المعنوية موضوعة لتعيين المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة مثل
غلام زيد بمعنى غلام معهود من غلمانه اذا كان له غلمان او ذلك الغلام المعهود اذا كان
غلام واحد وليس كذلك غلام لزيد اذ معناه واحد من غلمانه ثم تستعمل فى الاستغراق
وعلى كاللام بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى والحال ان المضاف غير
وشبه ومثل فانها لا تتعرف بالاضافة لتوغلها فى الابهام فى الاغلب ومثلها
قولك نظيرك وشبيهك وسواك ومثل خلق الله وان كان اكثر ابها ما لكنه لامكان
العهد والاستغراق فيه يتعرف حتى لو وجد العهد فى المستثنيات بالاشتهار او يعلم المخاطب
او باضافة الغير الى مفرد واحد ليتعرف وليدور جعل المعم كالمعدوم نحو غلام زيد
وتقيد تخصيصا للمضاف ان كان نكرة والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك نحو
غلام رجل فان لفظ غلام قبل الاضافة مشترك بين غلام رجل وغلام امرأة فلما
اضيف خص بالمضاف اليه والتخصيص الحاصل بالاضافة وان كان قبلها مثل غلام
لرجل لا يضر لان المعنى الواحد يكون من شيئين فظهر وجه تسمية بالمعنوية
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة حقيقة او تأويلا لا اسما
فخرج غلام زيد مضافة الى معمولها الفاعل او المفعول به بان يوجد شرط عملها
فيه فخرج كل ما دخل فى المعنوية ودخل كل ما خرج عنها ولا تفيد الاضافة اللفظية
شيأ الا تخفيفا فى اللفظ اي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها لما كان اضافتها
مع وجود شرط العمل كانت فى حكم الانفصال كانها لم تضف فكانت فائدتها لفظية فقط
فسميت لفظية ثم التخفيف اما فى جانب المضاف بحذف تنوينه فقط ولو تقديرا نحو عمرو

لعه

ضارب زيد الآن او غدا او هذه نسآ ضوارب عمرو الآن او غدا من اضافة الاسم
الفاعل الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه وهو كما في نحو زيد حسن
الوجه اصله حسن وجهه فلما اريد اضافته حذف الضمير من المضاف اليه وعوض
عنه اللام وهو لكونه اخف من الهاء لكونه خلقيا واللام وسطي لا يمنع كتخفيف
ونصب لتشبيهه بالمفعول او بالتمييز اذ المعنى عليه واستتر ذلك الضمير في الصفة
ليلا تخلو عن المنسوب اليه فصار غير المتعدي متعديا صورة واريد اضافته
فحذف التنوين وبخو زيد معمور الدار اي معمور داره من اضافة الاسم المفعول الى
نائب الفاعل عمل فيه ما عمل في حسن الوجه ومن هذا القبيل نحو عمرو قائم الغلام
من اضافة الاسم الفاعل الى الفاعل او بحذف نائبه فقط وهو نحو الضارب الرجل
والضارب ابوا زيد او مع الضمير نحو الزيدان قائما الغلام اي قائم غلاماهما او
الزيدون قائمو الفرس اي قائم فرسهم واما في جانب المضاف اليه نحو الحسن
الوجه وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان سقوط التنوين باللام
المتابعة على الاضافة خلافا للفراء وجاز الضارب الرجل مع عدم التخفيف
لانه في جانب المضاف والمضاف اليه حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه اصله
الحسن وجهه لاشتراكهما في كون المضاف صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنسا
معرفا باللام والاولى حمل الضارب الرجل على القائم الغلام لان المناسبة بينهما اكد
والمراد بنحو الضارب الرجل الم الفاعل المعرفة المضاف الى المفعول المعرف والم المفعول كذلك
نحو المعطي الدراهم وهذه الصفة اعم من ان يكون بلا واسطة كما ذكر او بها نحو الضارب
غلام الرجل فلو قيل وانما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل حملا على الحسن
الوجه والحسن وجهه لكان اوضح وفي الحسن الوجه ثلثة اوجه رفع الوجه
وهو قبيح لخلو التركيب عن الضمير ونصبه وفيه اجراء اللازم منزلة المتعدي وجر
وليس فيه قبح ولا الاجراء المذكور ولهذا كان مختارا والثامن من التسعة الاسم
المبهم التام باحد الاشياء الآتية فانه بسبب تمامه شيئ بعده حقيقة او حكما كما في الضمير
المبهم والم الاشارة يشبه الفعل التام بما بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المستتر ينصب
اي الاسم التام النكرة لاختصاص التمييز بالنكرة على ما هو مذهب البصريين واجازه
الكوفيون المعرفة على التمييز لازالة ابهامه ووجه نصبه انه يشبه المفعول في الوقوع بعد تمام

يتم بما بعده ولما كان تمام شئ بعده اراد ان يبينه فقال وتمامه فلما كان التمام مشتركا بين معان
اراد ان يبين ما هو المراد ههنا فقال اي كونه اي الاسم على حالة يمتنع اضافته اي ذلك الاسم
معها اي مع بقاء تلك الحالة بان يكون باحد خمسة اشياء فانه يمتنع اضافته على ما يبين ان
شاء الله تعالى بنفسه بدل من احد اي لا بشئ آخر وذلك اي التمام بنفسه كائن في الضمير
المبهم الغير المعين سواء كان ضمير غائب بان لا يكون له مرجع او ضمير خطاب بان لا يكون لمعين
مرجع به في معنى اللبيب نحو يا لك نعمة ويا لك فضلا واغلب ما يكون الضمير المبهم في موضع التفخيم
والمبالغة في المدح او التعجب نحو ربه رجلا لتيت في مقام التفخيم ونحو يا له رجلا في مقام التعجب
ويا له من رجلا ما ابعده ونحو نعم رجلا زيد والتمييز فيه عن الضمير لا عن النسبة والا لقيل نعم الرجل
وايضا التمام بنفسه في الم الاشارة لانه من المبهمات نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا
مثلا على راي من جعله تمييزا لا حالا والتمام في هذين لانهما من المعارف فلا يضافان
وبالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثاقيل ذهبا ومكاييل مراوحد
عشر رجلا وكم رجلا وكائن رجلا وكذا احمالا لانها من حيث هي اسماء تستحق التنوين
ولما كان لتمييز العدد احكام خاصة ولم يكن لها بحث مخصوص في هذا الكتاب كما
في الكافية اراد ان يبينه ههنا توفية للمقصود فقال وميز ثلثة يجوز ان يكون غير
منصرف لكونه علما للنفس او في حكمه كما هو المختار عند الفاضل المصام انصرافه ويكونه منونا
لان اللفظ في الاستعمال الاقل منزل في الاستعمال الاكثر وهو استعمال ما اذا به المعنى وما زاد
عليها منتهيا الى عشرة كلمة الى في مثل هذا المقام لاسقاط ما وراءها لا لانها الحكم في
في مدخولها فيدخل عشرة في الحكم المذكور لا ينصب وجمع النصب بل هو مجرور لاضافتها اليه
للتخفيف ومجموع ولو معنى ليطابق المعدود العدد نحو ثلثة رجال وثلثة تربط الاوفى
الى تسعة مميزها مائة نحو ثلثمائة منتهيا الى تسع مائة فان التمييز الذي هو مائة
ليس بجمع لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لدلالتها على عدد معين وهو ليس معنى الجمع وكان
القياس مئين او مئات ولا يجوز الاول لانه لا يضاف العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال
ثلثة مسلمين ولا الثاني لعدم وقوع جمع المؤنث السالم تمييزا للعدد لكونه خلاف المعتاد
وهو وقوع صورة جمع المذكر السالم بعد اعني عشرين واخواته وايضا يلزم عند ذكر
مميزها كان يقال ثلثمائة رجل متلا ان يلي كتمييز المجموع بالالف والتاء بعد تقود
بحيث بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين واخواته وهو مستكره لكونه
خلاف المعتاد فاقتصر على المفرد مع انه احصر قالوا في الامتحان وميز احد عشر واحدى
عشر وما زاد الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين منصوب لتعذر الاضافة اما في احد
عشر الى تسعة عشر فلان التمييز انما جيئ به لبيان المبهم فكان كالجزء مما قبله فلو اضيف اليه كان كانه

مكتبة الرياض

بمعنى بعد وما موصولة او موصوفة اي بعد مسافة بين زيد وعمرو **وسر عان زيدا وشكار عمرو** مثلثتين **اي قربا** وفسر عصام الدين الاول بسرع والثاني بترب **وغير ذلك** مثل بطآن بضم ففتح او سكون للطا وفتح الهمزة ومدها وكنوز مفتوحة بمعنى بطؤ وغير ذلك وقد فصل الجماعة الافعال المطولاتي ولم يبلغ ما ذكر منها هنا معشارها فافهما

اعلم انه لا يخلو لام فعل عن التاكيد والمبالغة في معنى فعل المتعلق فيه فزيدا بزيد بمعنى امرته مبالغة فالاولى للتنصيص به وهيهات ذا بمعنى ما ابعده انما هو بمعنى الماضي لا يخلو عن قصد التعجب ومنه جاء للتاكيد فالاولى للتنصيص به **ومنه** اي من معنى الفعل **الظرف المستقر وقد مر تفسيره** في بحث حرف الجر **وهو** اي الظرف المستقر **لا يعمل في المفعول به بالاتفاق** لانه انما يعمل لنيابته عن عامله وعامله يجب ان يكون من الافعال العامة وشيء منها لا يعمل في المفعول به **ولا في فاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد على ما مر** في بيان عمل الاسم في الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة **او الموصول** ليحصل التعلق بالاعتماد على ما مر

اعلم انه اختلف في المرفوع بعد الظرف هل الارجح كونه فاعلا او مبتدا والواجب كونه فاعلا او بالعكس والاكثرون على الاول وعليه ابن هشام عن الاكثرين واذا كان فاعلا فهل العامل المتعلق المحذوف او الظرف المختار كذا بني وبه اخذ كثيرون وعليه بيان المصنف والمعتمد لو اعلى ذلك بامتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وبتاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في العامل وبان الفعل لا يشترط في عمله الاعتماد **نحو زيد في الدار ابوه** وجاءني رجل في يده كتاب وجاء بي رجل في يده كتفه سيف وافي الدار احد **وما في الدار احد وجاءني الذي في الدار ابوه** ففي نحو في الدار زيد يتعين كونه خبرا مقدما الا عند الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون الامرين لانهم لم يشترطوا الاعتماد لا في الظرف ولا في المشتقات من الفعل فزيد في قائم زيد مبتدا او فاعل **ويجوز** في هذه المواضع **كون الظرف خبرا مقدما** وما بعده مبتدا مؤخرا كما في قائم زيد **واذا لم يرفع الظاهر اسما ظاهرا** بان لم يوجد بعده او وجد ولكن لم يرفع **فاعله ضمير مستتر فيه** اي الظرف **متعلق من متعلقه** بفتح اللام المحذوف **ويعمل في غيرها** اي المفعول به والفاعل الظاهر **كالحال والظرف بلا شرط** كما اذا قيل لك اين زيد فقلت في الدار دارا سايوم الجمعة على معنى ثبت في الدار دارا سايوم الجمعة بلا تقدير مبتدا **ومنه المنسوب فانه يعمل عمل اسم المفعول** لكونه مؤولا به **نحو مررت برجل هاشمي خوه** اي منسوب الى بني الهاشم **ويشترط في عمله** اي المنسوب **ما يشترط فيه** اي في اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء الخمسة **ومنه الاشبه المستعار نحو احمد في قولك مررت برجل احمد غلامه وشاد على اي مجتهد في ذلك** اي لاجل ان الاسد يعني مجتهد **عمل عمله** هذا على راي من جعله مستعارا واما على راي من جعله تشبيها مؤكدا فلا يكون عاملا

ومنه

ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى وهو الله في السموات اي المعبود لمن في فيها اي يعبده من في فيها لانه الكامل فيها **ومنه اسم الاشارة** نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير جالسا **وليت ولعل** نحو ليت زيدا يوم الجمعة عندنا محسنا وعمرا مسيئا اتمنى وترجى قال الرضي ظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا مقتضيين بالحال والظرف بل العامل هو الخبر ولعل المعتبر امكان تقييدهما **وكان** داخل في حرف التشبيه حان وان ولكن وان كانت يفهم منها معنى الفعل لكن لم يسمع عملها **وحرف النداء** نحو يا زيد انما عملا لانهما بمعنى النداء منها لانها من حروف المعاني وليس هذا منبنيا على كونها عاملا في المنادى كما هو مذهب المبرد لانه عدم من محض الفعل وجعل العامل في المنادى الفعل المقدر على ما يجيء **وحرف التشبيه** وهو كان نحو كان زيدا اسد صائلا لانها كاف لفظا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اي تقدير اخو ابو يوسف ابو حنيفة مجتهدا وفي الاجتهاد **وحرف التنبيه** مثل ما ذكر من مثل لهم الاشارة وها انا ذا ابوك منعوا **وحرف النفي** نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون **وغيرها** كالنسبة الحكمية وما شانك ركبا وما لزيد وعمرو ناما من اي ما يصفان وان انت من زيد اي بعدت منه **ومنه** اي من معنى الفعل **المحكوم** بالحكم فيه معنى الصفة الى هنا **تعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والظرف** والمفعول له نحو وزيدا ما فرق من لعامل اللفظي شرع في المعنوي فقال **والعامل المعنوي** اي عامل **لا يكون الا ثابتا حظ فاعاه معنى يعرف بالقلب وهو اثنان** من النوع وزاد الاخفش نوعا ثالثا هو عامل الصفة وعطف البيان وذلك العامل كونها تابعة والمتبادر عليه بان هذه كثلثة اذا كانت تابعة للمنادى المبني ترفع على اللفظ وتنصب على محله ولو كان العامل عامل المتبوع كما قال سيبويه لما اختلف الحال وجوابه ان الرفع لتنزيل ضم المنادى منزلة الرفع المجنس من قتل العارض فلا اختلاف واجاز المبرد بجعل الرفع بمنزلة الجر الجواري في مثل وحرضت خربة فالاولى مذهب سيبويه فان المنسوب الى المتبوع منسوب الكلمة مع تابعه في قصد المتكلم فان المجيء في جاءني زيد نفسه منسوب الى زيد المتبدبقيد الظرافة وكذا في نحو جاءني غلام زيد نفسه فلما كان كذلك والمتبوع شيء واحد في المعنى والانسحب العامل على ما كان الاولى انسحاب عمل بطبيعتها للفظ بالمعنى **النوع الاول** العامل المعنوي **رافع المبتدا والخبر** اي عامل كل منهما رفع فيهما لاحد الاسنادين المقتضي للمسند اليه في تعريفه والمسند اليه الذي هو المبتدا مشابه للفاعل في كونه مسندا اليه والخبر المسند في كونه جزءا تاما من الكلام فرفعهما هذا هو المشهور واليه ذهب الجمهور وقيل العامل في الخبر هو المبتدا نقله الاندلسي عن سيبويه وقال الكسائي والفراء كل يرفع الاخر وعند الرضي هذا قوي وانا في نحت العامل **وهو** اي النوع الاول الذي هو المبتدا والخبر **التجريد** اي تجريد شيء اي خلوه كما هو المتبادر من الحرف **عن العوامل اللفظية** والمتبادر من اطلاق العامل ما يكون موثرا في اللفظ والمعنى فلا يرد نحو علمت لزيد منطلق وبحسبك درهم والمراد عدم العامل اللفظي فلو قيل عن العامل اللفظي لكان اوضح فهذا الذي ذكرناه صنيع عامة النحاة والتجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود فالاصح ابتداء ولم يانثها عامل لفظي ويمكن ان ينزل العدم منزلة العدم العرية والامكان منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر اخرج ضيق الفم او يكون المعنى ان وجد العوامل وفي اكثر النسخ

حاشية الشافية وعمرو او

التجرد وهو الانسب والاوفق لما في عامل المضارع اي التعري والخلو **لاجل الاسناد** اي اسناد شيء
الى شيء والشيء الاول الخبر والثاني المبتدأ خرج به تجرد الاسماء المعدودة فانه ليس للاسناد نحو
زيد قائم **والنوع الثاني** من النوعين **رافع لفعل المضارع وهو** اي رفعه **وقوعه** ملابسا بنفسه
اي لا بناصبه وجازمه **موقع الاسم** اي موقعا يليق به كالوقوع في موقع الخبر **نحو زيد يضرب**
او الصفة او الحال نحو جاءني رجل ويضرب وزيد يضرب **فيضرب واقع موقع ضارب** لانه خبر
وذلك الوقوع اي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم **انما يكون اذا تجرد** المضارع عن
النواصب والجوازم بان لا يكون ناصبا ولا جازما لانه اذا دخل عليه احدهما كان معمولا له
ولا يوجد الوقوع المذكور وانما عمل فيه الرفع لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسم اعرابه وهو
الرفع **وهذا** اي ما ذهب اليه البصريين **وعند الاكثر الكوفيين** الرفع التجرد عن الناصب والجازم **واورد**
على مذهب البصريين مضارع مرفوع لم يقع موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وبعد سين
وسوف وقد خبر كاد ويضرب لزيد **وأجيب** عن الاول والاخير بانه يقال الذي ضارب هو
وضارب لزيد ولكينونتها وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقدير هما غير الاعراب
مع تقدير زيد يقوم فعلا وعن نحو سيقوم واخويه انه مع حسين وسوف وقد واقع موقع قائم وعن نحو كاد
لان قائم لهم لفظا ومعنى فصح ان يكون مبتدأ بخلاف لهم يفعل فان معناه فعل ولا اعتبار بالصورة
قال في شرح المفتاح للعيدي وان كان فعلا لفظا الا انه مبتدأ فاسم فعل اذن كما في ذلك **او**
منصوبة الحل على المصدرية اي على انها مفعول مطلق لافعال محذوف هي حكم به
بعض آخر ورده الرضي ايضا بانه لو كان كذلك لكانت الافعال مقدرة قبلها فلم تكن قائمة
مقامها فلم تكن مبنية **وان قال بعضهم** وهم المحققون في فعل ابن مالك والجمهور عند
ابن هشام وهو المختار عنده وعند شيخ الرضي وقيل انه مذهب الاخفش **لاحل لزمانه من الاعراب**
لكونها بمعنى الفعل اذ ثبت عارض لازمه وريد اصل مرفوض **فحكم على ضمير الفصل**
صيغة مرفوع بين مبتدأ معرف وخبر معرف باللام او لم تفضيل مستعمل بمن دخل عليها النواسخ وهو
نحو كان زيد هو القائم وزيد ظننته هو الكريم وانه هو المغفور وما زيد هو القائم وكنت انت
افضل من عمرو ولا يجوز زيد هو القائم وزيد هو افضل من عمرو ويكون مطابقا للمبتدأ في
الافراد والتثنية والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة والغرض من اتيانه الفصل
بين كون الخبر خبرا او نعتا تم اتسع وجيء به فيما لا التباس فيه خلاف الاعراب كما اذا دخل
بعض نواسخ او يكون المبتدأ ضميرا او الخبر افعل من طرد اللباب وسماه البصريون فصلا
للفصل المذكور والكوفيون عمادا من عماد بيت لكونه حافظا لما بعده على الخبرية لا
يسقط عنها كالعماد للبيت يحفظه عن سقوط **بالحرفية** لدلالته على معنى غير مستقل وهو رفع
التباس الخبر بالصفة كما ذهب اليها بعض البصرية استنكارا لخلو الاسم عن الاعراب والكوفيون بجعلونه
تاكيدا ورد بانه لا يمكن في نحو زيد هو القائم لان الضمير لا يؤكد به المظهر و

قيده الكسائي منهم جعل
عاملا حرفا ايتان لانها
كما حدثت في اوله حدث
كرفع في الحرف الخ وخبر

عند البصريين انما حكم بانه غير معمول **فاذ اي الامر لما حذف عنه حرف المضارعة** لدفع الالتباس
صار المضارع مشابها للاسم مشابهة تامة على ما سبق **فاعرب** معطوف على صار **وعمل فيه** اي في
المضارع **خرج** اي الامر **عن المشابهة** لزوال سببها جواب لما وهي حرف وجود لوجود ضد لو عند
سيبويه وظرف للجواب عند غيره **فعاد الى اصله وهو بناء** الاصلي **وقال الكوفيون هو معرب**
مجزوم بلام مقدرة ولا غرض لهذا الخلاف في اللفظ بل في قول البصريين انه مبني موقوف
وسكون آخره وسقوط نون بناء ووقف وقول الكوفيين انه مجزوم والسكون وسقوط جزمه
واعراب **والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما** اي لا ينفك عن المعمولية معربا او مبنيا **وهو**
اثنان ايضا اي كما كان قسم الاول اثنين **الاول الاسم مطلقا** معربا او مبنيا **حتى حكم حتى**
ابتدائية سببية ومدخولها مسبب عن الحكم السابق **على الماء الافعال** بان لها محالا من الاعراب
قال الدماميني في شرح المغني عن سيبويه والمازني وجماعة من النحاة انها معمولة لها محال
محال الاعراب فاختلفوا في تعيينه فحكم **بانها مرفوعة المحل على الابتداء** اي على انها مبتدأ
ولا خبر له **بل فاعل لها ساد مسد الخبر** كما في اقائم الزيدان حكم به بعضهم قال الرضي ليس شيء
لان قائم لهم لفظا ومعنى فصح ان يكون مبتدأ بخلاف لهم يفعل فان معناه فعل ولا اعتبار بالصورة
قال في شرح المفتاح للعيدي وان كان فعلا لفظا الا انه مبتدأ فاسم فعل اذن كما في ذلك **او**
منصوبة المحل على المصدرية اي على انها مفعول مطلق لافعال محذوف هي حكم به
بعض آخر ورده الرضي ايضا بانه لو كان كذلك لكانت الافعال مقدرة قبلها فلم تكن قائمة
مقامها فلم تكن مبنية **وان قال بعضهم** وهم المحققون في فعل ابن مالك والجمهور عند
ابن هشام وهو المختار عنده وعند شيخ الرضي وقيل انه مذهب الاخفش **لاحل لزمانه من الاعراب**
لكونها بمعنى الفعل اذ ثبت عارض لازمه وريد اصل مرفوض **فحكم على ضمير الفصل**
صيغة مرفوع بين مبتدأ معرف وخبر معرف باللام او لم تفضيل مستعمل بمن دخل عليها النواسخ وهو
نحو كان زيد هو القائم وزيد ظننته هو الكريم وانه هو المغفور وما زيد هو القائم وكنت انت
افضل من عمرو ولا يجوز زيد هو القائم وزيد هو افضل من عمرو ويكون مطابقا للمبتدأ في
الافراد والتثنية والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة والغرض من اتيانه الفصل
بين كون الخبر خبرا او نعتا تم اتسع وجيء به فيما لا التباس فيه خلاف الاعراب كما اذا دخل
بعض نواسخ او يكون المبتدأ ضميرا او الخبر افعل من طرد اللباب وسماه البصريون فصلا
للفصل المذكور والكوفيون عمادا من عماد بيت لكونه حافظا لما بعده على الخبرية لا
يسقط عنها كالعماد للبيت يحفظه عن سقوط **بالحرفية** لدلالته على معنى غير مستقل وهو رفع
التباس الخبر بالصفة كما ذهب اليها بعض البصرية استنكارا لخلو الاسم عن الاعراب والكوفيون بجعلونه
تاكيدا ورد بانه لا يمكن في نحو زيد هو القائم لان الضمير لا يؤكد به المظهر و

متن

خلافا لبعضهم هو بعض البصريين اي خلاف ذلك البعض بعض الذي ذهب الى حرفية حذف الفعل
مع فاعله لدلالة المصدر عليه ثم اوقع الابهام في الفاعل اعيد باللام الجارة وجعل صفة
للمصدر لتبيين فاعله اي خلافا ثابتا للبعض ولا يقال ان المصدر حينئذ يجب حذف فعله ويكون
نائبا عنه فلا يوصف كما لا يوصف المنوب عنه وهو الفعل لانا نقول بموجبه انه اي كون المصدر
حذف فيه الفعل وجوبا واقيم المصدر مقامه واضيف الى الفاعل مع ان الفعل لا يضاف والنائب
لا يكون في حكم المنوب عنه من كل وجه ولهذا يقول ذلك البعض انه اي الهم لا محل له من الاعراب
استيناف قال الهم لا نظير له في الاسم فهو بعيد يريد بغير المنقول الى معنى الفعل فلا يرد الحما والاظهر
على المقول المختار ولما كان صورة اللام حرفا وعملها عملها نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال
واما اللام الداخلة على الصفات ولم يقل وعلى اللام اراد بالصفات اسم الفاعل واسم المفعول
باريادة ما فوق الواحد او الانواع او الافراد لان اللام الداخلة على الصفة المشبهة واسم التفضيل
حرف تعريف بالاتفاق لعدم تاويلها بالفعل لكون الاول للثبوت والثاني للزيادة فقال بعضهم وهو
المازني والاخفش انها حرف للتعريف لاسم موصول كغيرها اي كلام غير اللام الداخلة عليها كالذي
والحسن لاجراء الاعراب على مدخولها كغيرها ولو كانت موصولة لكان الاعراب حقها ومجرى عليها
ويجيء الجواب وجواب دليل الجمهور وقال اكثرهم وهم الجمهور وهي اي الهم موصول بمعنى الذي
في المفرد المذكر او التي في المؤنث وبمعنى تثنية المؤنث والمذكر والجمع كذلك فحسن تثنيتها
مدخولة وتجمع ويذكر ويؤنث وجوز ان يعتبر صورتها حيث يكون معناها تثنية او جمعا
او مؤنثا فيجر مدخولها اعتبارا للفظها فيكون مما يكون محولا اعرابا فتكون لها اعراب في
كل موضع مع ان الاعراب في مدخولها لا غيرها فيثبت وجهه بقوله اعطى اعرابها لما بعدها اي
اعرابها ما بعدها عمارضالة فالواجب فيه التضمين فمعنى كلام المصنف يضمن معنى كروض فاصل الكلام اعطى
اعرابها ما بعدها عما ظاهر مخذوف وما بعدها فاظهر مجرور اذ كر مثل فاضل لعصام في حاشية لفوائد
الضيائية لما انتقل اي ما بعدها مما مصدرية اي لانتقاله من الفعلية اي من كونه فعلا
اي كونه لما صوغ لذكر اهتمام دخولها على الفعل وضارعا لا بمعنى غير حيث انتقل اعرابها الى مدخولها
فاصل جاء الضارب زيدا جاء في الذي ضرب زيدا او يضرب زيدا واصل جاءني ضارب زيدا الذا ان ضربا وضاربون اللذين
غلامه جاءني الذي ضرب غلامه واصل ضاربان زيدا الذا ان ضربا وهكذا فقس فالجزء الاول اي الذي معمول لوجود المقتضى وعدم المانع والجزء الثاني
غير معمول لعدم المقتضى الذي هو المعاني فلا يرد الذي يضرب لانه ليس معمولا بهذا هذا الكلام
صار الاول في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو اللام وان كان في المعنى ونفس الامر اسما
موصولا وهم الثاني اي ضرب في صورة الاسم وان كان المعنى معنى الفعل فوجدان يراعى
الصورتان فانعكس الحكم المذكور او تقدير اكما في مثل الفارس لانتفاء المانع الذي هو بناء

ترجمة

ترجيحا اي انعكاس ترجيح او مفعول له لعكس المدلول عليه بالعكس ولا يجوز ان يكون له لجانب اللفظ
اي لجانبه هو اللفظ فالاضافة بيانية واللام زائدة لتقوية عمل المصدر على جانب المعنى اي جانبه هو
المعنى في الاعراب الذي هو حكمه اي اثر لفظي اي منسوب الى لفظ المحل الذي لا الى معناه اشارة
الى وجه ترجيح جانب اللفظ فالاعراب في الحقيقة للام وظهوره في مدخوله والذي حمل الجمهور على هذا التطور
عليها فتى المفعول له بمعنى الماضي باللام دون الاستفهام والنفي كما عرفت مع ان طلبها للفعل اقوى من الموصول
والثاني من الاثنين الفعل المضارع وان كان مبنيا باتصال نون جمع المؤنث ونون التاكيد
لانه اذا وقع في التركيب لا بد له من عامل اونا صبا وجازم لوجود المقتضي وهو المشابهة التامة لاسم
الفاعل فيكون مرفوعا او منصوبا او مجزوما والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما اي لفظ
كان الاصل فيه اي في ذلك اللفظ ان لا يكون معمولا لعدم وجود المقتضي فيه في ذاته لكن
قد يقع ذلك اللفظ موقع القسم الثاني وهو ما يكون معمولا دائما اسما او فعلا مضارعا فيكون
معمولا لقيامه مقامه وحمله عليه لا لوجود المقتضي فكم من شيء يقوم مقام شيء فيأخذ حكمه
وهو اي القسم الثالث اثنان ايضا اي كالقسم الثاني الاول الفعل الماضي فانه
اذا وقع بعد ان المصدرية الناصبة يحكم على محله اي الماضي بالنصب واذا وقع
اي الماضي بعد العامل الجازم حرفا كان او اسما حال كونه شرطا او جزاء بلما فاذا ذهبه
يحكم على محل ما بالجزم لا الماضي كما سيجيء ان شاء الله تعالى يحكم على محله بالجزم لقيامه مقام
المضارع اذ كل ناصب والجازم عاملان فيه اصالة وفي الماضي نيابة عنه ولظهور ذلك
الاعراب الذي هو النصب والجزم في المضارع المعطوف على ذلك الماضي وظهوره فيه دليل
على وجوده في المعطوف عليه لانه بتبعيته له ولتاثير الجازم في معناه حيث تعلقه الى الاستقبال
فاثر في لفظه الجزم ذكره في معنى اللبيب نحو ان تجئني ان ضربت انت منصوب محلا لكونه مبنيا
وتقتل معطوف ومنصوب لفظا لعدم المانع ومجزوم محلا نحو ان ضربت مجزوم محلا وتقتل مجزوم لفظا ضربتك واقتل والجازم
في قوله في غير هذين الموضعين متعلق بلا يكون قدم عليها والتقدير والماضي في غير هذين
الموضعين لا يكون معمولا لعدم قيامه مقام ما يكون معمولا فالماضي يقع موقع المضارع لا غير
والثاني من الاثنين الجملة فاذا من حيث هي هي لا يكون لها اعراب لعدم موجبه فيها واذا وقعت موقع
الاسم او المضارع تكون معمولا لنيابتها عنه لوجود المقتضي ولما كان معرفة احوالها موقوفا على
معرفتها قسمها على قسمين وبين كل قسم فقال وهي على قسمين ولم يبين مطلق الجملة بتعريفها للعلة
جدواه لان التصنيف للمبتدئين ولا علينا ان بينه وبعض ما يتعلق بالمقام فنقول الجملة اللفظ
المركب الذي فيه اسناد مقصود لذاته او غير مقصود وهي عند المصنف اعم من الكلام لان الاسناد مقصود
لذاته فلا يكون للاعراب في موضع فنحو زيد قائم وقام زيد كلام وجملة وكذا ما وقع صفة وحالا
ومفعولا ثانيا له وثالثا لاعلم موصوف عنه وغير ذلك مما له اعراب والجملة لا يكون لها اعراب
وقد يكون وذهب بعضهم الى ترادفهما ولم يعتبد الاسناد في الكلام بكونه مقصودا فكل الا جملة

وكذلك مزيد ابوه قائم
ولما ابوه قائم منه جملة
ليس بكلام صحيح صحيح

وبالعكس وجعل بعضهم اقسامها اربعة فعلية واسمية وظرفية وشرطية وردّ بان الجملة المحتملة بدخول
اداة الشرط عليها ان يصير قسما مستقلا من الجملة المحتملة بدخول اداة التردد نحو لعمد اما زوج اوزيد
واداة النفي وغيرها ذلك فيكثر الاقسام فدخل الشرطية في الفعلية والظرفية وان المحتملة ان يكون قسما
برأسه كما اعتبر المصنف الامحتمال بسبب انتقال الفعل والاعراب من المتعلق اليها وشرط الاعتماد
الا انه لما عم الفعل بكونه لفظا او معنى هنا ادرجها في الفعلية تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط فهي
قسمان احدهما فعلية اي جملة منسوبة الى الفعل لكون الجزء الاول الفعل وهي اي الجملة الفعلية على
ما اختاره صاحب اللباب والمصنف في هذه الرسالة الجملة المركبة اي التي تركبت من الفعل حال
كونه لفظا اي لفظيا بان يكون لفظه لفظ الفعل ويجوز ان يكون تمييزا من نسبة المركبة
الى الفعل او الجملة من اي من لفظ الفعل ولو تقديرا دخل عليه اداة الشرط او لم تدخل نحو وان احد
من المشركين استجارك او معنى او معنويا والمراد به ما في الاسناد كما في الافعال لما يفهم
منه معنى فعل مطلقا كما كان ذلك فيما سبق بقرينة المقسم وهو الجملة ومن فاعله اي مرفوعه فاعلا
او نائبه او اسم باب كان او كاد مثل ضرب زيد عمرا وضرب عمرو وكان الله عليما مثال الفعلية بدون
اداة الشرط وان تكرمني اكرمك مثالها بها وهيهات زيد وتراك ذنبا مثال لهما
والفعل معنى كلم فعل واقائم الزيدان وما قائم الزيدون مثال لهما والفعل معنى مشتق ومن فسر
الفعلية بما حرفه الاول فعل فهما جملة اسمية عنده ومثالية مبنية على ان قائم مبتدأ والمرفوع بعده
فاعل سادّ مسدّ الخبر وفيه قولان الآخران احدهما كون قائم خبرا لمبتدأ محذوف واصله اقائم الزيدان
الزيدان في الصفة ضمير فلما حذف المبتدأ اقيم الاسم الظاهر موضع الضمير دفعا للالتباس وثانيهما
كون قائم خبرا وزيد وما بعده مبتدأ وخبر والجملة خبر المبتدأ ترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى الظاهر وهو على هذين
جملة اسمية واقي الدار زيد مثال لهما والفعل معنى ظرف مستقر وتاليهما اسمية وهي الجملة المركبة
من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وقائم زيد وان زيدا
قائم وان الينا اوبهم وما هذا بشرا ومنهم من فسرها بما كان حروفه الاول الحاما مسند اليه
او مسندا تقدمه حرف او لا فاقائم الزيدان اسمية كما مر تمامه بين تقسيمي ارادان بين المواضع التي تكون
لها فيها ابوقوعها موقع ما لا بد له من اعراب فقال فان اريد بها الجملة اظهر مقام الاضمار بعد
المرجع وللا يتوهم رجوعه الى الجملة الاسمية لتعريها لفظها لوحظ به معناها نحو قول ولا وقع الا
بالله كنز من كنوز الجنة او لا نحو ضرب جملة فعلية فلا بد له اي للفظها من اعراب محكي كما ذهب
اليه ابن الحاجب او تقديري على ما اختاره المصلان في آخر فاعرابا محكيا لكونه متعلق بلا بد
اي انتفى البد لكونه في حكم الاسم المفرد الغير الجملة مؤلا به كما يشير اليه بقوله اي هذا اللفظ
حتى ابتدائية يجوز وقوعها اي تلك الجملة في كلما اي موضع وقع الاسم المفرد فيه اي في
تلك الموضع فتقع اي الجملة التي اريد بها لفظها مبتدأ وفاعلا ونائبه وغير ذلك من
معمولات العامل نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ ويقع زيد قائم جملة اسمية واوقع زيد
قائم مقام الفاعل وكان ضرب زيد جملة فعلية وعلمت زيد قائم جملة اسمية وعلمت ان زيدا قائم جملة اسمية

ومنه

ومنه اي مما اريد به لفظه مقول القول اي جملة محكية بالقول اي جملة مفعولا له وانما فصل
عما قبله بقوله منه لانه وان كان لفظ الجملة الا انه لا بد فيه من ملاحظة المعنى بخلاف ما تقدم
فان عدم الملاحظة فيه اكثر مما لا يخفى نحو قوله تق واذا قيل لهم آمنوا والحكم كذا اي
كحكم ما اريد به لفظه او المعنى ومثله اي مثل المذكور من الجملة ان اريد بها معنى مصدري
اي منسوب الى المصدر بان تؤول بالمصدر يعني انه لا بد له من اعراب في كل موضع اما بواسطة
ان اي بواسطة بي ان بفتح وتشديد او ان وما المصدرية نحو صفة لان وما والمخففة من
المشددة كالمشددة كقولك بلغني انك قائم اي قيامك وكقوله تق وان تصوموا خير لكم
اي صيامكم واطلب العلم مادمت حيا اي مدة دوام حيوتك واعلم ان لا اله الا الله او اريد بها معنى
مصدري او بغيرها اي بلا واسطة نحو الجملة التي اضيف اليها نائب الفاعل اختلفوا فيها هل
هي جملة من حيث هي او من حيث هي مصدر مفهوم منها استاذ الى الثاني ههنا والى الاول في بحث النبي قال
هم رحمني وتنزل في الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا اخلال والمعنى من حيث المعنى
الى مصدرها كقوله تق يوم ينفع الصادقين صدقهم اي يوم نفع صدق الصادقين
وهي جملة وقعت بعد سواء نحو قوله تق ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فيه سواء لانه في الاصل مصدر وهنا خبران وما بعده فاعله او خبر مقدم وما بعده
مبتدأ والجملة خبر ان اي ان الذين كفروا مستو او مستوان عليهم في عدم النفي انذارك
وعدم انذارك وحسن دخول الهمزة وام عليه لتقرير معنى الاستواء وتاكيده فانهما
جردتا عن معنى الاستفهام لوجود الاحتواء ونحو تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه تسمع مرفوع مبتدأ بجرد عن نسبة التامة والزمان واريد به المصدر المضاف
الى الفاعل والمعيدي منسوب الى معيد تصغير معد بالترخيم واصله ان المنذر سمع المعيدي
واعجبه ما يبلغه من فصاحته وبلاغته فاراد زيارته فلما رآه استحقر وقال تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه فقال المعيد الرجال ليسوا بخزانا المراء باصغريه لسانه وقلبه
ان قال قال بلسانه وان قاتل قاتل بجنانه فاعجب المنذر كلامه اي سماعك وهذا
الاخير شاذ مقصور على السماع وقيل هو بتقدير ان ورفع المضارع لعدم
عامله لفظا وفي هذا شذوذ ان اعتبار المؤثر بلا اثر وتقدير صلة الشرط وفي غير هذين
الموضعين اللذين احدهما ما اريد به لفظه والاخر ما اريد به من مصدري
لا يكون له حكم الاسم المفرد لكونه في معناه ولا يكون له اي للثاني الذي هو الجملة
اعراب في وقت اولسبب الا في وقت ان تقع خبر المبتدأ او بان تقع نحو زيد ابوه
قائم او خبر الباب انّ اي الحروف المشبهة بالفعل نحو ان زيدا قائم ابوه وكذا لا يمنع الجنس

وما قبله كله فتأمل ابو ح

نحو لا غلام رجل اخوه عبد وخبر الا في المستثنى المنقطع نحو المعصية تبعد عن الجنة الا الطاعة تقربك
فتكون الجملة الواقعة خبر الواحد منهما مرفوعة المحل او تقع خبر الباب كان اي الافعال
المقاربة نحو كان زيد ابوه عالم او خبر الباب كاد اي الافعال المقاربة نحو كاد زيد
يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا
لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه قائم او تقع الجملة مقولا عنها
لمعلق نحو علمت اقائم زيد قائم مبتدا وزيد فاعل سد مسد الخبر فيكون جملة فعلية او خبر مقدم
وزيد مبتدا موخر فيكون جملة اسمية او تقع حالا نحو جاء زيد وهو راكب فتكون
الجملة الواقعة في احد هذه المواضع منصوبة المحل لكون كل منها من المنصوبات وكذا اذا وقع
خبرا لما الحجازيتين نحو ما زيد ابوه صاحل ولا رجل عالما افضل او تقع الجملة جوابا كائنا
لشرط اداة جازم كائنا ذلك الجواب بعد الفاء الشرط الجملة الاولى من شرطية والجواب الجملة
الثانية قيد بالجازم لان غيره من ادوات الشرط لا يعمل ويجوز بعد الفاء لانه اذا لم يكن كذلك
لا يكون له اعراب ويجيء ان شاء الله تعالى او بعد اذا للمفاجاة النائبة عن الفاء في الجملة الاسمية في الاكثر
لدلالتها على حدوث امر بعد امر ففيه معنى التعقيب نحو ان تكرمني فانت مكرم او فاكرمك وقوله
تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فتكون الجملة الجوابية بعدهما مجزومة
المحل او تقع صفة لنكرة حقيقة نحو جاءني رجل ابوه عالم او حكما مثل ولقد امر على
اللئيم يسبني او معطوفة على اسم موصوف نحو مررت برجل ضارب ويقتل والزيدان
ضاربان ويقتلا او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب من الجمل السابق نحو زيد
ابوه قائم وابنه قاعد وجاءني رجل ابوه عالم وابنه كامل او تقع بدلا من احدهما
اي الجملة التي لها محل من الاعراب نحو قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا
بشر مثلكم فان جملة هل هذا الا بشر بدل من النجوى على وجه وتفسير على وجه وقوله تعالى
ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فان لا يؤمنون بدل من جملة سواء
عليهم ءانذرتهم على وجه وبيان على وجه او تاكيد للثانية او الجملة ولا تقع تاكيدا للاولى
لان اللفظي بتكرير اللفظ الاول والمعنوي بالفاظ مخصوصة والجملة ليست منها نحو
زيد ابوه عالم ابوه عالم وعمرو اكرم ابنه اكرم ابنه او بيانا لها اي للجملة على رأي
وهو رأي اهل البلاغة نحو لا يؤمنون على وجه كما ذكر وانكر النحاة ذلك
قالوا لو اعطف البيان لا تكون جملة ولا تابعا لها كالصفة وبعضهم انكر كون
الجملة بدلا ايضا فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع من رفع ونصب
وجر وجزم فظهر من هذه الجملة المجموع مما ذكر من قوله

قال الزيد

مقام المضاف اليه او مقام الموصوف اي قد وما خبر مقدم او وجوبا سماعا نحو
ايضا اي آخذ ايضا اي بحمل الحكم السابق عودا نحو قول جاء زيد وعمرو ايضا
اي آخذ ايضا ويجيء زيد وعمرو ايضا اي يضحك ويكون بعد كلام يعيد الحكم
الغير ما يذكر له فالمعنى عاد المجيء عودا او قياسا في مواضع ذكرت في المطولات
وسبق نبذ منها ويجوز تقديمه اي المفعول المطلق على عامله لكن لا مطلقا بل
ان كان للنوع او العدد وما للتاكيد لا يتقدم لان المؤكد لا يتقدم على المؤكد
ولا يلزم اي المفعول المطلق لعامل اي عامل كان اي يستعمل العامل بلا ذكره
معه لان العامل يدل على ما يدل عليه المفعول المطلق فلا يحتاج اليه الا للتاكيد
او لبيان النوع او العدد وكثيرا ما لا يقصد والمنصوب الثاني من الثلاثة غير
المفعول به قدمه لتوقف تمام معنى العامل عليه وهو في اللغة الذي الصق
به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره الموصول وكذا فيه وله ومعه وقيل صيغة مفعول
مسند الى ضمير مصدره اي الذي فعل فعل به وفيه وله ومعه وفيه ان الواجب
في المفعول هو به لان مسنده صيغة جرت على ما هي له وفيها يجب انفصال
الضمير لدفع الالتباس وقد يستعمل بلا لام ويقال مفعول به وفيه وله ومعه
فالتحقيق انه راجع الى موصوف مقدر اي شيء مفعول به وفي الاصل اسم ما
اي شيء وقع عليه اي على ذلك الشيء اي تعلق به حسا نحو ضربت زيدا وقطعت
الخبز او عقلا نحو علمت زيدا قائما اي تعلق علمي بقيام زيد فعل الفاعل
اي الحدث القائم به بقرينة اضافة الفعل الى الفاعل والمراد بدل العبارة على ذلك
الوقوع فلا يرد نحو ضرب زيد عمرا كذبا وهو على قسمين احدهما عام
للازم والمتعدي اي يعمل فيه ولا يخص بالمتعدي وهو المجرور بالحرف
الذي ليس للظرفية او التعليل وثانيهما خاص بالمتعدي وقدر
اي المتعدي في بحثه من العامل القياسي ويجوز اي لا يمتنع تقديمه
اي المفعول به على عامله لانه فضلة فاينما وجده العامل يعمل فيه لقوته
وهذا بناء على ما سبق من ان معمول المضاف اليه لا يتقدم مستثنى منه
نحو زيدا ضربت وبه مررت ويجب اذا تضمن ما يقتضي الصدارة
كالاستفهام نحو من اضرب والشرط نحو من تضرب اضرب وحذفه حذفا
مطلقا غير مفيد بوجود القرينة يعني لا يتوقف على وجوه معا بل يجوز

بها وبدونها نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وزيد يعطي ويمنع وقد سبق
لكن فيما سبق ذكر بيانا لحال العامل وهذا لبيان حال المعمول فلا تكرار
وحذف فعله لقيام قرينة مقالية نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا
او حالية نحو مكة لمن يتهيأ اي تريد مكة ويجب سماعا وقياسا كما بين
في المطولات والمنصوب الثالث من الثلاثة غير المفعول فيه قدمه لكون
مدلوله مدلول الفعل في الجملة وهو اسم ما اي شيء فعل فيه اي في ذلك الشيء
مضمون عامله والمتبادر عامله الذي في تركيبه ولو تقديرا فعلا او شبهه او معناه
والضمير وان كان مسوقا بالضمير الراجع الى الموصول راجع الى الاسم بقرينة
ان العامل عامل في اللفظ فيخرج يوم الجمعة من ضرب فعل فيه الضرب في قولك
يوم الجمعة ضربت فيه بالرفع فان يوم الجمعة وان فعل فيه الضرب الا انه
ليس مضمون عامله وخرج ايضا يوم الجمعة يوم مبارك لانه ما فعل فيه
مضمون عامله في تركيبه لكن يلقى اليوم في ضرب اليوم لانه يصدق عليه انه
اسم ما فعل فيه مضمون عامله الا اذا اوّل الاسم بالمنصوب بقرينة المقسم
وخرج شهدت او فضل الله يوم عرفه فان الشهود والتفضل وقع عليه
لا فيه من زمان او مكان بيان للموصول وتنويع له وحال الرضي وعند
ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف لمناسبتهما
بكونهما من لوازم الفعل ولما كان المفعول فيه عنده اعم مما فيه حرف
الجر لفظا كما عند ابن الحاجب قال وشرط نصبه ولم يقل وشرطه وعند
الجمهور تقدير في شرط كونه مفعولا فيه لان ما بحرف الجر مفعول به
غير صريح عندهم لفظا اي نصبا لفظيا او من حيث اللفظ ان لم
يمنع مانع من اللفظية كما في الظروف المبنية والمحكوم بقي لا يحتاج
الى الشرط تقديرا في وقد مر شرط تقديره في بحث حروف الجر ويجوز
ايلا يمتنع تقديمه اي المفعول فيه على عامله ويجب اذا اقتضى ما يقتضي
الصدارة نحو اين صليت ومتى تحسد تهلك ولو كان العامل معنى
فعل هو ظرف مستقر ولا يجوز على غيره اتفاقا نحو زيد يوم الجمعة
في داره فوق الفعل او شبهه اولى وحذف فيه مطلقا بقرينة او بدونها وحذف عامله
بدون شريطة التفسير او بها القرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى

وشرط نصبه ٧

سرت اي سرت يوم الجمعة ويوم الجمعة صليت فيه اي صليت يوم الجمعة و
المنصوب الرابع المفعول له قدمه لانه سبب وناعت على الفعل ولانه اذا حذف
منه اللام يشبه المفعول المطلق حتى عده الزجاج منه وهو اسم ما اي شيء فعل
فعل لاجله اي لاجل حصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا او تحصيله مثل ضربته
تاديبا مضمون عامله في تركيبه اي عامل الاسم فلا يكون منه قولنا التاديب
مرفوع وقولنا التاديب ضرب زيد لاجله لانه ما فعل لاجل التاديب مضمون
عامله الذي في تركيبه وشرط نصبه لا نحو هو مفعول له لفظا لا محالا تقديرا
اللام وقد مر شرط تقديره ايضا في بحث حروف الجر ويجوز ولا يمتنع تقديمه
اي المفعول له على عامله وفي مثل كتمه عصمت نجب ولا وجه فيه وضمنا تقدم
لتقييده بعدم كونهما نائب الفاعل لان الكلام في المفعول فيه وله الاصطلاحيين
فلا يتنا ولان وتركه مطلقا اختياره على الحذف الشاذة الخطاط ويجوز
حذف عامله لقرينة مقالية نحو تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اي ضربته
تاديبا او حالية نحو تاديبا عند من لامه على ضرب احد والمنصوب الخامس
المفعول معه الظرف نائب الفاعل كاخواته ورفعه تقديري للزوم ظرفيته
كائنا مشغولا بالاعراب المحكي وهكذا كل لازم الظرفية كما في لقد تقطع
بينكم كذا في شرح الكافية للفاضل عصام وليس مراده الله تعالى اعلم
لزوم نصبه بل الاعتذار من بقاء نصبه لانه فرعي لقد تقطع بينكم
بالرفع وقد سبق وهو اما مذكور اي المنصوب الذي ذكر فلا يدخل
كل رجل وضيعته بعد واو خرج من المنصوبات ما عدا الحال بالواو
وخرج بقوله لمصاحبة مفعول عامل من اضافة المصدر الى مفعوله
اي لمصاحبته مفعول عامل او الى فاعله اي لمصاحبة مفعول عامل اياه
شبه بقوله مفعول عامل على ان المصاحب لا يلزم ان يكون فاعلا لان
معنى جمعت كفاك وزيدا درهم كفاك وزيدا درهم لكن يلزم ان لا يكون
موافقا للمفعول في الاعراب فلذا اتفقوا على ان عمرا في ضربت زيدا وعمرا
معطوف بواو المصاحبة لا مفعول معه وكذلك كفاك وزيدا درهم
والسر ان اصل الواو ان يكون للعطف فالنصب فيما لم يكن قبله
منصوب عدول عنه وتصريح بقصد المعية فاذا كان قبله منصوب
لم يكن فيه خلاف الاصل ثم المصاحبة هي المشاركة في الفعل مع
عدم المفارقة نحو جئت وزيدا وما لك وعمرا وفيها يجب النصب
لعدم جواز العطف وفي نحو جئت انا وزيد يجوز الرفع بالعطف
لعدم المانع منه والنصب على انه مفعول معه وفي يا زيد وعمرو

تعين العطف لضعف العامل المعنوي **ولا يجوز تقديمه** بدون المصاحب **على عامله** اتفاقا فلا يقال والحشبة استوى الماء دعاية لاصل الواو ولمن المصاحبة ولامع المصاحب لانه امامرفوع الفعل او بحرف نحو او باضافة وشئ منها لايتقدم وفيه اشارة الى ان العامل عامل المصاحب لا الواو كما قال عبد القاهر ولا العامل المعنوي كما قال الكوفيون ولا فعل مقدر بعد الواو نحو جاء البرد ولابس الطيالسة في جاء البرد والطيالسة كما قال الزجاج لان كلا ذلك تكلف والواو واسطة بين العامل والمفعول فالحق ان العامل عامل المصاحب **ولا على المفعول المصاحب** دعاية لاصل الواو خلافا لابي الفتح تمسكا بما وقع في بعض الاشعار وقال الجمهور انه ضرورة **ولا يجوز تعدده** تعين عطف المتاخر على المتقدم ويجوز ان يكون ضميرا منفصلا نحو جئت واياك ولا يمكن المتصل لحيلولة الواو هذا اخر المفاعيل والان شرع في الحلقات الملحقات فيقول **و** المنصوب **السادس الحال** قدمه لكثرتها في الاستعمال **وهي** اي الحال في اللغة صفة قائمة بالغير يقال كيف حالك اي شانك ووصفك وسميت به لان دال على تلك الصفة جامد يدل على صفة **تبين** اي ذلك المنصوب **هيئة** الهيئة الحالة والكيفية كذا في القاموس وخرج به التمييز لانه مبين الذات ومبين الهيئة قد يكون مبين الفعل كالمصدر في ضربت ضرب شديد او وجعت قهقرى فخرج باضافتها الى **الفاعل او المفعول به** وبما عرفت ان المقسم المعمول بالاصالة والموصول عبارة عن المنصوب بالاصالة لا يرد نحو جاني الفاعل والمفعول فلا يحتاج في رده الى ان يقال المراد بهيئة الفاعل هيئة تكون له في وقت ما **بين هيئة الفاعل** مطلقا ثم الهيئة اعم من ان تكون هيئة له باعتبار نفسه نحو جاني زيد راكبا او باعتبار متعلقه نحو جاني زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة كالمثالين ومقدرة مثل جاني زيد وفي يده كتاب غدا اي مقدرا كون الكتاب في يده غدا وقوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود وسمي حالا مقدرة ومن ان تكون لازمة لصاحبها او بارادة الانفكاك عنه نحو خلق الله كل شئ عليما وزيد ابوه عطوفا اي احقه وتسمى مؤكدة ومن شرطها في المؤكدة كونها مقررة لمضمون جملة اسمية تسمى ماكان مقررا لمضمون فعلية دائمة وشرطها ابن مالك والرضي في المؤكدة كونه جزء الجملة الاسمية حامدين مقرفتين كالمثال الاخير فعلى هذا

الى ان يقال المراد بهيئة الفاعل هيئة تكون له في وقت ما

يكون

يكون قولك وحده في لا اله الا الله وحده على تقدير لا اله موجود الا الله حالا منتقلة عند من حصر اقسام الحال في المؤكدة والمنتقلة لتقليل الاشياء فالمؤكدة ما يقرر مضمون جملة اسمية جزأها جامدان معرفتان **ومنتقلة** والمشهور ان المنتقلة ماشتقت تارة وتنزل اخرى ومن ان **تكون** الدلالة من استعمال هيئة الحال فيها نحو جاني زيد والشمس طالعة فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس او من جوهر الكلمة نحو جاني زيد راكبا يدل على الركوب **ومن ان تكون** موطئة لما هو الحال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا فان الحال عربيا وذكر قرانا توطئة له وتسمى موطئة والتوطئة في المتن لمنع الخلو فيدخل مثل ضرب زيد عمرا راكبين **لفظا** اي لفظيا كان الفاعل والمفعول بان يكون فاعلية او مفعوليته بالنظر الى لفظ الكلام بان يكون فاعل فعل او شبهه او معناه مما يعمل في الفاعل كاسم الفعل او مفعوله **او معنى** اي معنويا بان يكون بالنسبة الى معناه الذي يكون مفهوما من سوقه وان كان في اللفظ مبتدا او خبرا او غير ذلك من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا او بتاويل احدثت ضربا شديدا والمفعول معه نحو جئنا وزيدا راكبا بمعنى رجاء زيد راكبا هذا مبني على انه يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل المفعول به **ومقتضى عبارة** جاد الله العلامة وصاحب اللباب عمومه الكل من المفاعيل قال الفاضل عصام وهو الاتم وعلى هذا يوجه الكلام المص يجعل بين **مجهولا وهيئة** نائب الفاعل له **وفيه** متعلقا ببين والضمير عائدا الى الموصول والمضاف اليه الذي يصح وضعه موضع المضاف الذي هو الفاعل او المفعول او يكون المضاف جزء داخلا في المعنوي فلا حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول للحقيقي والحكمي نحو قوله تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين لانه يصح ان يقال فاتبعوا ابراهيم وهؤلاء مقطوعون **نحو ضربت زيدا قائما** مثال للحال من الفاعل او المفعول اللفظي **وهذا زيد قائما** حال من ذا او من زيد مثال للحال من المفعول المعنوي لان المعنى انبه ذا قائما او اشير الى زيد قائما ومثال الفاعل المعنوي

نحو ماشاكك راكبا اي ماتضع **وعاملها** الفعل **مطلقا** او شبهه **كذلك** او
معناه وقد مر اي يعمل فيها احد هذه الثلاثة **وشرطها** اي الحال **ان تكون**
نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث ولا معنى للتعريف
هنا كذا في الرضي لكن قال الفاضل الصبان وينبغي ان يكون الحكم اكثريا
وتاويل الاحوال المعرفة بالنكرة بعيد فيكون مثل ضرب المبتدا الذي
الاصل فيه التنكير وقد يعرف نحو مررت به وحده ومررت بكم وحدكم
ومررت بي وحدي لا يقال بمنزل داكما في الاعتبا الاول و صاحبها
يكون معرفة غالبا ولا يتقدمن اي الحال **على العامل المعنوي** المعبر
عنه فيما سبق بمعنى الفعل الا اذا كان العامل ذا حدتين ولكل حدث
متعلق ولكل متعلق حال قبلي كل حال متعلقه نحو زيد قائما كهم و
قاعدا فمعنى التشبيه يقتضي مشبها ومشبها به فالحال يليه ومثل هذا
يراد اطلبت منه رطبا وهذا مطلقا مذهب سيبويه واجاز الاخفش
تقديم الحال على المجرور العامل الظرف اذا تقدم على الحال ما صاحبه
نائب عن مبتدا او غيره نحو زيد قائما في الدار ومررت بزيد
قائما في الدار واجاز ابن البرهان تقديم الحال الظرف على العامل
الظرف مطلقا نحو في يده كتاب زيد في الدار وزيد في بيده كتاب
في البيت وغير الظرف من العامل المعنوي لا خلاف في ان الحال لا
تتقدم عليه وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو فلا يقال والشمس
طالعة جاء في زيد رعاية لاصل الواو حتى اذا كان صاحبها نكرة محضة
يجب تاخيرها عنها هكذا قالوا وكم نص في مغني اللبيب على جوازه
ولا على ذي الحال المجرور بحرف الجر والاضافة لانها تابع وفرع
لذي الحال والمجرور لشدة امتزاجه مع الجار كانه جزء
اخير منه لا يجوز تقدمه عليه فكذا تابعه هذا مذهب سيبويه واكثر
البصريين ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن البرهان الجواز اذا كان
مجرورا بحرف الجر تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
وقالوا ان حرف الجر من تتمة العامل فاذا قلت ذهبت راكبة بهند
فكانك قلت اذهبت راكبة هندا وقال الدماميني يجوز تقدم الحال
على المضاف اليه بالاضافة اللفظية نحو هذا ملتوتا شارب السويق
فلا يقال مررت جالسا بزيد **ولو كان** زيد **صاحبها** اي الحال **نكرة**
محضة اي لا يكون فيه شائبة التعريف بان تكون مخصصة نحو

جاني

جاني رجل عالم راكبا او نكرة وصفة نحو جاني رجل وزيد راكبين فانه لا يجب
التقديم **وجب تقديم الحال عليها نحو جاني راكبا رجل** بالاستقراء والتعليل
بدفع الالتباس بالصفة منقوض بالحال عن النكرة المخصصة فانه لا يجب
تقديم وقد يجب التقديم اذا كان صاحبها بعد الا او مثلها نحو ما جاني
راكبا الا زيد وانما جاني راكبا زيد او اضيف ذو الحال الى ضمير متعلق
الحال نحو لقيته شائما زيدا اخوه والاصل الاخير في الحال ان يكون مفرغ الحصول
المقصود به وصفته **وقد يكون جملة** لدلالتها على الهيئة **خبرية** تحتمل
الصدق والكذب لا لدلالتها على ثبوت مضمونها والمقصود من الحال
تقييد مضمون العامل فيمكن في الخبرية ولا يمكن في الانشائية التي
لا تدل على ثبوت مضمونها وفي الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام المفرد
ويظهر اعراب الجملة في الجزء الاول ويلتزم لقيامه مقام الحال
نحو بعته يدا بيد واذا كانت جملة وهي لا تستقل لها لا تقتضي ارتباطا
بغيرها **فلا بد فيها** اي في الجملة الحالية **من رابط** يربطها بصاحبها
وهو اي الرابط **الضمير فقط** اي قائما عن غيره **في المضارع المثبت**
اي في ضدها المضارع الغير المنفي الخالي عن السين وسوف فانه
لا يقع حالا اذا قصد ربطه منها بها لشابهته لاسم الفاعل والرابط
فيه ضمير لا غير ونحو قمت واصك وجهه وقوله تعالى حكاية عن
موسى عليه السلام لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
واول بتقدير المبتدا اي واذا اصك وانتم قد تعلمون او يجعل
الواو للعطف ولتوقيد المضارع بكونه عريا عن قد لما في الكلام
بعضهم لم يحتج الى التاويل الثاني وقال الفاضل الصبان ينبغي ان يكون
الحكم اكثريا **نحو جاني زيد يركب او الضمير مع الواو** معطوف بحسب
المعنى على قوله فقط كانه قيل وهو الضمير بلا واو او مع واو لان الضمير
للربط والواو لاحتياج الجملة الى زيادة ربط **او الواو وحده**
اي منفردا عن الواو لوجود اصل الربط **في غيره** اي غير الماضي المثبت
وهو المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي والجملة الاسمية المثبتة
او المنفية فهذه خمسة انواع في اذا عرفت في الثلاثة من الروابط
وهو اجتماع الضمير مع الواو وانفراده وانفراد الواو صارت خمسة عشر

٧
عن الضمير لدلالته
على الربط من اول
الامر **او الضمير وحده**
اي منفردا ح

لكن الغالب في الجملة الاسمية الواقعة حالا مثبتة او منفية وكذا جملة ليس
لعدم دلالتها على الزمان على الاصح فكانت كالاسمية المنفية الواو مع الضمير اوحده
لقوة استقلالها لدلالتها على الثبوت فناسب ان يكون الرابط قويا الا في الحال
المؤكدة فانها بالضمير وحده نحو هو الحق لا شك فيه وانما زيد في ربط الجملة
الحالية على الجملة التي رفعت خبرا او صلة او صفة لان الجملة الحالية فضلة
يتم الكلام بدونها فظهر استقلالها فاحتاجت الى مزيد رابط وامثلتها نحو
جاني زيد لا يركب او ولا يركب او ونحو جاني زيد قد ركب
او وقد ركب او وقد ركب عمرو او نحو جاني زيد ما ركب او ما ركب او وما
ركب عمرو او نحو جاني زيد هو راكب او وعمرو راكب او وهو راكب
ونحو جاني زيد ما هو راكب او وهو وعمرو راكبا او نحو غلامه راكبا ويجوز
تعدد الحال كالخبر فان اجتمعت على ذي حال واحد تسمى مترادفة وان
كان المتأخر حالا من المتقدم او شبهي منه اخلة نحو جاني زيد راكبا
ضاحكا وحذف عامله اي الحال لقرينة مقالية نحو ماشيا بعد ان قال
جئت اي جئت ماشيا او حالية نحو راشدا امهد يا لمن قال اريد
السفر او لمن تهيأ له اي سر راشدا مهديا الراشد السداد والهداية
الدلالة على الطريق او الرشد قد يكون مهديا وقد لا والمهدي يكون
راشدا وقد لا ويحتمل ان يكونا مترادفين ومتداخلين ولم يتعرض
للزوم قد في الماضي المثبت اعتمادا على شهرته اخذها بالى مذهب
الاخفش والكوفيون من عدم لزومه والمنصوب السابع التمييز
ويقال له المميز وهو في اللغة التبيين وفي الاصطلاح ما اي اسم منصوب
ويجيء انه لا يكون الا نكرة يرفع الابهام ولم يحترز بالذكر المستقر
لانه لا حراج صفة المشترك نحو رأيت عينا جارية والتوابع غير
داخلة في الجنس عن ذات خرج به الحال لانها ترفعه عن صفة في صاحبها
مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة المذكورة في بحث الاسم التام
وقد سبق بيانه فلا حاجة الى ذكر مثاله او عن ذات مقدرة
تنويع للتمييز في نسبة في جملة والتمييز فيه اما عين او عرض
والعين اما خاص بالمنتصب عنه كالنفس او بمتعلقه كالدار او محتمل
لهما كالاب واما اضافي كالاب او غير اضافي كالنفس والدار والعرض
اما اضافي كالابوة او غير اضافي كالعلم نحو طاب زيد نفسا ودارا

وابا وابوة وعلما اي طاب شئ زيد والمنتصب عنه هو المنسوب اليه بهي
به لانه سبب لانتصاب التمييز عن العامل او في ها اي شيء ضاربها اي
ذلك الشئ الجملة في نحو النسبة ماخوذة فيه وهو اسم الفاعل نحو الحوض
ممتلئ ماء اي ممتلئ شيوه والتمييز عن غير اضافي خاص بالمتعلق
واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا صلد ماء والصفة المشبهة
نحو زيد طيب نفسا عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه وانما
اكتفاء بذكره في الجملة كما اكتفي فيها بما يذكر هنا وابا التمييز غير
اضافي محتمل لهما لانه ان رفع الابهام عن شخص هو اب لزيد نهو
للمتعلق وان رفعه عن زيد اي طيب ابا الضمير فهو للمنتصب عنه
وابوة عرض اضافي خاص بالمتعلق ودارا عين غير اضافي خاص
بالمتعلق وزيد حسن وجها عين اضافي خاص بالمتعلق جوز المنتصب
عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو غلما عرض غير اضافي
خاص بالمتعلق والاسم المستقر نحو زيد اسد غلاما والمنسوب نحو
زيد هاشمي ابا او في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة
ودارا وعلما ووجها وهذا التمييز اي الذي يرفع الابهام عن ذات
مقدرة فاعل في المعنى فطاب زيد نفسا بمعنى طاب نفس زيد
وهكذا غيره واستشكل بالحوض ممتلئ ماء لان الماء ليس
بممتلئ بل مالئ وبفجرنا الارض عيونا لان العيون ليست
بمفجرة بل متفجرة واجيب بانه فاعل لو عبر عن مضمونه ممتلئ
ماء بمالئ ماء وعن مضمون فجرنا الارض عيونا بتفجر الارض
عيونا واتمام الوجه بان الماء فاعل مجازي في قصد المتكلم بسبب
اصله اهون واعذب فلذا اي لاجل انه فاعل معنوي
حقيقيا او مجازيا لا يتقدم ذلك التمييز على عامله كالفاعل اللفظي
خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان التقديم في غير الصفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر فانه لا يجوز فيها بالاتفاق
وقد تقدم ان معمول الاسم التام وهو النوع الاول من نوعي
التمييز لا يتقدم عليه ولذا لم يتعرض له هنا والتمييز لا يكون الا
نكرة بالاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف
والمنصوب الثامن المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى

ولما كان تصوره بهذا القدر كافيا في تقسيمه قسمه اولا وعرف كل قسم فقال
وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج اي اسم المعنى الذي اخرج عن حكم
متعدد والاخراج والخروج يقتضيان الدخول قال المعنى الذي عن حكم متعدد
معلوم دخوله فيه لكونه جزئيا منه مثل جاءني القوم الا زيدا او جزءا منه نحو
اشتريت العبد الا نصفه وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين فانهم
يكتفون بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجوز جاءني رجل الا زيدا
بالا او احدى اخواتها الذي تذكر في اثناء المباحث وكان من الاخوات
بيد ولما قال الفاضل العصام ليس بهذا من تمام الحد بل المقصود زيادة
التوضيح فلا يضر النقض وعدم التصريح ومنقطع وهو الاسم المذكور
بعدها اي الا واحدى اخواتها ليس هذا على اطلاقه لانه لا يقع الا بعد
الا وغيره وبيد وبيد يختص به ولا يقع بعده الا ان المفتوحة حال
كونه غير مخرج في المعنى لعدم دخوله في الواقع في المتعدد المذكور
سواء كان من جنسه نحو جاءني القوم الا زيدا اذا عرف خروج زيد
عن القوم قبل الاستثناء بان يدل قرينة على ان المراد بالقوم ما عدا زيدا
او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ والمستثنى
المطلق وهو المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا
فيقسم القسمين والمراد هنا ما صدق عليه هذا المفهوم العام من افراد
القسمين لان المقام مقام بيان الاحوال وهي للافراد منصوب
وجوبا لمقابلته للمرفوع ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا احترازا
عما يكون بعد اخواتها فانه في بعضها نحو ورد في بعضها غير مفيد
بايجاب الكلام غير الصفة صفة الا او بدل منه فيد تحقيقي لان
الصفة لا يكون بعدها المستثنى وقوله بعد الا متعلق بمخرج كان
وهو قوله في كلام موجب او حال من ضميره على مذهب الاخفش
وابن البرهان فذكر عليه ايتثناء ادرك فيه المفعول فان على خبر كان
لان المعطوف على مقيد مقيد يشارك فيه لا محالة (فعلى هذا يكون المراد بالموجب
ما لم يكن استفهاما او نهيا ونفيا صريحا او مؤولا منه فلما رجل الا زيدا
وقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا اي لم يطيعوا تام اي مذكور فيه المستثنى
منه لكان محمولا على حسب العوامل ووجوب النصب فيه ثابت بالاستقراء

والمراد

اذ لو كان في غير الموجب اختير فيه البدل ولو لم يذكر المستثنى منه

وعلمه بوجوده والعامل فيه ما هو عامل في المستثنى منه عند البصريين
بتوسط الا التعلقه بالعامل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فتأبى المفعول
وعند المبرد والزجاج العامل الا لقيامها مقام الاستثناء به نحو جاءني القوم
الا زيدا او كان بعد الا مقدما على المستثنى منه ولو كان في غير الموجب فهو
معطوف على قوله في كلام موجب مقيد بقوله بعد الا كما عرفت وجه النصب
فيه ايضا الاستقراء وقد تقدم فيه البدل بتقديمه نحو ما جاءني
الا زيدا احد واعلم انه لا يجوز تقدم المستثنى على العامل والمستثنى
منه جميعا فاذا تقدم على المستثنى منه يتأخر عن العامل نحو ما جاءني
الا زيدا احد واذا تقدم على العامل يتأخر عن المستثنى منه نحو القوم
الا زيدا جاءني ولا يجوز الا زيدا جاءني القوم مخافة الرضي او كان بعد
الا منقطعا والناصب فيه الا لكونها بمعنى لكن كما مر نحو جاءني القوم
الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ والحق يحذف كثيرا وقد لا يحذف
نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي
وجعل سيبويه منصوبا بالعامل قبله كالمستثنى المتصل والحق مع
الجمهور لانه للاستدراك فلا مثل لكن فيعمل عمله كما مر في بحث العامل
او اذا كان بعد خلا او بعد عدا او حاشا كان تنبيها من اول الامر
على ان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها في الاستعمال الاكثر وهو
استعمالها فعلا او بعد ما خلا او ما عدا او ليس او لا يكون وينصب
المستثنى بعد هذه الافعال ليس على الاستثناء بل بهذه الافعال لكن
في خلا ينزع الخافض لانه لزم لازم نحو خلا منه او يتضمين معنى
جاوز وقد سبق ان الاستتار في هذه كلها واجب والمستتر اما
لاسم الفاعل من الفعل المتقدم او مصدره او بعض مضاف
او مطلق الا انه في ليس ولا يكون للمصدر ومحل الجمل النصب
على الحالية بتاويل المصدر باسم الفاعل في ما خلا وما عدا والظرفية
فيهما بتقدير مضاف اي في اي زمان خلو بعضهم او بلا تقدير ولا يبعد
ان يقدر الزمان في الجميع فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا
كما في مذ سافر فانه تقدير مذ زمان مسافر فيستغنى عن توجيه
التزام حذف قد بانه لكونه في مقام الا لم يحسن اظهاره لانه لا يدخل
على الا ويجوز فيه اي المستثنى الذي بعد الا وهو المتبادر والحكم

مخصوص به وبالنظر الى هذا كان ينبغي ان يذكر هذا الحكم قبل قوله او كان
بعد خلا الا انه اراد ان يجمع صور النصب فاخره **النصب على الاستثناء**
ويختار البدل اي كونه بدلا اشعر بانه مختار لان النصب مما نحن فيه
واذ كان موجودا كان اثنا **في كلام غير موجب** اذ في الموجب يجب النصب على
ما عرفت **وبمعرفة** الموجب يعرف غير الموجب **والمستثنى منه مذكور** وما
لم يذكر فيه يجيء **نحو ما جاءني القوم الا زيدا او الا زيد ويعرب** اي
المستثنى بعد الا **على حسب العوامل** اي على ما يقتضيه العامل بحسب
عامليته لا بحسب توسط الا **اذا كان المستثنى منه غير مذكور** ولما لم
يختص هذا الحكم بغير الموجب لم يقيده به لانه كما يكون في غير الموجب. **نحو**
ما جاءني الا زيد يكون في الموجب وان كان قليلا نحو **ندخل الجنة الا الكافر**
ويسمى هذا عند النحاة الاستثناء المفرغ بمعنى المفرغ له والمفرغ في
الحقيقة هو العامل **ويجري** في جميع معمولات الفعل الا المصدر المواكد
والمفعول معه وأول قوله تعالى ان نظن الا ظنا بالاذلنا عظيما نحو
ما ضربت الا انا وما ضربت الا زيدا وما ضربت الا زيدا وما ضربت الا يوم الجمعة
وما ضربت الا تاديبا وما كان قائما الا زيد وما كان زيد الا قائما وما
زيد الا نفسا وما جاء زيد الا راكبا **ويجري** في المبتدا والخبر ايضا نحو
ما قائم الا زيد وما زيد الا قائم **و** المستثنى **مخفوض** اي مجرور لكونه
مضافا اليه **بعد غير وسوى** بكسر السين في الاشهر وجاز ضمها مع
القصر **وسواء** بفتح السين في الاكثر وحاذ كسرها مع المد **و** بعد
حاشا والاولى اعادة بعد هنا ليدل على ان قوله **في الاستعمال الاكثر**
قيد فيه فقط وهو استعمال حرف جر وهو مذهب سيبويه ومن تبعه
والكوفيون فعليته الاعلى الشذوذ فعلى النصب به على انه فعل متعد فاعله
مضمر ومفعوله تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم
عمرا حاشا زيدا اي نزهه الله تعالى عن ضربه عمرا وقال الاخفش
تارة فعل وتارة حرف جر ويجيء اللام بعدها دليل فعليتها وقال
ابن مالك دليل اسميتها كالتنوين فهو مصدر بمعنى تنزيها وقال
الرضي فالاولى كونه مصدرا في جميع المواضع والجر للاضافة
وسقوط التنوين في حاشا لله لحمله على غالب الاستعمال **و** بعد
عدا وخلا في الاستعمال الاقل وهو استعمالهما حرف جر فكثر النصب

بعدها

بعدها كما تقدم ولا اعراب للحروف واعرب سوى وسواء النصب على الظرفية ابدا
لانهما بمعنى مكان في الاصل ثم استعيرا لمعنى البدل ثم الاستثناء وقال
الكوفيون يجوز ضرب وجهها عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا
كما في قوله فلما صرح الشر وامسى وهو عريان ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا اي غير العدوان **واصل غير ان يكون**
صفة لدلالته على ان مبهمة وصفة معينة وهي المغايرة وكثر
استعمال هذا نحو جاءني رجل غير زيد **ويحمل** على خلاف الاصل
على الا بنقله الى معناه لمناسبة بينهما لدلالتهما على مغايرة شيء لشيء
مستعملا **في الاستثناء ويعرب** فيه **كاعراب المستثنى بالا على التفصيل**
المذكور فيه من وجوب النصب وجوازه واختيار البدل والاعراب على
حسب العامل لان اعرابه كان لمدخوله انتقل منه اليه لاسميته فلما كان
اعرابه مدخولم وجب نصبه في كلام موجب تام او مقدما او منقطعا
وفي غير موجب تام يختار البدل الابدا وفي غير تام يعرب على حسب
العامل نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني
احد غير حمار وما جاءني غير زيد **واصله الا** اي الراجح الكثير فيه
معنى **الاستثناء** ولذا كثر استعماله فيه **ويحمل على غير**
في الصفة لمناسبة المذكورة **اذا تعذر الاستثناء** المتصل والمنقطع
لعدم بقلومية دخول المستثنى وعدم دخوله في المستثنى منه
ولا بد فيهما من المعلومية والاحرف لا يقبل الاعراب **فيكون ما**
بعدها صفة لفظا باعراب استحقه الا فالصفة في التحقيق
الا لامدخولها فلذا لم يلزم المطابقة بينه وبين موصوفه **لا مستثنى**
كان فيهما اي في السماء والارض **الهة** جمع اله منكر لا يدل على
عدد محصور **الا الله لفسدتا** اي لخربتا عند الانتظام اي
غير الله فحمل فرفع ويكون في المعرفة ايضا مثل جاءني الا زيد
حيث لا عهد ولا استغراق فلا يدل على الدخول ولا على عدمه
فيتعذر الاستثناء **ويكون** في غير الجمع **نحو** جاءني رجل غير زيد
وقد يكون في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد **و** المنصوب
التاسع خبر باب كان اي الافعال الناقصة دلت على معنى

اول صفحا عن ذنب ذي هفوة وذل القوم اضراب
على الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا

القرب اولم تدل وامره اي امر خبر باب كان كامر خبر المبتداء في اقسامه واحكامه
وشرائطه ويجوز تقديمه معرفة اذا وجد الاعراب لفظا في احد المعمولين
لعدم الالتباس بخلاف خبر المبتداء لاتحاد اعرابهما فلا بد فيه من قرينة
نحو بنونا ابنوا ابنائنا بتقديم الخبر لان المقصود الاخبار ببنوة بني
الابناء وفي نحو زيد المنطلق لا يجوز لعدمها ويجوز حذف كان
كثيرا استعمالا دون غيره لعدمها عند قيام قرينة نحو الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله
وهو كون كان بعد ان معلوما فاعلم بظهور مرجعه او بذكره
كان تقول ان عملهم خيرا وقد يقال يجيء ان بعده اسم يصح فيه تقدير
ظرف والا فيتعين فيه النصب نحو اسير كما ان والجبا فرا كب.
فانه يتعين فيه نصب الاول ان كنت والجبا فا راكب بعده فاء
بعده اسم اربطة اوجه نصب الاول ورفع الثاني كما ذكر وهو
اقوى لقلة الحذف اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وعكسه نحو
ان كان في عمله او مع عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف
الوجوه لفقد العلة المذكورة ونصبهما اي ان كان عمله خيرا
فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وقد
يزيد الوجوه على الاربعة اذا رجع ضمير كان الى مصدر متقدم نحو
الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف بجرهما على الحذف
وابقاء المجرور مجرورا وهذا شاذ ونادر ولذا لم يتعرض له في المتون
ويجب الحذف ان فسر كان نحو ان خيرا يكن فسهل او عوض
عنها ما الزائدة نحو اما انت منطلقا انطلقت بكسر الهمزة اي
ان كنت ويجوز فتحها بتقدير لان كنت والمنصوب العاشر
اسم باب ان اي الحروف المشبهة بالفعل قد اخر في الترتيب
حيث جمع بين منصوبات الحروف واخرها لضعف عاملها وقدم
منها معمول ما هو مشبه بالفعل التام ثم معمول ما يشبه بالمشبهة
به لان فرعها فيهما شدة اتصال ثم ذكر معمول ما هو مشبه
بليس من الافعال الناقصة على ان لا النفي الجنس راجع على لا يهمني
ليس بل على ما لاختصاصه ببعض اللغات دونه وهو كالمبتدأ اي
لكن يصح ان يقع نكرة محضة ولو مع تنوين الخبر ولا يجوز

حذفه

حذفه بخلاف المبتداء الا لضرورة الشعر ولا بد من استثناء ضمير الشان
فانه يجوز حذفه اذا الم يله فعل صريح ذكره في الامتحان والمنصوب الحادي
عشر اسم لا النفي الجنس ولما بعد لا هذه ثلاثة احوال نصب وفتح ورفع
فالمتحبه ان ما سمي بهذا العنوان ما يكون له عمل فيه مع نفي الجنس
وهو المنصوب والمفتوح واما ما هو مبتدأ فلا وجه لتسميته به نحو
لا غلام رجل جالس عندنا وقد من ولا رجل في الدار وستجيء
يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم
ولا يحذفان معا لئلا يلزم الاجحاف واما نحو لا في جواب هل قام زيد
فليس هذه بل قام مقام الجواب وهو له بعم نحو لا عليك اي
لا بأس عليك والمنصوب الثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين
بليس وهو مثل خبر المبتداء في كونه مفردا وجملة ولزوم الفائدة
في الجملة وغير ذلك الا ما خص به والمنصوب الثالث عشر
ثلاثة عشر المضارع الداخل عليه احدى النواصب الاربعة من
نحو لن يضرب ولن يضربا ولن يضربن واما المجهول المجرور
من انواع المجهول بالاصالة فاثنان من النوع الاول
المجرور بحرف الجر وقد من بيانه في بحث حروف الجر والنوع
الثاني المجرور بالاضافة مضوبة او لفظية ولا يجوز تقديمه
اي المجرور بالاضافة لانه كالجزء الاخير من المضاف لانه من حيث
انه مضاف لا يتم الا بالمضاف اليه او اقتضى اتصاله به شيء وطافته
كما مر ولا تقديم معموله على المضاف لانه اذا لم يجز تقديمه فمعموله
اولى لانه تابعه وقد عرفت فيما تقدم ان الحال من المضاف اليه
بالاضافة اللفظية يجوز تقديمه عند البعض الا انه ليس
مما نحن فيه لان الكلام في المضاف اليه ومعموله ثم ان عبارة
المتن هكذا ولا يجوز تقديمه ولا معموله باسقاط لفظ تقدم من
جانب المعطوف وظاهره يخالف مذهب العلماء البصرية لان
الظاهر ان العطف على الضمير المجرور فيجب اعادة الجار فاضطر
الى التحمل اما كلهم على مذهب الكوفيين من انه لا يلزم اعادة
الجار او لحذف المضاف وابقاء المضاف اليه على الجر على الشذوذ
مثل يريد الاخرة بالجر والعطف ليس على الضمير بل على المضاف

والمعطوف المضاف المقدر او بانه منصوب معطوف على الضمير لكن من حيث
انه مجرور بالاضافة بل من حيث انه مفعول التقديم كما في قوله تعالى تساءلون
به والارحام على قراءة النصب على بعض الوجوه او مرفوع معطوف عليه ايضا
على انه نائب الفاعل او على تقديمه بحذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه في كل وقت الا وقت ان يكون المضاف لفظ غير فيكون تقديم
معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب لاضارب لان فيه معنى النفي حتى يؤكد بلا كما في قوله تعالى غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وما بعد لا يعمل فيما قبلها ومن ثمة لم
يجز انا زيدا مثل ضارب بخلاف اطلق جواز التقديم على الفبر في عامة
كتب النحو لكن في مغني اللبيب ما يدل على خصوصه بصوره
جواز قيام لا مقام غير قال ولو قلت جاءني غير ضارب زيد المرجح
التقديم لان لا لا يحل مكان غير والحق ما قاله الجمهور لان اعتبار
شيء مع شيء لا يلزم ان يكون في الوجوه كلها ولا يجوز الفصل
بينهما اي المضاف والمضاف اليه بشيء في السعة غير
ما سمع من العرب فيجوز الفصل به ولا يقاس عليه
اي على ما سمع اي لا يجري القياس عليه فما لم يسمع والمسموع
مفعول المضاف مصدرا او غيره وظرفه والجار والمجرور والقسم
كقراءة ابن عامر زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم
بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة فلا تحسبن الله مخلف
وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله ترك يوما
نفسك وهواها سعى في دارها وقوله عليه السلام وهل
انتم تاركوا لي صاحبي ونحو هذا غلام والله زيد قال الرضي
الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور غير بين وبقيدهما
عندي قليل ولا يجوز الفصل بينهما بشيء في الضرورة الا
بالظرف كقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل
وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة قالوا ما ثبت
في القراءات من الشواذ والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه
بالظرف والاكثر ان يورد الكلام بجميع اجزائه حتى المضاف و
قد يحذف المضاف بقرينة واحدا او اكثر فيقوم المضاف اليه

الاخير

الاخير مقامه نحو قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر
حافر فرس الرسول فيعطى اعرابه للمضاف اليه وهو اي اعطاء الاعراب بعد الحذف لقيامه مقامه
نحو قوله تعالى واسئل القرية اي اهل القرية وقوله تعالى يريد القلب في الاستعمال
الاخرة على قراءة النصب وقد يبقى المضاف اليه مجرورا بقاء على النذور في الاستعمال والشذوذ وذهب القياس
نحو قوله تعالى يريد الاخرة بجر الاخرة على قراءة اي
الاكثر ذكره ويبقى المضاف على حاله وصفته حتى يكونه مضافا
من التجرد عن التنوين ونائبه ان عطف عليه اي على المضاف
ما اي اسم من الظروف او غيره اضيف الى مثل المضاف اليه
المحذوف من الاول فيكون الاعلم اضيف الى مثل المضاف اليه
على حاله ولم يعد ما حذف لاجل الاضافة ولم يبن نحو قوله يا من
رآى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد اي ذراعي
الاسد العارض الهمة السحاب اسر به اي اكون مسرورا بالعارض
فكان الاصل بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد قبل ذراعي الاسد
كوكبان بيّن ان ينزلها القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازل
القمر ونحو جئت قبل وبعد زيد او كرر المضاف خالكونه
مضافا الى مثل المضاف اليه المحذوف نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم بالنصب
لانه لما دل عليه كان كانه لم يحذف فلم يبن ولم يعوض عنه التنوين
هذا مذهب المبرد وقال سيبويه ان تيم الاول مضاف الى عدي
المذكور والثاني تكرير الاول وجاز الفصل به عنده بين المضاف
والمضاف اليه لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار
كان الثاني هو الاول وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا
يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير لما اراد عمر النهي ان
يتجوه قال اي لا قاصر لكم وانتم ضعفاء لو هجاكم احد لا يوجد لكم
من ياخذ بايديكم فتبقون تحت الهجاء اولا ابا لكم انتم اولاد
الزنا مستحقون الهجاء لا تتركوا عمر يتجوني فيلقينكم في مكروه

من قلبي بعين هجاه لهم والا اي وان يعطف عليه ولا يكرر كذلك فينون
المضاف عوضا عنه اي المضاف اليه لعدم ما يجعل المضاف اليه كالمذكور
ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير وليس غير وليس كل
ما لا يكون هذه يحذف منه المضاف اليه وينون بل هو مخصوص
بكل وبعض واذ واوان واي نحو قوله تعالى وكلا اتيناه ورفعنا
بعضهم فوق بعض ونحو حينئذ ويومئذ اي كل واحد وحين
اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا فاذا قطع كل وبعض عن الاضافة
فالاكثر تعويض التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه
وقد ينصب كل على الحال نحو اخذ المال كلا لكونه في صورة المنكر وان
كان معرفا حقيقة لكونه بتقدير كلية وان كان المضاف غاية وهي
تمام الجهات الست وقد سبقت في بحث حرف الجر واغا سميت غاية لان
كان بالمضاف اليه فلما حذف صارت غاية يتم الكلام بها وحسب
عطف على غاية ولا غير وليس غير وهذه مشابهة للغاية وغيرها
في الابهام منويا فيها اي في الاشياء المذكورة من الغاية وغيرها
المضاف اليه عوض ولو كان منسيا اعرب المضاف مع التنوين نحو
رب بعد كان خيرا من قبل وكل عوض نحو فساغ الى الشراب
وكنت قبلا كاد اغص بالماء الفرات اي قبل هذا اليوم وبني
المضاف على الضم اما البناء فلشبهه بالحرف في الاحتياج واما الضم
فلحيز النقصان باقوى الحركات ويؤنث المضاف بتانيث المضاف
اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف وكان المضاف بعضه او كبعضه
نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليمامة وقد لا يذكر
لتذكير المضاف اليه نحو طلعت رؤية الفكر ما يؤول الامر معين
على اجتناب التوالي ويضاف الشيء باو في ملابسة نحو كوكب الخرقاء
وقد يضاف للموكد الى المؤكد نحو لقيته يوم يوم وليلة
ليلة واما المعمول المجزوم من اقسام المعمول بالاصالة فعمل
مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل
في المضارع فان كانت الجوازم من غير كلم المجازاة لا تقتضي شيأ
من الشرط والجزاء وهو اربعة احرف لم ولما ولام الامر ولا النهي
فان كانت كلم المجازاة اي كلما تقتضي الجزاء حرفا وهو ان او اسما

وهو

وهو ما عداه من احد عشر تقتضي شرطا وهو الجملة الاولى من الجملة
الشرطية وجزاء وهو الجملة الثانية منها والشرطية المجموع المركب
منها نسبت الى الاول وقدم وجه التسمية وانما تقتضيهما لا انها
الجزم للتخفيف لطول الكلام اعلم ان كلم المجازاة لا يكون شرطها
الا فعلا والجزاء يكون فعلا وجملة اسمية فان كانا اي الشرط
والجزاء اي صدرهما مضارعين بلا لم ولما لانه لو كان منهما فالجزم
بهما وهو الاصل في الباب الاتحاد اللفظي والمعنى او الاول
اي الشرط فقط عطف على الف التثنية للتشريك في الخبر اي كان
الاول مضارعا والثاني غيره ماضيا او غيره قال الفاضل العصام
كون الاول مضارعا والثاني ماضيا يستلزم ان لا تاثير لاداة الشرط في الاسم
باخراجه عن معناه مع عدم تاثيره في الاول وكذا لم يوجد في الكلام
التقديم بل قال البعض لم يجئ الا في ضرورة الشعر والمراد من البعض صاحب
المغني وقال شارحه الدماميني هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص
بالشعر قوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقال
بدر الدين في رسالته المسماة بشرف البدر بضياء ليلة القدر الصحيح
الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام افصح الفصحاء وكثرة صدوره عن
نحو الشعراء ولقلة المصد اختاره فاطلق كلامه بغير فاء صفة لمضارع
باعتبار الثاني منهما اي كائنا المضارع الثاني من المضارع عن بلا فاء
لانها منافية عن الجزم المضارع بل المحض ويرجح الجملة ولا يخفى
ما في العبارة من الفصل بين الموصوف والصفة باجنبي وانها م
خلاف المراد فالجزم بها لفظا او تقديرا او محلا في المضارع واجب
لوجود الجازم وقابلية المحل وعدم المانع نحو ان تخلص تنج
وان تهمل فانت ناج ونحو ان تمد تمد ونحو ان تنصرني تنصرني
وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا وهذا الوجه
اصل بعد الصورة الاولى كما اذا كانا ماضيين جاز الجزم
الاكثر لوجود المقتضي وصلاحية المحل والرفع في الثاني
الماضي الغير المجزوم لفظا بل محلا نحو ان اتيتني اكرمتك او آتيك
وليس اضربك في قولك اضربك ان ضربتني جزاء بل الجزاء محذوف

يدل عليه اضربك عند البصريين لان الجزاء لا يتقدم على اداة الشرط لوجود صدارتها
فوجب الرفع لعدم جزائيته وعند الكوفيين جزاء لفظا ومعنى لم ينجزم ولم يصدر
بالفاء لتقدمه فاضرب جواب معنى اتفاقا لتوقف مضمونه على وجود الشرط ولذا
لم يحكم بالاقرار في ذلك على احد اذا دخلت الدار وكذا اذا توسط الشرط بين
اجزاء الجزاء والمعنوي نحو اضرب ان ضربني زيدا وان كان الجزاء ماضيا والشرط ماض
ايضا او مضارع اي جملة صدرها ماض متصرفا احتراز عن غير المتصرف بمعنى
المضارع صفة بعد صفة لماضيا اي ليس بمعنى نفسه او مضارع منفيا بلم او لما
لان اولا او ما ويجيء حكمها فلا يجوز دخول الفاء فيه اكتفاء بالربط المعنوي للتأويل
باداة الشرط معناه الى الاستقبال والجزم فيهما محلي اذا الاول مبني والثاني مجزوم بغير
اداة نحو ان ضربني ضربت او لم اضرب او ما اضرب وان كان الجزاء جملة اسمية تقدم
المصدرة باداة الاستفهام ويجيء الكلام عليها او جملة ماضية بالتشديد كما في الامرية
اي منسوبة الى الماضي بان يكون صدرها ماضيا او بالتخفيف فوصف الجملة بالماضية
وصف بحال جزئها غير متصرفة وصف الجملة به وصف بحال جزئها الاول اي غير
متصرف صدرها او بمعناه والظاهر انه معطوف على غير متصرفة والضمير راجع
الى الجملة جملة ماضية بتاويل المذكور فوصفها به وصف باعتبار صدرها اي جملة
ماضية صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع ويجوز عطفه على ماضية بتقدير او ماضيا
بمعناه على ان الموصوف مقدر وفي بعض النسخ او ما بمعناه فيحتمل ان يكون
في الاصل ماضيا فسقط من قلم الناسخ الاول ما سقط وبقي ما بقي او ما موصولة
عبارة عن الماضي فلا بد ح اي حين اذا كان الجزاء ماضيا بمعناه جملة متوضئة
من قد ظاهرة او مقدرة لانها للتحقيق مضمون مدخولها فاذا دخلت
على الماضي تحقق معناه فيكون نصا على كون الماضي بمعناه او مضارعا
اي جملة صدرها مضارع لم يقل مضارعية ليظهر اتصافه بقوله مقترنا
بالحال بالسين او سوف او لن او ما لان الاقتران بهذه صفة المضارع
لا الجملة او جملة فعلية انشائية كالجملة الامرية اي المنسوبة الى
بان يكون صدرها امر او النهيية اي المنسوبة الى النهي والاستفهامية
اي المنسوبة الى الاستفهام بان يكون فيها معنى الاستفهام قال الرضي واذا
كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية
لم يدخل الفاء لان الهمزة يجوز دخولها على ادوات الشرط فيقدر بعد ما عليها نحو
ان اكرمتك انكرمني كما تقول ان اكرمتك تكرمني قال علي كرم الله تعالى وجهه
فان فعل الله ذلك بكم انتم منون ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام
على الهمزة لانها الاصل كقوله تعالى قل ارايتكم ان اتيكم عذاب الله

بغتة

فلا بد ح

جهرة

بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون وقوله تعالى قل ارايتم ان اخذ
الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله ويجوز دخول الفاء
فيها لعدم عراقتها قال الله تعالى ارايتم ان كنت على بينة من ربي واتاني منه
رحمة فمن ينصرني من الله ان عصيته هذا كلامه وساعده فيه عصام
الدين فيجب حمل كلامه فيه على بيان اقسام الانشائية لا بيان اقسام
الانشاء التي يجب فيها الفاء والدعائية اي المنسوبة الى الدعاء اي
الذي استعمل في الدعاء وان لم يكن انشاء في الاصل والتمنية والعرضية
والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه اي في الجزاء لعدم قائمية اداة
الشرط فيه وهو قلب معناه الى الاستقبال لوجود الاستقبال قبل دخوله
او عدم وجوده بعده فلم يوجد الربط المعنوي فاحتيج الى الربط
اللفظي وهو الفاء فيه سماعا وقد يجيء مع الجملة الاسمية اذا
موضع الفاء لدلالته على المبادرة كالفاء وقد سبق المجزوم في هذه
المواضع هو الجملة نحو ان ضربت فانت مضروب مثال الاسمية
ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء مثال الفعلية
المتصرفة من الفعل الناقص و فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا
شيئا مثال لها من افعال المقاربة وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل و قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اي فقد صدقت مثال لماضي بمعناه ومن خصائص كان عدم
تاويل اداة الشرط معناه الى الاستقبال الا قليلا يحتاج الى قرينة
وتقلب غيره الا قليلا كذا في الرضي وان تعاسرتم فسترضع
له اخرى مثال المقرون بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا
فلن يقبل منه مثال المقرون بلن ونحو ان ضربك زيد فما تضرب به
ونحو ان ضربك زيد فاضربه او فلا تضربه او فهل تضربه وان
تكرمني فيحمدك الله ونحو ان جاءك زيد فليته يكرمك او فالا تكرمه
او فهلا تكرمه وان كان الجزاء مضارعا بغير ها اي بلا هذه الاحرف
المذكورة مثبتا او منفيا بلا اي سواء كان مثبتا او منفيا بها فيجوز
الفاء لضعف التاثير في المثبت لانه يحتمل الاستقبال قبل دخول الاداة

سورة الطلاق
سورة آل عمران

هن

ولا وان كان للاستقبال لكنه قد يرد عنه نحو حبذا بلا مقرونا مع الرفع
رفع المضارع لان الفاء مانع عن الجزم ويجوز حذفه مقرونا مع الجزم
نظرا الى وجود الناصب في الجملة لانها خلصته للاستقبال نحو ان تقربه
اضرب بالجزم او فاضرب بالرفع او لا اضرب او فلا اضرب مذهب
سيبويه ان كل فعل قابل للجزم فرفعه بتقدير المبتدا امثل فمن يؤمن
بربه فلا يخاف اي فهو لا يخاف وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه
الرضي والمصنف اعلم انه لا يدخل شيء من النواسخ على كلمة الشرط ولا
حرف النفي الا كلمة لا فلا يقال ما ان ضربني ولا ما من ضربني ضربته وانه
لا يجوز الفصل بينهما اداة الشرط وفعلها بشيء الا الا اولم في المضارع فلا
تقول ان لن يضرب او سيضرب او قد فعل وانه لا يجوز وانه لا يجوز
جعل الانشاء شرطا وانه قد يدخل الواو على ان ولو المستعمل في معنى
ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان نقيض الشرط اولى بجزائه منه
نحو اكرمه ولو شتمني عائشم بعيد عن الاكرام ونقيضه وهو للمدح اولى
بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فقيل الواو اعتراضية وقيل
عاطفة على نقيض الشرط اي اكرمه ان لم يشتمني وان يشتمني وقيل
للحال والمعنى اكرمه والحال انه يشتمني فرضا وفقد يراد هذا اهـ
البحث من المعمول بالاصالة والآن نشرع في المعمول بالتبعية
فنقول واما المعمول بالتبعية اي الذي عمل فيه بسبب تبعيته للمعمول
بالاصالة ولانفهام ذلك من عبارته لم يعرفه فخمسة اي فانواع
خمسة بالاستقراء والمناسب لتعبيره عن المعمول بالاصالة بالاول ان نقول
هنا والثاني ولكن لبعده عن الاسلوب ولا يجوز تقديم شيء منها
اي من الخمسة على متبوعها في السعة وفي ضرورة الشعر يقدم المعطوف
نحو عليك ورحمة الله السلام والتاكيد المعنوي نحو نبئت بها
قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر وعاملها اي الخمسة
عامل متبوعها هذا مذهب سيبويه اما الصفة والتاكيد وعطف
البيان فلانها انما جيء بها لمعنى في متبوعاتها فكانت معها كشيء
واحد فاعتبر انحاد العامل واما البدل فلما كان المبدل منه في حكم
المسكوت عنه صار كان العامل دخل عليه واما المعطوف فلان
كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول هو القياس ووافقه فيه
المبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب خلافا لمن خالف

واعرابها اي الخمسة كاعرابه اي المتبوع ولو موهوما نحو لست ناتما
وذاهب بالجر عطفا على نائما التوهم الجر به لكثرته فيه بالباء النوع الاول
من الانواع الخمسة الصفة وهي اكثر متابعة واستعمالا واوفر فائدة
ولذا قدم وهي تابع يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على معنى كائن
في مدلول متبوعه خرج به جميع التوابع والحال ليس داخلا في الجنس
فلا يحتاج الى اعتبار قيد لاخراجه ويدخل الوصف بحال المتعلق نحو جاءني
رجل من علامه فانه يدل بهيئة تركيبه مع الموصوف على معنى فيه وهو
كون من العلماء كونا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة الى الموصوف
وبما عرفت ان الحال غير داخلة في التعريف فذكره لبيان مدلول الصفة
بحيث يتميز عن مدلول الحال ولو لم يخرج مثل اعجبني زيد علمه او وعليه
وجاءني القوم كلهم لخرج بمطلقا اذ دلالة على معنى في متبوعه مقيدة
بزمان النسبة لكن قيل يخرج من التعريف الوصف لكشف معنى الموصوف
نحو الجسم الطويل العريض العميق فان المقصود منه بيان معنى الجسم
لا الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود
فيه تاكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ويجوز تعددها
اي الصفة لانه لا مانع من اجتماع اوصاف متعددة في موصوف واحد
نحو جاء في الرجل العالم الفاضل الحبيب المهيب ويجوز وصف
النكرة الحقيقة او الحكمية كالمعرف بلام العهد الذهني او الاضافة للعهد
الذهني فالواو بوصف ذلك المعرف بكل نكرة دلت على صفة وبكل جملة
لكن خص الرضي الجملة بجملة صدرها مضارع مثبت مثل ولقد
امر على اللئيم يسبني والنكرة بنكرة يمتنع دخول اللام عليها نحو
جاءني رجل مثلك او خير منك بالجملة لكونها نكرة حتى تؤول
بها نحو جاءني رجل ابوه عالم يؤول بعالم ابوه ولدلالتها على معنى
في المتبوع كالمفرد الجملية وهي التي يمكن ان يقال لقائلها صادق
او كاذب لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد فاذا قلت
جاءني رجل اكرمه فكانك قلت مقول في حقه اكرمه اي مستحق لان
يؤمر بالكرامة قال سعد الملة والدين التفتازاني في شرح التلخيص

نائما

وفيل يدل دلالة مطلقة

الخبرية

لانها نكرة لان الموصوفة والنكرة لا تكونان الا موجودين لانه اذ دل على ذات معلومة فمعرفة والا فنكرة والدلالة على الذات لا تكون الا للمفرد

ورجال كثير نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امرأة صالحة ورجلان عالمان ورجال
عالمون او عالمة ونساء مسلمات او مسلمة والثاني اي الوصف بحال للتعلق
يتبعه في الاولين من السبعة المذكورة فقط التعريف والتنكير دون
الخمسة الباقية وقد علم حاله بالنسبة اليها في بحث الفاعل نحو جاءني
رجال راكب غلامهم وامرأة راكب غلامها ورجل راكبة جاريته ورجلان
راكب غلامهما ورجال راكب او راكبة غلمانهم ولما توقف معرفة التبعية
وعدم التبعية في الاشياء المذكورة على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والتثنية
والجمع والمذكر والمؤنث وسبق ما عدا المعرفة والنكرة اراد ان يبينها فقال
والمعرفة قد مر لها تعريفها لكون مفهومها وجودها ما اي اسم وضع وضعا
من دنيا او وكليا لشئ متلبس بعينه اي بذاته المعينة من حيث انها معينة
وهذه الحيثية مدار الفرق بين المعرفة والنكرة فرجل موضوع لمفهوم الهين
بلا اعتبار تعينه انه معين بهذا فرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين
اسامة واسد والنكرة ما اي اسم وضع لشئ متلبس لا بعينه اي
غير معين على رأي الرضي لان النكرة عنده موضوعة لفرد غير معين
من افراد الجنس وللجنس من غير اعتبار تعينه على ما رجحه السيد
السند وهي على هذا موضوعة للماهية واعتبار الفرد من خارج
مثل التنوين فرجل موضوع للماهية الرجلية والافراد يدل عليه
التنوين ثم اراد بيان انواع المعرفة فقال والمعرفة ستة انواع
المضمرات وهي ثلاثة انواع لانه اما موضوع لشخص مخاطب
متكلم معين وهو ضمير المتكلم مطلقا او لشخص مخاطب معين وهو
ضمير المخاطب او لغائب معين متقدم ذكره ولو رتبة او يفسره
كما اذا دل المقام عليه كما في قوله تعالى انا انزلناه اي القرآن بدلالة
المنزل ليس الا القرآن هذا على راي المحققين من المتأخرين قالوا
ان انواع الوضع الموجودة في الخارج ثلاثة جزئي وهو الوضع
لشخص بملاحظة ذلك الشخص وهو وضع الاعلام وكلي وهو
الوضع لمشخص باعتبار ملاحظة امر كلي عام ولا بد
في هذا القسم من تعدد الموضوع له كما اذا اراد الواضع وضع انا
مثلا بلاحظ او لا مفهوم متكلم يحكي عن نفسه ثم يضع لكل متكلم
من افراد ذلك المفهوم فالوضع كلي عام لكونه بملاحظة ذلك العام
والموضوع له مشخص لكونه كل مشخص من مشخصات ذلك المفهوم

والرجل موضوع لهذا المفهوم المعين من حيث هو معين صح

وتبعه الفاضل العصام ان الصفة اذا كانت جملة لا تكون الا خبرية والخبر يكون
خبرية وانشائية لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف
الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجئ بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه
عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة
متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره والانشائية ليست كذلك
فوقوعها صفة انما يكون بتقدير القول والاسناد الخبر لافادة نسبة غير معلومة
للمخاطب حقيقة او تنزيلا وهي كما يحصل بالخبرية تحصل بالانشائية ويلزم
فيها الضمير الراجع الموصوف لان الجملة لما كانت مستقلة لم تقتض الارتباط
بما قبلها فاحتيج الى رابط يربطها بما قبلها لئلا ترى اجنبية والتزم فيها الضمير
دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها نحو جاءني رجل
قام ابوه وقد يحذف الضمير لقرينة نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس
اي فيه ويوصف مرفوعه قوله بحال الموصوف او ضمير مصدر اي يقع الوصف
بحال الموصوف اي ما جعله المتكلم حالا وصفة له ولو يجوز الا ما هو حال
وصفته في نفس الامر فنحو جاءني رجل حسن من هذا القبيل وان كان الحسن عطوا
منه وكزيد حسن الوجه بالنصب او الجر لا الحسن وجهه وصاح نهاره
و يوصف بحال متعلقه اي ما جعله المتكلم حال المتعلق وان كان بحال حال الموصوف
في نفس الامر فنحو جاءني رجل حسن قده وحسن وجهه وصاح نهاره
من هذا القبيل لا حسن الوجه بالنصب والجر لان فيه ضمير الموصوف بخلاف
ما قبله ولما اختلف القسمان في بعض الاحكام اراد تفصيلهما وبيان احوالهما
فقال فالاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في سبعة
اشياء يوجد في كل تركيبه ثلاثة وينتفي اربعة وقد سبق ان اعراب
المفعول بالتبعية مثل اعراب المتبوع والاعراب ثلاثة فالتبعية في عشرة
في التعريف والتنكير وقد سبق ان الجملة في حكم النكرة فاذا كان الموصوف
معرفة او نكرة فالصفة مثله وقس على هذا حكم الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لكن التبعية في الجملية والتانيث اعم من ان
تكون حقيقة او حكما فنحو رجال عالمة تابع لمؤنث تاويلا اي جماعة رجل
وما يستوي فيه المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع تابع للمذكر
في التذكير وللمؤنث في التانيث وللمفرد في الافراد نحو رجل جريح وامرأة
جريح ورجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل بلفظ المصدر

يحتمل ان يكون تفسيرا للاحتمالين معا

موجود في بحال تركيب اربعة وتنتفي ستة فافهم لله در من حرره

العام ووضع لام كلي بملاحظة ذلك الامر الكلي كما اذا تصور مفهوم الحيوان
الناطق ووضع باذائه الانسان فالوضع والموضوع له كلي عام ووضع
انواع المعرفة والحروف من قبيل القسم الاول من الواضع الكلي الا العلم فان
وضعه جزئي كما عرفت وقال المتقدمون من المحققين وضع الانواع
المذكورة من القسم الثاني منه مثلا اما موضوع لمفهوم متكلم يحكي عن
نفسه بشرط استعماله في جزئياته المشخصة وعلى هذا يلزم ان لا يستعمل
الا مجازا وهي اربعة اقسام باعتبار النظر الى ما قبلها اتصالا او انفصالا اولى
اعلاها القسم الاول مرفوع متصل قدمه لانه لا يكون الا عمدة وقد سبق
اصل ولذا لا يجوز الانفصال الا عند تعذره والاتصال في بحث الفاعل
والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو اي المرفوع المنفصل هو هي هما
للتثنين ولذا ذكر بعد المفردين وقبل الجمعين وهما هم هن للغيب انت انت هما
بفتح التاء انت بكسرها انتما كلهما انتم انتن للخطاب انا نحن وابتدأ او
بالفاء لرعاية النوق ومن بدأ بالمتكلم نظر الى اصالته والتنزل والقسم الثالث
ضمير مشترك صورة بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يقع بينهما
الا بعاملهما فان ناصبا فمنصوب نحو ضربني بي ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا وان
انهما انهم انهن انك وانك انكما انكم انكن انني اننا ويجوز اني وانا
بلا نون الوقاية وبحذف نون ان وان جارا فمجرور نحو له الى آخره
وان محفلا لهما فمحفل لهما ولذلك اختلف في نحو الضارب وضاربه
فسيبويه يجعله في الاول منصوبا كما لو وقع اسم ظاهر مقامه والمبرد
والزمخشري والمجرد في احد قوليه مجرورا وفي الثاني بالعكس
والاخفش يجعله منصوبا ولما اتحد لفظا المنصوب المتصل والمجرور
المتصل جعل الاقسام اربعة ومن نظر الى اختلاف العامل جعلها خمسة
وجعل المثنى لاقسمين مستقلين منصوب متصل ومجرور متصل
والقسم الرابع منصوب منفصل وهو ايا اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياكما اياكم اياكن اياي اياي اياي مذهب سيبويه
ان الضمير اياه وما في آخره حروف على هيئة الضمائر المنصوبة
تدل على التأكيد المجرد لان اياه مشترك بين المعاني الكثيرة ومذهب

الخليل

الخليل والاخفش ان اياه مضاف الى ما اتصل به وهذا في غاية الضعف اذ
لا يقتضي الضمير وقال السيرافي والزجاج الضمير هو اللواحق واياه مضاف
اليها وقال بعض الكوفيين ان اياه عماد الضمير وارتضاه الرضي فعلى
المذهبين الاخيرين لا وجود للضمير المنفصل الا في المرفوع وقال الفاضل
العصام والاظهر ما قيل ان هذه الالفاظ بكمالها ضمائر وان لم يوجد
لمعان كثيرة ابعد والنوع الثاني من الانواع الستة العلم
الاعلى واحد معين حقيقي كما في العلم الشخصي او اعتباري كما في العلم
الجنسي بوضع واحد وهو قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس وهو ما وضع
عن سائر المفهومات وقال ابن الحاجب والشيخ الرضي ان العلم الشخصي
معرفة اعتباري محض كعدل عمر نحو اسامة والنوع الثالث اسما الافعال
عينا ونيابة فيما اذا كان الجنس مفيدا نحو صه ومه فيما اذا كان الجنس
وقد عرفت ان وضعه كلي باعتبار امر عام والموضوع له كل جزئي
مشخص مما يتناوله الامر العام مثلا اذا وضعه الواضع لكل مذكر
مشار اليه بالاشارة الحسية بملاحظة مفهوم المشار اليه المفرد المذكر
المحسوس وجعله آلة لوضعه وهي مبتدأ وخبره ذا مع ما عطف
عليه او خبره محذوف اي ما سيذكر وذا مبتدأ خبره للمذكر
المفرد وعلى الاول خبر مبتدأ محذوف اي للمذكر ذا وهي مبتدأ
وذا مبتدأ ثان والخبر منها ولمثناه خبر مذوف اي هي هذا وهي مبتدأ
لتقدمه رتبة او ذان في الرفع مبتدأ ولمثناه خبره قدم عليه ليكون
الضمير او جوب المرجوع او منها متعلق بمقدر وذين في النصب والجر
تا بقلب الذال تاء اذ العادة في الفرق بين المذكر وللمؤنث
التاء ولذا جعل اصل البواقي من صيغ المؤنث وتي بقلب الالف ياء للفرق المذكر اذ قد يفرق بينهما بالياء
نحو نفس بين وقيل هو الاصل لبقاء بعض حروف المذكر فيه
وفي بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق وته وده بقلب الياء هاء
ساكنة في الوقف والوصل او مكسورة بلا ياء وكانه اراد بهما هاتين
اللغتين واكتفى بالاشارة عن التصريح وتهي وذهي بالياء وذات بالحاق التاء
لم يذكرها لقلة استعمالها ولمثناه اي المؤنث تان رفعا وتين
نصبا وجرا وهذا من دلائل اصالة تا ولجمعها اي المذكر والمؤنث

اولاء مدا وقصرا ويكتب الواو بعد الهمزة للابتدا بالحرف الى وحمل عليه
الممدود ويكتب المقصور بالياء لجهالة اصله ويلحق اواخرها اى اسماء
الاشارة حرف التنبيه اذا اريد به ها الاشتهار اختصاص الاول اما بالجمل
ويلحق للاشارة الى القريب او المتوسط ولا يلحق للبعيد فيجمع مع
الكاف نحو هذاك دون اللام فلا يقال هذالك ويفصل بينهما وبين
اسم الاشارة يا ونا واخواته كثيرا نحوها انا ذا وهما انتم اولاء وها انتم
هؤلاء وها التنبيه تكرر للاولى نحو هذا ويتصل باواخرها كاف
الخطاب اى لحاق تدل على الخطاب ليدل على حال المخاطب من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وهو حرف لعدم امكان اسميته
لانه لو كان اسما لكان مفعولا ولا يمكن لعدم عامله فيقال فى خطاب
المذكر ذاك بالفتح وفى المؤنث ذاك بالكسر وفى تثنيتهما ذانك كما
وفى جمع المذكر ذاكم وفى جمع المؤنث ذاكن والهاء والمشار اليه
فى الكل مفرد مذكر وكذا اى مثل ذا فى التصريف مع حرف الخطاب او مثل
ما ذكر من ذا اللواتى من ذان واولاء وتا وتان تقول ذانك ذانك
ذانكما ذانكم ذانكن والمشار اليه مثنى مذكر واولئك الى آخره وتلك
الى آخره وتانك الى آخره فيكون خمسة وعشرين ويجمع بينهما اى
حرف التنبيه وحرف الخطاب لعدم المانع عن اجتماعهما وافادة كل
معنى لا يفيده الآخر نحو هذاك كما يجمع احدهما من الآخر نحو
هذا وذاك ويقال اى يقول العرب فى مكالماتهم تلك فى الحق
اللام به فحذف الياء للساكنين بخلاف ذلك فان اللام فيه مكررة بتكرر
الكاف بالفتح او الكسر للمذكر او المؤنث ويجوز ايضا تحريك تلك التاء
بهما فيكون فى تى وتا فيحصل اربعة واولالك قال الرضى فى اولى
بالقصر وقال الفاضل المصنف انه لو كان كذلك لكتب بالتاء وفيه
انه كتب بالالف للصورة ثم فى الوسط باتصال الكاف فالاولى ان يكون
مقصورا او ممدودا حذف همزته وذا ذاك وتانك تانيك
اى مشددة النون حالة كونها للبعيد اى للاشارة الى المشار اليه البعيد
لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى واذا استعملت فى القريب والمتوسط
يكون بقرب من التاويل واختلفوا فى تشديد ذات وتات وبيانه فى المطولات
من شروح الكافية وغيرها فائدة ان اسم الاشارة باللام وحرف الخطاب
فى المفرد نحو ذلك او النون المشددة فى التثنية نحو ذانك للبعيد

مشددتين ٧

وبالهاء

وبالهاء نحو هذا والكاف نحو ذاك للمتوسط ويفيد هذه المذكورات للقريب
فيكون استعمال واحد منها فى موضع الاخر استعمالا فى غير معناه كما ان
استعمال الكل فى الام الفعلى فى غير معناه بتنزيله منزلة الحسى فى كمال
تعينه لكن قال الفاضل القصاص فى شرح التلخيص كثرة استعمال كل
موضع الاخر امارة الحقيقة فاذا استعمل هذا مثلا فى القريب او البعيد
او المتوسط يكون استعمالا فى معناه وعلى هذا فقس بهذا والذى يكون
تستعمل فى المكان وغيره من المحسوسات وما ثمه بالضم والتخفيف وهنا وهنا بالفتح والتشديد وقد يكسر وقد
تبدل همزته بين والى وقد ينصل بهما بهنا الخذوة الكاف
دون حمير وتميم خطاء وهنالك للمكان اى فهو موضوعة للاشارة
الى المكان الحسى خاصة وتستعمل فى غيره لتنزيله منزلته يقال
هنا للقريب وهنالك للمتوسط وما عداهما من المكانين للبعيد
والنوع الرابع من انواع المعرفة الاسم الموصول اى ما اشتهر
بهذا الاسم فيما بين النحاة وقد سبق انه من الموضوع بالوضع
العام للموضوع له الخاص مثلا الذى موضوع لكل حين متخصص
باتصافه بمضمون جملة خبرية معلوم ثبوته عند السامع كما
افاده بقوله ولا بد له اى للموصول من صلة بمعنى انه
لا يستعمل فى الكلام الا مع صلة لا بمعنى انه يذكر فى الكلام
ويكون جزءا منه بصلته بحيث يستحق الاعراب المجموع لانه ينافى
الاسمية لانه لا شئ من الاسم يستحق الاعراب بغير علة
ولان وضع الموصول لما يعتقد المتكلم ان المخاطب يعرفه حملة سماعا
محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستفادا نحو الذى يبقى خلق
الاشياء او فى بعض الازمنة نحو الذى كرمنى او يكرمنى
زيد خبرية لا محل لها من الاعراب لانها ليست بمفرد
على ما عرفت معلومة للسامع اى يلزم كونها بحيث يعلم السامع
مضمونها ولو فى اعتقاد المتكلم وليس المراد بالخبرية معلوم
معلومية للسامع لان الانشائية لا تدل على ثبوت مدلولها حتى
يكون معلوما للسامع ولو كان الخبرية غير معلومة المضمون له لانتفع
به ضرورة لان الموصول والموصوف فى مثل لقيت
التكلم به بخلاف الموصوف فمعنى الموصول الانسان المعهود ومعنى

الموصوف انسان فيها ضمير عائد الى الموصول وتخصيص الضمير بالذكر اما لما
حكي عن سيبويه انه لا يكون العائد في الصلة الا ضميرا واما لانه الغالب
لانه قد يوضع موضعه الاسم الظاهر كقوله اي رب ليلى انت في كل
موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته والاصل ان
يكون الضمير غائبا لان الاسماء الظاهرة غيب وقد يعدل
عنه الى المتكلم او المخاطب اذا كان الموصول او موصوفه ضربا عن واحد
منهما نحو قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدرة
ونحو انت الذي اكرمتني وانا او انت الرجل الذي اكرمتك او اكرمتني
وذلك لرعاية جانب المتكلم واما اذا كان المتكلم او المخاطب خبرا
عن الموصول او الموصوف فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي قال لك
انا او انت وقد يجوز حذفه عند قرينة اي الضمير كثيرا في المفعول
نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وقليلا في غيره مما يجوز
حذفه نحو ما من يهن بالحمد لا ينطق بما سفه اي بما هو سفه
وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي به وقد مضى وقاقض ما انت
قاض اي قاضيه وهو اي الموصول الذي وما عطف عليه هو
للواحد المذكر واللام حرف تعريف باتفاق بين البصريين والكوفيين
زيدت لئلا يكون وصف المعرفة بها كوصف النكرة في الصورة
والذي اسم موصول عند البصريين ولامه زائدة عند الكوفيين
والموصول الذال الساكنة ثم كسرت فاشبعت فصار الذي وقد
يشدد ياؤها وياء التي مكسورة او مضمومة حتى توهم انه موب
تحاق والقياس ان تكتبا باللامين لكن ترك لتنزيل لاميهما منزلة
جزء كلمة اذ هما للزوم التعريف ولمثناه اي الواحد اللذان
رفعا واللذين نصبا وجرا وجاء اللذان وكذا اللتان في غير الفصيح
والاولى كونهما موربين عند اختلافهما رفعا ونصبا وجرا كما
في الرضي وهو مختار المص هنا وفي تثنية اسم الاشارة كما
مر والجمهور على انها مبنية والاختلاف ليس لكونهما موربة
وكتب باللامين للالتباس الصوري بينه وبين الجمع وحمل
عليه اللذان ولجمعه المذكر وقيده في التسهيل بالعاقل الذين
في الاحوال الثلاث من الرفع والنصب والجر على الاكثر وجاء
الذون في الرفع في لغة هذيل قال الزمخشري اعرب الجميع

او في رحمتك ٧ منه

تعالى ص

لكونهما ٧

على لغة من شدد الياء في الذي فكان اصله الذيون فحذف احدى
الياءين ثم اعل اعلال قاضون وحكى عن بعضهم الذيون في الرفع
والذيين في النصب والجر وقد يحذف النون تخفيفا
في جميع ما سمعت هي للواحدة المؤنث ولمثناها اي الواحدة اللتان رفعا واللتين نصبا وجرا ولجمعها اي الواحدة
وهو قليل في المذكر وجاء فيه الواحد حذف التاء والياء واللائي واللاتي
بالهمزة والياء وهو كثير في جمع المؤنث والاولى كالتي واللاتي
بالياء فقط ساكنة او مكسورة واللاء بالهمزة فقط واللائين
مطلقا او نصبا وجرا واللاون رفعا واللاتي بالتاء والياء واللاتن
كحذف الياء اكتفاء بالكسر واللوائي بالهمزة قال في شرح لب
الالباب ان هذا واللواتي جمع الجمع الاول وجمع اللائي والثاني جمع
اللاتي وذا بعد ما الكائنة للاستفهام هذا عند البصريين فانهم يخصون الحكم بذا ولا يجيزونه في سائره من اسماء الاشارة
مع شرط كونه بعد ما الاستفهامية ومع هذا يحتمل ان تكون زائدة
فمعنى ماذا صنعت يحتمل ان تكون ما الذي صنعت فحوابه المناسب
مرفوع وان يكون اي شيء في حوابه الاولى منصوب ومن لذي العلم
وقد يستعمل في غيره وما لغير ذي الغالب والصفات كذي العلم والمبهم
امرء ويستوي فيهما المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع
واي للمذكر وايّة للمؤنث والالف واللام قال التفتازاني في الجمع
والسيد الشريف في شرح المفتاح هو بجموعهما لا اللام وحدها
على ما هو المختار في حرف التعريف وايّة يميل بكلام المص هنا لكن
مخالف لما سبق منه في اسم الفاعل والمفعول خاصة على ما سبق
بمعنى الذي في المذكر او التي في المؤنث ويكون بمعنى
نفسهما وصفهما واذا اعني بهما متعددا او مؤنث يجوز رعاية
اللفظ او المعنى فيقال الضارب للمؤنث والمثنى والمجموع كما
يقال الضاربة والضاربان والضاربون لكن اذا تقدم مؤنث
او مثنى او مجموع مبتدأ او غيره يتعين المطابقة فلا يقال الضاربان
الضارب بل الضاربان وكذا غيره والنوع الخامس من الانواع
الستة المعرف باللام سواء كان للعهد الخارجي فانه المتبادر
نحو جاءني فاكرمت الرجل المعروف بالاتصاف بالمجيء ونحو كما
ارسلنا الى فرعون فعصى فرعون الرسول ونحو جاءني رجال فاكرمت

الرجال مشيرا الى حصة معينة فردا او افرادا تعينت بذكرها سابقا او بقرينة الحال
فهو كضمير الغائب او للجنس سواء اشير بها الى مفهوم مدخولها من
حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة ولام الماهية نحو الرجل اى
جنس خير من جنس المرأة او من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد
بلا تعيين في الخارج بل في الذهن ويسمى لام العهد الذهني نحو
ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد او في ضمن جميع الافراد ويسمى
لام الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات
كافر ونحو جمع الامير الصاغة هذا وكلام المصنف ظاهر في ان اللام
على قسمين للعهد وللجنس واللعهد الذهني والاستغراق من فروع
الجنس كما عرفت وهو الارجح عند عصام الدين وقال بعضهم بان
اللام موضوع للاشارة الى تعيين سمي اللفظ الذي دخلت عليه
ويسمى لام الجنس ثم ان الاشارة الى ذلك المتعين اما من حيث
هو هو فذا لام الحقيقة او من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد
غير معين في الخارج فهو لام العهد الذهني او في ضمن جميع الافراد
فهو لام الاستغراق او في ضمن حصة معينة فهو لام العهد والمراد
بحرف النداء اي الصالح لان يوقف به ليفيد قوله اذا قصد به اى
بالنداء او بالمنادى شئ معين نحو يا رجل وغير المعين نكرة
نحو يا رجلا والنوع السادس من الستة الاسم المضاف الى
احد هذه الخمسة اضافة معنوية لا لفظية فانها لا تفيد
التعريف وقد عرفت ان مثل غير ومثل لا يتعرف بالاضافة ثم
ان الاضافة الى احدها اعم من ان تكون بالواسطة نحو غلام
زيد ونحو ثوب غلام زيد ثم ان مذهب سيبويه في ترتيب
المعارف ان الاعلى هو المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم
المعرف باللام والموصول والمضاف في رتبة المضاف اليه والنوع
الثاني من الانواع الخمسة المعمول بالتبعية العطف بالحروف
اي المعطوف باحدها من عطف عليه اي كرر او مال اليه لان
اصل العطف تابع يتوسط اي يقع دائما فلا يرد الصفات
المصدرة بالواو وعلى تقدير تسليمه والتاكيد المصدر بالفاء ثم
للتدريج بينه اي التابع وبين متبوعه احد الحروف
العشرة ولما لم يكن في كلام المصنف محل مناسب لذكرها فيه

غير

غير هذا المحل ذكرها هنا فقال وهي اي الحروف العاطفة الواو وما عطف
عليه هو للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم مطلقا بلا ترتيب
والفاء لمع الدلالة على تعقيب المعطوف وثم لمع المهلة وحتى لبعضها
على قوته وضعفه نحو مات الناس حتى الانبياء وضعيف مما قبلها بالعكس
فان الذهن يثبت الموت ويتدرج من الادنى الى الاعلى وقدم الحاج حتى المشاة
الحاج وان لم يكن في الخارج كذلك بل الموت يقوم بالناس والحاج
مختلطين وكذا القدوم واو وامّا وامْ لنسبة الحكم الى احد الامرين
او الامور مبهما غير معين عند المتكلم قالوا وقد جاء او يبقى الى
او الا واقول في نفسي هذا ظاهري ليس بتحقيقي والتحقيق انا او
بهما ثم رايت الفاضل العصام يقول والاظهر انه بمعناه ويستفاد
منه ما يؤول الى احد المعنيين فان قولك لا الزمنك او تقضيني حقي
معناه ان احد الامرين واقع البتة ويستفاد ان اللزوم ينقطع عند
الاعطاء وان اللزوم كائن كل وقت الا وقت الاعطاء انتهى
فوقع التراد بحمد الله تعالى ويجئ او بمعنى بل ويختص بالحمل
وليس حينئذ حرف عطف بل حرف استئناف واذا عطف بأم الزم
قبل المعطوف عليه اما واذا عطف بأو يجوز تركه وانكر بعضهم
كون ام حرف عطف لانها قبل المعطوف عليه ليست للعطف قال
الرضي والحق بهذا والفاطفة الواو الداخلة على الثانية واما مفيدة
لاحد الشيئين غير عاطفة ويلزم قبل ام المنفصلة همزة الاستفهام
ويكون المعطوف والمعطوف عليه في حكم لفظ واحد فقولك ازيد
عندك ام عمرو في قوة قولك ايهما عندك والمنقطعة غير مختصة
بالاستفهام تدل على انقطاع ما بعدها عما قبلها واستيناف كلام
بعده بمعنى بل والهمزة غالبا امّا للاستفهام مثل انها لابل انه شاء
ابي بل اهي شاء او للانكار نحو ام يقولون به جنة اضربه وقد يكون
بمعنى بل فقط بان يضرب بام عن الاستفهام ويقصد بها بعده
الاخبار كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى
للاستفهام هنا او بذكر بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى
ام هل تستوي الظلمات والنور وكقوله تعالى ام من هذا الذي
هو جند لكم ولا لنفي ما اثبت للاول نحو جاءني زيد لا عمرو فهو
مختص بالنفي لا يجئ بعد نفي ولا نهي ولا يجوز تعدد المعطوف به

فلا يقال جاءني عمرو لا زيد بل بكر ويعطف به على المنادى فيقال يا زيد
لا عمرو وخذا في التسهيل والمثبت اعم من اللفظي والمعنوي نحو ما زال
زيد قائما لا قاعدا وبل تقع بعد الايجاب والنفي باتفاق من
النحويين والكوفيين تفيد في الايجاب الحكم للمعطوف وجعل
المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه يأتي حملا لم يذكر لا ذكره نحو جاءني
خطاء عمدا او سهوا وفي النفي والنهي نحو ما جاءني زيد بل عمرو
ولا يحفل زيد بل عمرو فكذلك عند الجمهور نحو المعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه لكن ما بعد بل ايجاب لا نفي وعند المبرد بل في النفي
مثله في الايجاب فيفيد عدم مجيء عمرو وزيد كانه لم يذكر ونقل
السيد السند في شرح المفتاح عن بعضهم انه في النفي لاثبات الحكم
للمعطوف بعد نفيه عن المعطوف عليه ويبنى على هذا عدهم من
اهل البلاغة من ادوات القصر واذا ذكر قبله لا فان كان الكلام
مثبتا نحو جاءني زيد لا عمرو فهو لنفي الحكم عن المعطوف عليه
واذا كان منفيا فلتقرير النفي في المعطوف عليه نحو ما جاءني زيد
لا بل عمرو وما بعد بل باق على الخلاف المذكور واذا عطف بها الجملة
على الجملة يفيد الانتقال من حكم الى اخر وليست عاطفة
اذا كانت مع الواو او الفاء قابلة مخففة من المشددة وشرطها
مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا ولو معنى نحو ما جاءني
زيد لكن عمرو ونحو زيد غائب لكن عمرو وقد يجيء عاطفة
للمفرد في الكلام الموجب حملا له على بل في نحو جاءني زيد لكن عمرو
قال الرضي ليس لهم به شاهد فقد تم الفقرة وزاد بعضهم
اي المقررة والاصح انه ما بعده عطف ببيان وزاد الكوفيون
ليس والاخفش والفراء الا واذا عطف اي اوقع العطف
اي اذا اريد ايقاع العطف على الضمير المرفوع
لا المنصوب ويجيء حكم العطف على المجرور المتصل لا المنفصل
فان المنفيات لا تشترط للعطف فيها بارزا كان ذلك المتصل
او مستترا ضمير غائب او مخاطب او متكلم مفردا او تثنية
او جمعا يجب تاكيده او لا بمنفصل له ويقبح تركه عند
البصريين في السعة وعند الكوفيين يجوز بلا قبح مطلقا نحو
ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه ونحو الزيدان

ونحو

ونحو الزيدان ضربا هما وعمرو ونحو الزيدون ضربوا هم وعمرو لان الفاعل
المتصل كالجزء من الفعل لكون الانفصال من الطرفين من الفعل لكونه محتاجا
الى الفاعل ومن الضمير لكونه محتاجا اليه لعدم استقلاله في التلفظ فصار
العطف عليه كانه على بعض حروف الكلمة فاكد ليظهر انه منفصل في
الحقيقة ولا يجوز ان يكون العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فيلزم ان يكون تاكيدا وذا لا يجوز في كل وقت الا وقت
ان يقع فصل بين المعطوف والمعطوف عليه ولو كان بين التعاطفين
المعطوف نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز بشركه اي
اليوم وزيد ونحو ضربت انا اليوم وزيد بتاكيد الضمير نحو ضربت
الجرور لان العطف على المظهر لا يشترط فيه شيء واذا عطف على الضمير
اي الجار في المعطوف حرفا كان او اسما مضافا كمال الاتصال فيكون كالعطف
اعد الخافض
على بعض حروف الكلمة ولم يكن له منفصل يؤكد به وفي الاشارة مندوحة
والفصل في امل فوع نائب عن التاكيد واذا لم يمكن الاصل لم يمكن
وايضا اذا عطف الضمير المجرور على مثله لا يقطع الا بالجار فاطراد
وعند الكوفيين يكون بلا اعادته نحو مررت بك وبزيد والجار
في المعطوف زائد اما في حكم العدم والى الاول بدليل
بيني وبينك اذ بين وايضا الالى المتفذذ واما كسائر الحروف
الزوائد والى الثاني بكفى بالله وبين مضاف الى المتعدد معنى
لان الثاني زائد فكانت الاولى مضافا اليهما اختاره الرضي
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع
العارضة له بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه
باحدهما فيختص الوجوب به ايضا نحو يا زيد والحارث ويا عمرو
وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادي
عن اللام وهو لزوم اجتماع آداتي التعريف لم يوجد في المعطوف وسبب
بناء عمرو اعني كونه منادى موردا موقتة غير موجود في عبد الله وسبب
اعراب عبد الله لم يثبت في زيد واذا كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يجز
نحو ما زيد قائما او قاعدا ولا اذاهب عمرو الا مرفوع ذاهب على ان يكون خبرا
مقدما ان لو كان منصوبا عطفا على قائما او مجرورا عطفا على بقائم يلزم ان
يكون خبرا عن زيد فيلزم ان يكون فيه ضمير له كما في قائم ولم يوجد لان ضميره
لعمرو فلم يجز الا عطفا على الجملة هذا هو المشهور وقال الفاضل العصام
يجوز عطف ذاهب على محل قائم وعطف عمرو على زيد فيكون من قبيل عطف
الجملة

معمولي عامل على معمولي اخر وقال ايضا يمكن ان يجعل زيد قائم وعمرو
قاعد من عطف مفرد على مفرد تن فيكون عطف شيئين بحرف
واحد على معمولي عامل واحد بل اشتباه على معمولي عامل واحد
بالاتفاق لانه باقامة العاطف مقامه والواحد يقوم مقام الواحد
يختلفين في الاعراب نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا او مختلفين
او متفقين نحو ظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلمت زيدا عمرا
فاضلا وبكرا بحمدا اكرما ولا يجوز عطفهما بحرف واحد على معمولي
عاملين مختلفين في المعمول اتفقا في الفعل او اختلفا لان حروف
العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين نحو ما في
زيدا يضرب عمرا وخالدا بكرا وان زيدا ضرب غلامه وعمرا اخوه وجوزه
الاخفش اذا لم يقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور وبغيي لا
المولدة للنفي فلا يجوز ذهل زيد على عمرو وبكر خالد لوجود الفصل
ويجوز زيد في الدار والحجرة عمرو لعدم الفصل قوله الا عند بعض
النحاة على رأي وهو رأي الاكثر منهم الاعلم الشنتمري نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو ونحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا
المراد به تقدم المجرور على المرفوع والمنصوب في جانب
والمعطوف عليه وعدم الجار في جانب المعطوف على ما مر لان
مورد السماع هكذا الا تقدم الجار على الرافع والناصب لانه يلزم
ان لا يجوز هذا المثال بل مثال المتن لان التقدم على العامل
المعنوي لا يتصور ويحتمل ان يكون المراد الجار متقدما على ما
روي عن الكسائي والفراء والزجاج والاخفش فح يجوز المثالان
ونحو في الدار زيد وعمرو الحجرة ومنعه سيبويه مطلقا لما
ذكرنا والفراء معه على ما نقل ابن مالك عنه وهما يضمران الجار
في كل صورة بتوهم العطف على معمولي عاملين نحو قوله
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء وانما
جوزه الاخفش بشرط الضابطة الذكورة قياسا على مورد السماع
كالمذكور وقوله اخر كل امرأ تحسبين امرأ ونار تؤقد
بالليل نارا اذ العطف على معمولي عاملين خلاف الاصل
فاطرد في مورد سماعه لا في غيره كذا في الرضي والثالث من
النحاة التاكيد قال في الصحاح التوكيد والتاكيد التقرير
ولما كان تصوره بما يطلق عليه لفظا التاكيد في تقسيمه
تراءى توهم ان مفهوم اللفظي ينبئ عن توهمه وشرع في تفسيمه
فقال وهو قسمان لفظي سمي به لانه يقرر اللفظ كما يقرر المعنى

والمعنوي

والمعنوي يقرر المعنى فقط فسمي ذا معنويا وذاك لفظيا وفرقا بينهما
وهو يرجع الى اللفظ الاول بمعنى مكرر اما بعينه او بموازنه مع
اتفاق في الاخر المقصود به تزيين الكلام او مرادف كائنا في المتصل
التاكيد ولا يخفى ما في عبارة الملخص من المسامحة لان التكرير ليس
فاضل عطف المرادف لان الظاهر عطفه على المضاف اليه وهو ظاهر
الفساد ولا يمكن ان يراد به المؤكد بفتح الكاف الذي هو الضمير
المضاف اليه فيكون من قبيل علفتها تبنا وماء باردا اي او ذهبا
مراده او المضاف مقدر ويجري اي التكرير مطلقا فيتصح قوله
في الالفاظ كلها على عمومها اسماء او افعالا او حروفا مفردات او مركبة
او يجري التاكيد اللفظي من المفهوم فتخصيص الالفاظ بالاسماء
اي في الاسماء كلها لا في بعض كالمعنوي ولكن لا يساعده التمثيل
نحو جاءني زيد زيد او ضرب بن وضربت انت وضرب ضرب زيد
وزيد قائم زيد قائم وضرب زيد ضرب زيد وزيد في الدار غلامه في الدار
او في الدار غلامه وزيد ان تعطه يشكرك وقد قتل قتل الناس وتم على اللفظي
بالمعارف من الاسماء اي لا يكون متبوعه الا المعرفة ولا يجري
اللفظي في الالفاظ كلها اريد به المعنوي او المخصوص بالاتفاق
البصريين وقال الفاضل العصام والاظهر جواز صحت سهلا لحاجة
بما عدا النفس والعين اذا كانت معلومة القدر كعود درهم ودينار
ويوم وليلة بخلاف وجال ودراهم وهو اي التاكيد المعنوي نفسه
وعينه بمعنى ذاته وقد يزاد فيهما البار فيقال جاءني زيد بنفسه
وبعينه فلا يكونان بهذا المعنى الا تاكيدا ويثنى فيهما افرادا
وجمعا قلة في التثنية والجمعين هو الاولى وفي الضمير فيفرد
للمفرد ويثنى للتثنية ويجمع للجمعين تقول جاءني زيد نفسه
والزيدان انفسهما على المختار كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
كراهتهم اجتماع مثنيين مجردين عن معنى او الاول جزء من الثاني
مضافا اخذهما الى الاخر وتثنيتهما على ما حكاه ابن كيسان عن
بعض العرب والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان انفسهما

الاكيد ح

تقول ح

اونفسهما والهندان انفسهن ويتصرف في العين مثلها **وكلاهما** للمثنى
المذكر **وكلتاهما** للمؤنث ويؤكد بهما المثنى غالبا وقد يؤكد متعدد
غير مثنى اتحد عاملهما معنى نحو انطلق زيد وذهب عمرو **وكلاهما**
ولا توقف زيد وذهب عمرو وكلاهما وقد يؤكد المذكر والمؤنث
بكليهما **وكلتيهما** يؤكد به الواحد مذكرا او مؤنثا والجمع اذا اصلح افتراقهما
اجزاؤهما بالنسبة الى ما ينسب اليهما باختلاف الضمائر افرادا وجمعا
وتذكيرا وتانيثا تقول قامت الفرائض كلها والصحيفة كلها واتت زيد
العبيد كلهم والجواري كلهن بالضاد المهملة او المعجمة يؤكد بهما واحد وجمع يصلح افتراقهما
باعتبار نسبة الكلام باختلاف الصيغ تقول اخذ الملاك اجمع اخذت الخارية جمعاء وجاءني القوم اجمعون وجاءتني النساء جمع واتتني
اجمع الجموع غير المذكر السالم حكم المؤنث في كله واجمع واجمعون
فتقول مررت بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزنيات واخواتها
كلها جمعاء كلتا وبكليهما بالجماعة وجمع جمع المؤنث الا في جمع المذكر
المكسر لعاقل خلافا للاخفش ليس نحو بالزنيات او القصور
او الدور كلهن جمع ولا تقول بالرجال كلهن جمع بل كلهم اجمعين
واكتع وابتع وابصع مثل اجمع في جميع ما ذكر وجون الكوفيون تثنيتهم
المذكر والمؤنث تقول اجمعان وجمعاء واذكر اخواته لكنه غير
مسموع **وهذه الثلاثة اتباع** جمع تبع كعنق وافلس لا تابع فانه
اختلف في ان فاعلا يجمع على افعال في القاموس تبع محركة بمعنى
تابع ويجمع على اتباع **لاجمع** لان لها معنى يقرب منه معنى اجمع على
ما قيل اتى اكتع من حول كتع بمعنى تام وابصع من بصع الفرق
بمعنى سال او بصع بمعنى روى وابتع بمعنى طول
العنق مع شدة بعيرة وقيل لا معنى لها فيكون مثل حمر نزرة
ولا تتقدم هذه الثلاثة **عليه** اي على اجمع لان اجمع ضابط
في الدلالة على معنى الجمعية بخلافها كما سبق **ولا تذكر** هذه
الثلاثة **بدونه** لمثل ما ذكر في الصحيح وقيل تذكر ولا خلاف
في جواز ذكر اجمع بدون اخواته كما في قوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون وبدون كل وذكر كل بدون النفس والعين
وفي جواز ذكر كل من النفس والعين بدون الاخر قولان
في الفصيح من الكلام لا يبعد ان يكون قيدا في جملتي عدم
التقدم وعدم الذكر وهاتان الجملتان تفيدان بلغيتها الاجمع وفي الرضي

ولا خلاف

انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته والتاكيد

ولا خلاف انه اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم
يؤتى باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولو اريد
الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي يقدم النفس ثم العين ثم
الكل ثم اجمع ثم **واذا اكد المضمر المرفوع المتصل**
او لا بمنفصل **بالنفس والعين** اي باحدهما او بكليهما **اكد**
الا بتقلال فلا يكون تاكيده بمنزلة تاكيد جزء الكلمة وقيل
لدفع الالتباس بالفاعل **نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه**
وضربت انت نفسك او عينك وضربت انا نفسي او عيني
ان فائدة التاكيد اللفظي غالبا دفع توهم السامع
غلط او نحوه نحو اذا قلت جاءني زيد فقلت توهم السامع
انك اردت ان تقول جاءني غلامه فقلت جاءني زيد يجوز ان يتوهم السامع
خبر زيد او غلامه فقلت زيد فقط يجوز ان يتوهم السامع
في النفس والعين دفع توهم التجوز وفيما عداهما من الالفاظ المعنوي
دفع توهم السامع عدم شمول المؤكد للمراد من الاجزاء كما
اذا قلت قرا ان القرآن يتوهم السامع انك قرات بعضه وقد فقه
بقولك كله او اجمع وقس على هذا قوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون كلاهما بقيد شمول السجود لافراد الملائكة
والزجاج ان الاول يفيد الشمول والثاني الاجتماع على السجود
في زمان واحد لانه من الجمع كانه قيل ما نزل واحد منهم السجود
وسجدوا مجتمعين **والرابع** من الخمسة **البدل وهو**
المقصود اي التابع الذي قصد النسبة اليه نحو جاءني
زيد اخوك او نسبة الى الغير نحو ضيفي زيد اخوك بالنسبة
الكائنة في الكلام خرج ما عدا العطف بالحروف **دونه بالنسبة**
المتبوع حال من الضمير المستكن في المقصود اي مجاوزا ذلك
التابع المتبوع في كونه مقصودا بسبب نسبة في الكلام
بان يكون ذكر المتبوع توطئة وتمهيدا لذكر التابع
فيلزم ان يكون مقصود الاجل التابع لمصلحة الاجمال

والتفصيل لان في ذكر الشيء اولاً مجملاً ثم تفصيله تقريراً في الذهن
لا يزو وقوع بعد الطلب فخ ج العطف لان المتبوع ايضاً فيه مقصود
واورد الرضي العطف ببل لان المتبوع فيه غير مقصود واجيب
بانه يقع قصداً ثم يعرض عنه ويقصد الى التابع فكانا مقصودين
على سبيل التعاقب بخلاف البدل وفيه ان بدل الغلط ثلاثة اقسام
سبق به لسانك وانك غالطٌ فيه وتقصد الى البدل وتسمى
هذا بدل بدءٍ وشرطه التي من الادنى الى الاعلى وكثيراً
ما يستعمل البلغاء نحو فلان بدر شمي وفي تقصد الى البدل
غالقسمان الاولان كالعطف ببل في كون متبوعه مقصوداً
بالنسبة على سبيل التعاقب واقسامه اربعة بدل الكل من الكل
وهو البدل منه اي البدل هو كل المبدل
ان صدقا اي البدل والمبدل منه على شيء واحد بان يكون
ما صدق عليه احدهما شيئاً صدق عليه الآخر نحو جاءني
زيد اخوك ونحو اعبد ربك الذي خلقك وبدل البعض
من الكل اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة في هذين
بيانية ان كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه نحو
ضربت زيداً رأسه ونحو ابغض الناس من عصى الله
تعالى منه وبدل الاشتمال اي بدل بسبب اشتمال احدهما على
الآخر غالباً فالاضافة لادنى ملابسة ان كان بينهما اي
بين البدل والمبدل منه تعلق وانصال معنوي تحاذين بغيرهما
اي كون البدل محل المبدل منه وكونه جزءه فيه اياء الى ان اشتمال
احدهما على الآخر ليس بشرط بل يكفي التعلق فيشمل نحو
اعجبني زيد عماره بحاذين بحيث ينتظر النفس اي نفس السامع
بعد ذكر الاول وهو المبدل منه اي يكون ذكره لانتظار
سبب ذكر الاول لكونه راعياً على الثاني اجمالاً لكون النسبة اليه
غير صحيحة معنىً وتشوق اي النفس الى ذكر الثاني
وهو البدل فيكون اجمال وتفصيل مقصودان من الابدال
فخرج بالمثال المذكور لان التعلق بينهما ليس بهذه المثابة فهو
من بدل الغلط نحو سلب زيد ثوبه فانه متى قيل سلب زيد ستظر السامع
الى شيء يصح اسناد السلب اليه من متعلقات زيد من الجلد والثوب وغيرهما
وكذا مثل حفظ الله تعالى حقه وتنصب الفرس عرقه وبدل

الغلط

الغلط اي بدل بسبب غلط المتكلم ان كان ذكر المبدل منه غلطاً
صريحاً بسبق اللسان والغلط فيه حسي او البيان نحو رأيت
رجلاً حماراً او حماره وهو المتبادر الشائع عند اطلاقه ولذا
خص البيان به وقال ولا يقع اي بدل الغلط في كلام الفصحاء بل
يورد فيه بل لان الفصحاء يتبرأ ركون الغلط فيه بالعطف ببل
بخلاف غيرهم فانهم يبقون على البدل واما قسمه الذي شرط فيه
التي في المسمى ببدل بدءٍ فانه يقع في كلامهم ولما كان هذا نادراً
في الاستعمال لم يتعرض له ولا بد هب عليك ان ما اشتمل
المبدل منه يقع توطئة لذكر البدل انما هو في بدل الغلط وانه يجري
في الالفاظ كلها مثل الناكد اللفظي فيقال قام جاءني زيد زيد من
في الدار لان قد ادرك سبق اللسان لا تختص بقسم دون قسم فقول
وبعض وصف النكرة المحضة المبدل من المعرفة
بينهما تفاوت تنكيراً غير لازمة مثل جاءني رجل غلام زيد بدل
الكل فلا منع عن نحو مررت بزيد حماد واما بدل البعض من الكل
وبدل الاشتمال فلا بد فيهما من ضمير المبدل منه في تخصصاً به
لا محالة وانما وجب في بدل الكل ليكون كالعائد ليتقصان النكارة وللا
يكون المقصود انقض من غيره من كل وجه وقيل لا يجب بل يحسن عند
اني على اذ اشتمل البدل النكرة على زيادة اما يحسب مفهومه او بعارض
كون يد الرجوع فهقرى او رجوع الى الخلف قال الرضي والحق مع
اني على ولو عمم الوصف اللفظي والمعنوي الحد قول الجمهور
الاتي الظاهر من المضمر بدل الكل نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا بدل
الغائب الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا من المضمر
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال
الظاهر عنهما يوجب ابدال الاتقص مع الحاد مدلولي البدل
والمبدل منه والبدل لكونه مقصوداً بالنسبة لا يجوز ان يكون
انقص وهذه العلة وان اقتضت خروج الابدال من الضمير
مطلقاً لان الضمائر كلها اعرف الا انه سوغ في الغائب لعدم
كونه مثلهما نحو ضربته زيداً وسمع الاخفش مررت في المسكين
وعليك الخام ولذا طرد الجواز في الضمائر كلها واما بدل البعض
والاشتمال والغلط فيجوز فيها ابدال الظاهر من المضمر اي مضمر
كان لعفاير معناهما نحو اتاك زيد نصفه واعجبتك فهي
وضربتك الحمار وضربني الحمار والنوع الخامس من الانواع
الخمسة عطف البيان وهو تابع جيء به لايضاح متبوعه
ولا يلزم منه ان يكون التابع اوضح من المتبوع لامكان حصول الايضاح من

اجتماعهما كما اذا كان شخصان مكنيّان كل باسمي عمرو واشتخاصهما كثيرة
اسمهم زيد وواحد منهم كنيته ابو عمرو فقلت جاءني ابو عمرو وزيد حصل
الايضاح **ولا يدل** عطف على جيء **على معنى** حاصل **فيه** اي في متبوعه
خرج به الصفة الموضحة قال الفاضل العصام فلا يحمل ما يحتمل ان يكون
صفة عطف بيان وحمل صاحب الكشاف عائدة عطف البيان في قوله
تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام المدح **نحو اقسم بالله ابو حفص**
عمر **وابو حفص كنية عمر** بن الخطاب **وعمر بيان له وتمامه ما مسّها**
من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان مني **ونقبته معروفة فمجموع**
ما ذكرنا من المعمولات ثلاثون فذلكة ما ذكر من المعمول بالاصالة
والمعمول بالتبعية انتهى حكمت احكمت **الباب الثالث**
وهو في اللغة اما من اعرب بمعنى اوضح لايضاح المعاني
من بعض او من عربت معدته اي فسدت والهمزة للازالة يعني
ازالة الفساد لازالة فساد الالتباس بعضها ببعض وفي الاصطلاح
شيء حركة او حرف او حذف **جاء من** قبل **العامل** بسبب
تعلقه بالمعمول ومجيء واحد من المعاني عليه او بسبب المشابهة
التامة على ما بيّن في بحث العامل والمجيء من العامل ظاهر
في الحركة والحذف والحرف في الاسماء الستة لان الاخير ساكن قبل
العامل فيتحرك بمجيئه وفي الحذف متحرك او فيه نون فبله ثم
يحذف بدخوله والحرف في الاسماء الستة مثل الحركات فيما هو
معرب بالحركة اما مقدومة او في الآخر صرف عبره واما في الحرف
في غيرها ففير ظاهر لانه موجود قبل العامل مثلا مسلمون
ومسلمين ومسلماذ ومسلمين صيغ موجودة قبل دخول العامل
وبعد العامل لم يوجد الا ما يوجد قبله والذي يظهر ان حروف
الاعراب لا تدل على معنى قبل العامل **بل معنى الجمع والتثنية**
يفهم من صيغتهما على الاشهر من الاقوال او تدل على التعدد
على ما هو المختار عند المصنف وبعد دخوله تدل على المعاني
المختلفة او عليها وعلى معنى التعدد فباعتبار دلالتها على المعاني
يعبر حدوثها بالعامل لان حدوث المعاني بالعامل في وقت الاعراب
قبل العامل ليست باعراب وان كانت موجودة ذاتا فالاعراب من
حيث انه اعراب لا يكون الا بعد العامل هكذا ذكره المصنف في الامكان
وطرد فيه جميع التثاني مع بالكان مفردها او مبنيا لان التثنية لما كانت

قوله نقب اي ايوب قوله ولا دبر اي ياغر

بيان موجودة

مطولة

مطردة نحو رجلان ورجلين وهذان وهذين واللذان واللذين تختلف
به اي بسببه **آخر المعرب والذي يقتضيه تقسيم الاعراب** للفظي والتقديري
والمحلي كما في التقسيم الرابع تقسيم الاعراب للفظي والتقديري
الى المعرب فلا بد من تخصيص الاعراب للاولين وجعل الباء اضافة الآخر
بسنطرد او من ان يراد بالمعرب ما فيه الاعراب مع با او مبنيا والمراد
بالآخر ما كان آخرا عند الاضافة لو فرضت فيشمل الحقيقي كدار زيد
والمجازي كتاء قائمة وياء بصري **وله** اي للاعراب مطلقا **تقسيمات**
اربعة بالاستقراء **متداخلة** يدخل اقسام بعضها في بعض لانها متفايرة
لا متباينة مثلا اقسام التقسيم الاول ذوات الاعراب وهن تنقسم
في التقسيمات التي بعدها كتقسيم الاسم الى المعرب والمبني وتوجد
وتقسيمه الى المعرفة والنكرة والى المفرد والتثنية والجمع باعتبار
الاول من التقسيمات الاربعة تقسيمه **بحسب الذات والحقيقة**
فنقول هو اي الاعراب **اما حركة** وهي الاصل لحقتها وكونها
ادل على المقصود ولذا قدم **او حرف** وهو تضعيف الحركة او منابه
ليس باصل **او حذف** ولا يكون الا حذف الحركة او الحرف
ولذا اخر **والحركة ثلثة** بالاستقراء **ضمة** سميت بها لانضمام
الشفتين بها **وفتحة** لانفراج الفم بها **وكسرة** لتسفل الحنك كانه
منكسر **نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة**
واو والف وياء لان الحركات ابعاضها **نحو جاءني ابوه ورايت**
اباه ومررت بابيه ونون لانه مشارك اللين في اللين والغنة
نحو يضربان ويضربون وتضربين **والحذف ثلثة حذف الحركة**
نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو لم يغز وحذف النون نحو
لم يضربا فالمجموع اي بمجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم
عشرة وقد ظهرت و التقسيم الثاني منها تقسيمه بحسب
المحل اي محل الاعراب وما كان هو فيه اي تقسيم محله فهو
اي المحل اما **معرب او كائن بالحركات لا بالحروف المحضة** اي
الخالصة لا يشوبها حذف **او بالحروف المحضة** لا بقارن الحذف
او معرب بالحركة مع الحذف اي مقارن للحذف **او بالحرف** المقارن
مع الحذف **والاول وهو بالحركة المحضة اما تام الاعراب** معرب
بالحركات الثلث في الاحوال الثلث غير محمول بعضها على بعض

صفة كاشفة لتام الاعراب او بدل منه او خبر مبتدإ محذوف بالضمة رفعا
اي مرفوعا او في حالة الرفع او قد رفع رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا من قبيل في الدار زيد والحجر عمرو وهذا النوع من الاعراب
اصل من وجهين من حيث انه بالحركة وقد عرفت ومن حيث انه
بالحركات الثلث في الاحوال الثلث لان الاشتراك خلاف الاصل فهو
اي المحل الذي هو تام الاعراب مما اعرابه بالحركة الاسم لا الفعل
لانه الجموع بقرينة المقابلة بهما والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا نحو رجال
اصله وتقديم الجمع لما يكون في الاصل وفي الحال وقد مر الجمع المكسر لاعتبار
واخر به عن السالم مذكرا او مؤنثا المنصرفان صيغة المفرد والجمع
وهذان النوعان اصل في العربية فلم يدخل فيهما نقص في الاعراب
في ج غير المنصرف والاسماء الستة على ما سيجيء من تعريفه نحو
جاءني رجل ورجال ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال اوناقص
الاعراب عطف على تام الاعراب كائن بالحركتين وهو قسمان فمنهم
جره محمول على نصبه لعلة تجيء في بابه انشاء الله تعالى واشار
اليه بقوله اما مرر ب بالضمة رفعا والفتحة جرا ونصبا فهو
هذا القسم غير المنصرف وسيأتي نحو جاءني احمد ورايت احمد
ومررت باحمد وقسم محمول على جره وهو اشار اليه بقوله
واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو جمع المؤنث السالم
وقد مر نحو جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات
قال الفاضل الفصام ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لانه
اخف والاصل في الاعراب بالحركة ان يكون بالحركات الثلث لانه
ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التي من هواص
الاسم فعلى هذا لو قدم هذا القسم على القسم الاول من قسمي
الناقص كما في الكافية لكان فيه اشارة الى ما ذكره الفاضل
لكن المصدر داعي خفة الفتحة فلذا قدم على المنصرف مع ان
اكثره مؤنث فناسب ان يذكر في بيانه من المؤنث بعد الامكان
وانما حمل فيه النصب حملا على جمع المذكر السالم لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل من كل وجه والثاني وهو ما بالحرف
المحضة ايضا اي كما بالحركات المحضة اما تام الاعراب وهو
الاصل بعد الاعراب بالحركة لان في الاشتراك التباس بعض ببعض
كائن بالحروف الثلثة في الاحوال الثلث بالواو رفعا لانه من جنس

المثنى و

نصبه ج

الضمة والالف نصبا لانه يناسب الفتحة والياء جرا لانه متولد من الكسرة
فهو اي المحل المذكور الاسماء الستة المشهورة المضافة
مضافة معربة بالحركات الثلث الى غير ياء المتكلم لانها غير
يكون اعرابها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها لانها اذا اضيفت اليه
لان المثنى والمجموع منها مثلهما من غيرهما المكبرة المفردة
منها معرب بالحركة نحو جاءني ابيك ورايت ابيك ومررت بابيك
واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال واصل هذه الاسماء ابوه
بفتح الفاء والعين وناقص واوي واصل هذه الاسماء فعل
واجوف فانه اصله فوه بدليل فوهت والجمع على افواه ثم حذف
اللامات فجعلت هي او الفين اعرابا بالمناسبات ذكرت في المطولات
والاصل السماع ومن لغات هذه الاسماء اخ وات وفم وهن مشددات
مطلقا واخ واب وهن كيد مطلقا قال المالكي هو في هن افصح
اللغات واخا وابا وحما مخففا مطلقا وفم مطلقا وحم وهو
مثل ضب ودلو مطلقا وكل هذه مذكورة في الرضي وغيره مع زيادة
الاث شديد حمّ ولم اجده ذكره المص والمحل الذي اعرابه بالحروف
اما ناقص الاعراب بالحرفين اما بالواو رفعا والواو اصل في الرفع
لانه كالضمة في الحركة والالف كذلك جعل رفعا للفص وبه والنطق
الى هذا قدم الجمع على وملحقاته على المثنى ولواحقه والياء نصبا
وجرا فهو اي المعرب بهذين الحرفين جمع المذكر السالم
مر وبخو سنون وارضون من الجموع الشاذة منه لصدف
نون يفه عليه وقد جاء اعرابها بالحركة على نون في الارض وكذا
يجوز بعين حيث يجوز ان يجعل نونه محل الاعراب ولما لم
يشمل جمع المذكر السالم على اولى لانه لا مفرد له من لفظ انما هو
اسم جمع ذو وكذا العقود الثمانية لانه لم يلحق آخر مفرده ما
ليدل على ان معه اكثر منه احتيج الى قوله والواو كتب الواو
بعد الهمزة حملا على اولى وفيه لئلا يلتبس بابي الجارة والى
قوله وعشرون واخواتها من ثلثين الى تسعين نحو جاءني
مسلمون ورايت مسلمين ومررت بمسلمين واولي
مال وعشرين ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او
مررت بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو اي المعرب بهذين

الى فنين من ناقص الاعراب المثنى وقدم واثنان وكذا اثنتان وثنتان
وكلا وكذا كلتا مضافا الى مضمر ولا بد له من الاضافة فاذا اضيف
الى مظهر جعل اعرابه بالحركة تقديرا في الاحوال الثلث لان الحركة اصل
والاسم الظاهر اصل واذا اضيف الى مضمر جعل اعرابها كاعراب المثنى
لان الى فرع والمضمر خلف عن المظهر وفروع لم فروعي الجانبان
فيه نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما ورايت مسلمين واثنين
وكليهما ومررت باثنين بمسلمين واثنين وكليهما وانما جعل
اعرابه الجمع وملحقاته بالواو والياء والمثنى وملحقاته بالالف والياء
لان حرف الاعراب في الاسماء ستة ثلثة فلو اعطى كلها لكل منها
لزم اللبس فاعطى الواو للجمع لانه اعطى له في الفعل والالف للمثنى
لانه اعطى له في الفعل ثم اعطى اليا لهما وكسر ما قبلها في الجمع
للجانسة وفتح في التثنية للفرق ثم حمل النصب فيهما على الجر
والثالث وهو كل اعرابه بالحركة مع الحذف لا يكون الا تاما
الاعراب وهو قسمان باعتبار المحذوف لان محذوفه اما حركة
اعرابية او حرف من حروف العلة فالقسم الاول كل مذكور
الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع اتصل به
ضمير منصوب او لم يتصل نحو يكتب ويكتبان وهو اي المضارع
صحيح وهو في وفي هذا الفن ما ليس باخره حرف علة او الاصر
فرفعه اي رفع ذلك المضارع كائن بالضمة ونصبه بالفتحة
وجزمه بحذف الحركة التي هي الاعراب فلا يراد ما حركة
لالتقاء ساكنين مثل لا تضربا الغلام نحو يضرب ولن يضرب
ولم يضرب والقسم الثاني وهو كل مذكور من الفعل المضارع
اخره حرف علة واوا او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا لاستثقالها عليها
ونصبه بالفتحة لفظا فيما آخره واو او ياء وتقديرا في الف وجزمه بحذف الاخر
الحركة فلما لم يحذفها هذف الاخر لان حرف العلة مشابه للحركة
وجاء تقدير الفتحة في الضرورة كقوله الى الله ان اسعى
بانى ولا اب وقد لا يحذف الاخر في الجزم في الضرورة قال ولا ترشدها
ولا تملقي وقال الم ياتيك والانباء تنمى فيقدر انها منحركة
فحذفت الحركة للجزم نحو يغزو ويرمي ويخشى ولن يغزو ولن يرمي

ولن يخشى

ولن يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش والرابع وهو موقوف بالحذف
مع الحذف لا يكون الا ناقص الاعراب وهو الفعل المضارع الذي
اذا اتصل باخره ضمير رفع غير النون في جمع المؤنث السالم
موقوف وكذا اذا اتصل به نون جمع المؤنث يكون مبنيا على الاصل والا لان
والواو في جمع المذكر والياء في الواحدة المخاطبة فرقه بالنون
لان الضمائر فيه حرفان لا يتحمل الحركة فيحمل بالنون لمشابهته مرفوع
اللين ونصبه وجزمه بحذفها لان النون لما كانت علامة الرفع
عوض مع الناصب والجازم لانها لا يدخلان الا على المرفوع
عن الضمة في المفرد نحو يغزيان وتغزيان ويغزون وتغزون
وتغزين ويرميان وترميان ويرمون وترمين ويخشيان وتخشيان ويخشون وتخشين
ولن يغزوا ولن يغزيا ولن يغزوا ولن تغزي ولن يرميا ولم يرميا
يرميا ولم يخشيا فالمجموع اي مجموع اقسام الاعراب الحاصلة
من التقسيم بحسب المحل تسعة والمراد بحال الاعراب بالنظر الى
الاعراب المتوزع عليها تسعة لانه اما بالحركة او بالحرف الى
قسم تام الاعراب وقسمان ناقصا الاعراب او بالحركة وفي المحضة
نحذف او بالحركة مع الحذف في قسمان اما ما لا الاعراب او بالحرف مع الحذف
قسم واحد ناقص الاعراب ولما سبق الاشارة الى انقسام الاسم
الى المنصرف وغير المنصرف وكان لكل احكام تخصه يحتاج الى معرفتها
اراد ان يبينها فقال واما المنصرف من الصرف بكسر الصاد
اي الخالص او من الصرف بالفتح وهو التغيير والتحويل سمي
به لكونه خالصا في الاسمية لا يشوبه جهة الفعلية او لكونه
تغير باد خال الكسرة او لكونه عن جانب الفعلية لعدم مشابهة
له مثل غير المنصرف فانه مع ان المقصود الاصلي بيان غير
المنصرف لاصالته ولكون مفهومه وجودا وهو في اصطلاح
هذا الفن ما اي اسم معرب بالحركة ينصرف عليه في اصطلاح
ودل عليه ايضا ما في مقابلة وقوله دخله الجر وكوا يد به الاسم
مطلقا لصح التعريف ايضا لان التخصيص لئلا يرد الفعل
بالجر وهو خارج بقوله دخله الجر اذا المراد به ما بالكسر
او ما من اسم الاوقد دخله الجر فلا فائدة في ذكره الاتيان
يراد به الكسر وما بالجر وان لا يدخله الكسرة والتنوين اي كائن
قابلا له لذاته فيصدق على المعرف باللام والمضاف بقبولها له في ذاتها
وخرج غير المنصرف نحو زيد وبغير المنصرف سمي به لعدم ما ذكر فيه

اسم لافعل فانه لايوصف بالانصراف وعدمه معرب لامبني فانه ايضا لايوصف
بهما بالحركة لابالحرف فانها بالحرف لايسمى بالمنصرف وغير المنصرف
لايدظه الى قدمه تنبيها على اصالته في الممنوعية لاكجاز عم البعض من
انه تابع للتنوين ذكره الفاضل العصام والتنوين لما في المنصرف لانه
شابه الفعل من وجهين منع منه مامنع منه قال الاخفش والمبرد والزجاج
مبني في حالة الجر على الفتح لخفته وقال الرضي مشابهة الاسم للفعل على
ثلث مراتب اقواها كونه بمعناه بعينه وهو في اسم الفعل واثرها العمل
والبناء الذي هو الاصل في الفعل واوسطها المشاركة في الحروف وادناها
من المعنى واثرها العمل المشابهة بغير ذلك وهو تحقق
الف عينيتين اللازم لوجود سببين من اسباب منع الصرف او واحد
يقوم مقامهما واثرها نزع علامة الاعراب وهو التنوين وتبعه نزع
الكسر او كلاهما مما على الاختلاف القولين ثم المشابهة في الفرعيتين
على ماتبنوها ان الفعل فرع الاسم في الوجود حيث لايكون بدون مصدر
فرعيتان وسيزع سمعك ان شاء الله تعالى وكل اسم غير منصرف فيه
غالبا وفي الافادة حيث لايفيد بدون فاعل وعلى الحاق نقيضهم لايفيد
للمبتدى تركه وبينه بما هو اقرب لفهمهم فقال وهو اي غير
المنصرف على نوعين النوع الاول سماعي اي منسوب الى السماع
بان لايكون لمنع صرفه امر جلي بل يتوقف على سماع من العرب نحو
احاد وموحد بمعنى واحدا واحدا تقول جاءني القوم احاد وموحد
بمعنى واحدا بعد واحد وكذا غيره من ثناء ومثنى بمعنى اثنين
اثنين وثلث ومثلث بمعنى ثلثة ثلثة ورباع ومربع بمعنى
اربعة اربعة هن على وزن ففال ومفعل قال الرضي هي اربعة
مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر فصالا عشارا وفما قوق هذه
الاربعة الى التسعة جوزه المبرد والكوفيون قياسا ولم يسمع الا
مع ياء النسبة نحو ضماسي وثماني هذا واذ لم يحكم بالسماع
في الكثرة مع وجود في الشعر لانه لاينفع في مفصل ولا في فصل في السعة
ثم انهم قالوا الف عبة فيها من حيث انها معدول عن عدد
مكرر كما اشار اليه للتكرار في معناها والاصل كونه عند تكرار
اللفظ لان قالب المعنى والذي الجاءهم على اعتباره صيانة
قاعدتهم ان منع الصرف لابد له من علتين فلما وجدوها
غير منصرف ولم يجدوا فيها الا الوصفية احتاجوا الى اعتبار
علة اخرى ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه وهذا
في كل سماعي لكن العلة الموجودة في بعضها الوصفية

الالف للاطلاق

وفي بعضها

وفي بعضها العلمية وسيظهر ان شاء الله تعالى واخر جمع اخرى لانهم
تصرفوه هكذا اخر اخران اخرون واخر اخرى اخريان
اخريات واخر واخرى وتحقيق العدل فيه ان اسم التفضيل يستعمل
باحد وجوه ثلثة بمن واللام والاضافة فلما لم يجد واستعماله
بواحد منها حكموا بانه معدول من احدها بقضهم
وبقضهم مما باللام وبقضهم مما بالاضافة ولكل وجهة والذي
بعث على انه معدول مما بمن كون اللام والاضافة غير ملائمين
لمنع الصرف والباعث لمن جعله من اللام انه لو كان بمن وجب
افراده وفي الاضافة لم يوجد شرط حذف المضاف اليه والكل
ليس بشئ لانه من عدم الفرق بين تقدير الشئ والعدل
حقه ولا بينا في كونه اسم تفضيل عدم المنع لانه قيل ان
اخر في الاصل بمعنى انذ تاخرا ثم استعمل بمعنى غير
من حيث ما سيف فلا يقال جاءني رجل وعمار آخر من قوله
صفات لدلالة كل منها على معنى قائم بالذات حال من الامثلة
والعامل ما فهم من النحو من معنى التمثيل ويحتمل ان يكون
صفة وان لم يرد عد قوله جموعا واعلاما فالعلة فيها العدل
والوصف لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
قيد بهما به لانها لو اخرجت من الوصفية يجعلها اعلاما فانها
للمذكر فالاكثر انها منصرفة لان العدل فيها تابع لوصفيتها وقد
زالت والمعتبر العدل الموجود لا الاصلي الغائب وسيتم من
اعتبره وذهب الى منعه وان للهوانث منعت بالاتفاق
للعدل بل للتانيث والعلمية نحو جمع وكتع وبتع وبصع
جموعا وفيها العدل ايضا لان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع
وكذا كتع واخواته وتحقيق العدل فيها ان فعلاء ان وضع صفة
كحمراء وصحراوي فعلم انه معدول من اسماء ففعالى
الاصل بمعنى الاصلية وقيل شبهه العلمية لانه لايوصف
بها الا المعارف ولما اختلف في اعتبار الوصفية لم يعدها فيه
و نحو عمر وزفر وزحل علم نجم وقزح اسم جبل
في مزدلفة حال كونها اعلاما وتحقيق العدل انها لما كانت
في الاصل على فاعل كعامر ثم عدل الى فعل كعمر والسبب
الاخر العلمية حتى لو نكر صرف والنوع الثاني قياسي

منسوب الى القياس وهي القاعدة بان يمكن فيه بيان قاعدة كلية
ولا تتوقف على السماع كما سيظهر ان شاء الله تعالى و بهذه القاعدة
مثل قوله هو كل علم لانه لو لم ينصرف اي هيئة مخصوص
في لغة العرب بالفعل بان لا يوجد فيها في الاسم الا منقولا عن الفعل
يخضب علما منقولا من الماضي المجهول لان وزن فعل لم يوجد
في الاسم الا وعل ودئل وقد تكلم فيهما وشمر فان فعل بتشديد
العين على صيغة المعلوم او المجهول من الاوزان المخصوصة
بالفعل وانه علم الفرس الحجاج منقول عن معنى اسرع في المشي
وبوء ش اعتبر كونه على وزن الفعل لاختصاصه به نحو جبل وكتف
وعضد وجعفر اعلما غير منصرف وعيسى بن عمر منقول عن الفعل
وضرب معلوما ومجهولا غير منصرف لما ذكر من الامثلة
واما مقيم وسلم فاسمان اعجميان فان سمي بهما معنا من الصرف
للعجمة والعلمية وانقطع واجتمع واستخرج معلوما ومجهولا
وغير ذلك من ماض غير الثلاثي والافعال والمفاعلة والفعللة
وملحقاتها او كائن في محل اوله اي اول ذلك العلم احدى
زوائد المضارع اي الحروف التي بها يكون المضارع مضارعا
وهي حروف الين حال كون ذلك العلم غير قابل حال من المضاف
اليه في اوله لانه يصح ان يقال للزائد في اوله ابن زائد فيه فهو من
قبيل فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا للتاء الاسمية وهي التي يوقف
عليها بها لانها لاختصاصها بالاسم تقوى جانب الاسمية فيضعف
مشابهته للفعل فاذا كان بالتاء يكون منعه بالتانيث والعلمية لا بوزن
الفعل والعلمية مثل يعملة وارملة اذا سمي بهما نحو بين يد
ويشكر واحمد ويحمد فيمنع صرفه لوزن الفعل والعلمية
ومثل قوله كل افعل التفضيل والصفة المشبهة اي ما كان
على وزن افعل اسم تفضيل او صفة ولو في الاصل وهو من حيث
انه اسم تفضيل او صفة لا يقبل التاء ولذا لم يقيده بعدم قبول
التاء وقول اسود حيث يقال في مونثه اسودة ليس من
حيث انه صفة بل من حيث انه غلب فيه الاسمية فلا يرض
لمنع الصرف صرفه نحو افضل افعل تفضيل وابيض للصفة
والسبب الوصف ووزن الفعل لان الوصف فرع الموصوف
ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يدظ
اجنبي فالداخل فرع فيه ومثل قوله كل اسم اعجمي اي منسوب الى
العجم بان وضعه العجم استعمل في اول نقله الى العرب اي في ابتداء

نقله

نقله اليه علما بان لا يستعمل العرب بعد نقلهم الى لغتهم غير علم سواء كان علما
في العجم او اسم جنس نقل علما ولذا جعل في تعبيره هذا احسن
الوجهين بلا تكلف وان لم يجعل علما في اول نقله بل بعد ذلك كما في
الاسماء الف بيته فان كان فيه مع العلمية سبب آخر كان كسابقه
والا فلا وانما اشترط العلمية وقتئذ لانه لو نقل علما لم يتصرف فيه
بتصرف فيه كما دخل اللام وغيره فيضعف العجمة فلا تؤثر وهو
اي والحال ان ذلك الاسم محمي زائد حرفا على الاحرف الثلثة او متحرك
الاوسط لان الحركة بعض الحرف تبع فيه ابن الحاجب فاما سيبويه
واكثر النحاة فلم يعتبروا تحرك الاوسط واثر نضاة الرضي فقالوا ما سيبويه
مثل عضد اسما لابني نوح عليه السلام لم يمنع الا منصرفا والزمخشري
جعله شرطا لوجوب المنع حتى جعلوها جائز المنع لا واجب الصرف
قال الرضي وليس بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء
من الكلام نحو قالون كان في لغة القبط بمعنى الجيد ثم نقل الى الخليفة
الوب علما لاحد رواة نافع لجودة قرائته فهذا كان غير علم في القبط
وابراهيم بجميع لغاته ابراهيم وابراهام وابراهوم وابراهم مثلثة
الهاء وابراهم بفتح الهاء بلا الف كذا في القاموس وشتر اسم
حصن بديار بكر وفي القاموس شتر صاقلة بارمان بين بردعة
وكنجة وكذا سف لطبقة من طبقات النار ولذا قالوا ان فيه تاء تانيث
ممنوعا وفي اعتبار العجمة لتقوية التانيث لا لكونه مسببا مستقلا
نظر اشتهر قالوا ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا
محمدا وصالحا وشعيبا وهودا الف بيتها ونوحا ولوطا لانتفاء
شرط العجمة وقيل هود كنوح حيث وقع في سيبويه معه ونوح بده
منصرف فان ذكره الفاضل المصنف في مثل قوله كل مونث علما او غيره
بالالف مقصورة كانت او ممدودة نحو حبلى وسلمى وصحراء
واسماء والالف الممدودة الهمزة اذا صلة جمع بالقصر نحو زيدة الف
لمد الصوت فالتقى ساكنان فقلبت الثانية همزة فصيت ممدودة لكونها
سببا لمد ما قبلها والتانيث بالالف سبب واحد قائم مقام سببين
لزومها للكلمة وبناء الكلمة عليه فلا يقال حبل ولا صحر بخلاف التانيث
بالتاء على الفرض فان اتفق في بعض الاسماء لزومها كذا في الرضي
و مثل قوله كل علم لا اسم جنس فيه تاء التانيث لفظا اي
حال كونه ملفوظا لا مقدرا علما لمذكر او مونث زائد على ثلثة او متحرك

الاسطا ولا لم يحتج فيه الى ما يوهم مقام التاء لوجود بها لفظا واشتراط
العلمية ليلزم التاء تنبيه لان العلم مصون عن التغيير نحو فاطمة
اسم مؤنث وحمزة وطلحة اسما رجلين مذكر او تقديرا اي مقدرا ذلك
التاء والالف للزومها لا تقدير ذكره الرضي وهو اي والحال ان العلم
الذي فيه التاء المقدرة نائد حرفا على الاحرف الثلثة فهو حال
من ضمير فيه بعد تقييده بتقديره على المؤنث او مذكر نحو زينب
سمي به مذكرا او مؤنثا او هو متحرك الاسط حال كونه علما
لمؤنث نحو قدم اسم امرأة وجه الاشتراط ان التاء مقدرة فيضعف
تاءه فلابد من المقوي وهو الزيادة او الحركة الوسطية لان الحرف
الرابع كالتاء بدليل عقرب بلا تاء والحركة بعض الحروف فيصلح
للتقوية ويجب ان يقول او عجمة كما في الكافية ولعله سقط من قلم
الناسخ لان ماه وصور علمين لقريتين من بلاد العجم لا يتصرفان
مع كونهما ثلاثيين ساكني الاسط بل لا يجوز في نحو نوح ولو
سمي بها اي بالمتحرك الوسط مذكر صرف وجوبا لضعف
تاءيته وكذا نحو مؤنث تانيثه بتاويل غير لانه لم يلاحظ الجموع
تاءتيشها بتاء ويلها بالجماعة ولا يلزم نحو ان تاءويله بالجمع غالبا
سمي به مذكر ينصرف مثل رجال وكذا ما يقلب استعماله في المذكر
كصفاق وذراع ولو كان علم المؤنث ثلاثيا لازائدا على الثلثة
ساكن الاسط لامتركه يجوز صرفه نظرا الى ضعفه ومنعه
بالنظر الى وجود السببين والاجود المنع نحو هند وقال بعض
ان كان المؤنث منقولا من علم المذكر يمتنع صرفه اعلم ان اسماء القبائل
والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع
فيه عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه ومنها ما سمع فيه
الامران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فمنع الصرف لاعتبار بها اسم
القبيلة او القرية او البقعة والانصراف لاعتبار بها اسم الحي
او المكان قال الرضي ما جهل استعمالهم اياه يجوز فيه الامران وقال
الفاضل العصام ونحن نقول الاولى الصرف لانه الاصل
الا ان يثبت ان غير المنصرف اكثر فانه حينئذ يرجع الى
الاصل والالحاق بالاغلب ومثل قوله كل علم لان المركب
لو لم يكن علما لم يكن اسما فلا يتصور انصرافه وعدمه
مركب من اسمين في الاصل لا من فعل
واسم مثل يزيد مع ضميره المستكن وتائبط شرا علمين فانهما
باعراب تقديري عند المص لا يظهر عدم الانصراف ولا من فعل

وحرف

وحرف مثل قد خرج ولا من حرف واسم مثل الى وبصري علمين منصرفان
وضاربة علما غير منصرف للتانيث والعلمية لا للتركيب
احدهما عاملا في الاخر في الاصل اي ليس مثل عبد الله ومثل
ضارب زيد او لا مثل مضروب غلامه فان الجزئين على ما كانا عليه
ولا الثاني صوتا في الاصل فانه مبني وسيجيء ولا متضمنا لمعنى
الحرف حرف عطف او جر قبل العلمية نحو عمرو عشر وجاري بيت
بيت لانه مبني في الاصل مكتفي بناءه ولو قيل ليس بينهما مانعة
لكان اشمل لان مثل الحيوان الناطق وزيد انسان علمين منصرفان
مع انه يصدق عليه انه ليس احدهما عاملا الخ نحو بقلبك علم
مبدوء بالتاء والبقل الزوج واسم صنم والبلاذر دق الفستق وسمي
مثل قوله كل ما اي اسم فيه الف ونون زائدتان وخصوصون على الاصح كما سيأتي
من بدتان ويقال مضارعتان لالفي التانيث قيل في امتناع وصول
التاء وقيل في كونهما من بدتين حال كون ذلك الاسم علما او وضعا
كان المقدر ليمتنع دخول التاء بالعلمية ويقدر المشابهة
لا يدخله التاء سواء كان له مؤنث لا يدخله التاء هو فعل لانه لا
يجتمع فعلى وفعلانة اولم يكن له مؤنث نحو عمران مثال للفعل
والسبب فيه الالف والنون والعلمية وسكران مثال لوصف له
مؤنث لا تاء له ورضمن ولجبان مثال لوصف ليس له مؤنث
لاختصاص الاول به تعالى عند جميع اهل اللسان ولعدم قياس
معناه بالمؤنث كما في الثاني اختلف في هذا القسم واختار
المص عدم انصرافه والسبب الوصف فقط انهما لا يستعملان
في غير النداء الا مضافين او باللام فلا انصراف متحقق
فانصرافهما وعدمه مبني على القياس دون الاستعمال و
مثل قوله كل جمع حالي او صيغ لمنتهى الجموع كان جمع حضي
في الاصل ثم جعل علما للضبع ومساجد علما تحقيقيا او تقديريا
بكسر اول على تقدير عربيته كما هو مذهب المبرد اعني
جميع سروالة وان لم تستعمل كذلك على وزن فعالل او فعاليل
اي على هيئة بان كان اوله مفتوحا وثالثه الفا بعدها حرفان
او ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مساجد ومصابيح
في الاصل مثل جوار وهو غير منصرف على الاصح اذا صله جواري
بالتنوين لان الاعلال مقدم على منع الصرف فلما اعل مثل اعلال
قاض سقط تنوين التمكن ثم عوض الياء المحذوفة تنوين آخر

وقيل انه قبل الاعلال ايضا غير منصرف فلما حذفت ضمة الياء لاستثقالها
عليها عوض عنها تنوين فحذفت الياء للساكنين وقيل انه منصرف
بعد الاعلال لفوات صيغة منتهى الجموع وقيل صرف هذا الجمع
قياس بعض العرب والمقتضى في هذين الوزنين خصوص الحركات
والسكون وترتيبهما واصالة الحروف وزيادتها غير معتبرة يقال له
في علم التصريف وزن تصغيري فيقال وزن اصيبيح فيفعيل لا فعيل
والوزن في ذلك العلم اثنان احدهما كهذا والاخر وهو المشهور
المتبادر عند الاطلاق يعتبر خصوص الحركات والسكون وترتيبهما
واصول الحروف وزائدها فيعبر عن الاصول بالفاء
والعين واللام وعن الزائد بلفظ فيقال وزن اكرم افعل لا فعل
وكاتم فاعل وفلس وزن فعال وقناديل وزناعي وضبا لانه لا
يعتبر فيه خصوص الحركة بل بجدها فيقال وزن وطويل فعولن
ويجوز صرفه اي لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا بادخال
الكسر والتنوين لضرورة الشعر بان يحل عدمه بالوزن كقوله
صبت علي مصائب لو انها ٭ صبت على الايام صرن لياليا او سلاسة
كقوله ٭ اعدد ذكر نعمان لنا ان ذكره ٭ هو المسك ما كرر ته يتضوع
او للتناسب اي لتحصيل تناسب بين المنصرف وغير المنصرف
سواء وقع في الفواصل والاسجاع اولا نحو قوله تعالى سلاسلا
على قراءة تنوين الخمسة والكسائي لتناسب اغلالا لا بعده وقواريرا
لتناسب قواريرا بعده وكل ما اي اسم لا ينصرف اذا
اضيف الى شيء او دخل لام التعريف انصرف وجد فيه
السببان او لم يوجد الضعيف السببية بوصف
الاسم او عدم الوجود نحو مررت بالاحمر واحمرنا
وقد وجد السببان فيهما ومررت بهم كم لم يوجد السببان
لان العلم اذا اريد اضافة نكرة او لا ومررت بهنانيا وجد
فيه سبب واحد هو الالف والنون وقيل لا ينصرف مطلقا وقيل
ان وجد السببان لا ينصرف وان لا ينصرف والتقسيم الثالث
من التقسيمات الاربعة تقسيم بحسب النوع اي نوع الاعراب
فهو اي الاعراب بحسب النوع انواع الاعراب اربعة
بالاستقراء رفع سمي به لارتفاع النفسين عند ادائه
ونصب لنصبهما بعد الفتح هما مشتركان بين الاسم والفعل
غير مختصين بواحد منهما لان كلا منهما يكون مرفوعا
ومنصوبا بحسب عامله وجر لانجرار النفس الى في ادائه

كسقوط الجسم المنكسر وذكروا وجوها تطلب من المطولات هو مختص
بالاسم لانه علامة كون الشيء مضافا اليه وهو مختص بالاسم فكذا
علامته وجزم لقطع الحركة او الحرف مختص بالفعل لانه اثر
الجازم وهو من خصائص الفعل وعلامة الرفع اي علامة هي
من الحركة والحرف لا الاختلاف نفسه كما عند عبد القاهر ومن تبعه
اربعة بالاستقراء اي ضمة في الاسم والفعل وواو في الاسماء الستة
وجمع المذكر السالم وملحقاته والف في التثنية وملحقاته في الاسم
ونون في المضارع المتصل به الضمير المرفوع غير النون وعلامة
النصب ضمة بالاستقراء في الاسم والفعل وفتحة في الاسم
والف في الاسماء الستة وياء فيما هو منسوب بالحروف
غير الاسماء الستة وحذف النون في الفعل وعلامة الجر
ثلثة كسرة في المنصرف وفتحة في غير المنصرف وياء فيما بالحروف
وعلامة الجزم في ثلثة حذف الحركة في المضارع صحيح الاخر
وحذف الاخر في المعتل الاخر وحذف النون في المتصل باخره
ضمير والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة تقسيم
الصفة فهو اي الاعراب بحسبها ثلثة لفظي اي منسوب
الى لفظ المعرب اي لفظ المعرب صفة كاشفة
للفظ او حملة مستاءنفة سوقت بيانية وهو في الاصل لانه
علامة وحقها الظهور وتقديري اي منسوب الى التقدير اي
يقدر في الاخر ولا يظهر في اللفظ ومحلي اي منسوب الى المحل
اي محل لو دفع فيه المعرب لظهر الاعراب ولذا انحصر الاعراب بحسب
صفته في ثلثة ويظهر اللفظي من بيان قسميه فلنذكر الاضربان
اي التقديري والمحلي حتى يعلم ان ماعداهما لفظي ومحالهما
بينهما وبيان محالهما يدل على ان ماعداهما لفظي ومحالهما لان
محالهما الانحصار الاعراب في هذه الثلثة وما سكت اخره للتخفيف
نحو بارئكم بسكون الهمزة في قراءة ابي عمرو او للادغام نحو
الرحيم مالك يوم الدين فلندرته لا يقدح في ان ماعداهما لفظي
لان الكلام مبني على ما اشتهر من الاستعمال او هو معتبر
بما سكن للوقف وما اشتغل اخره بحركة بناءية نحو
والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري وضرب زيد
بكسر باء ضرب للجوار فمن قبيل ما اشتغل اخره بحركة غير
اعرابية فيكون من التقديري المذكور في الكتاب او نادر لا يعبأ به

بيان
اسجدوا
بيان
لا يعبأ به

حاشية

محمولا

لكن بقي المضارع المجزوم المدغم على لغة تميم نحو لم يعدّ بجي كان الدال
فان حذفه تقديري والجواز يتوقفان لا يدغمونه والقرآن نزل بلغاتهم
ولا تهنن وقليلا ما وقوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم
كيدهم شيأ وادغام لا يضرّ هو الاصل وان الجزم فالاعراب التقدير
في آخره اي اعراب يقتضيه ما مانع لحائن فيه اي في الآخر لا في اللفظ
اي شيء يمنع ظهوره فيه لتعذره او لاستثقاله غير الاعراب
الحقيقي صفة بعد صفة لمانع اذ لو كان المانع الاعراب الحقيقي
لكان الاعراب محليا لا تقديريا عند المص كما سيأتي في ان شاء الله
تعالى نحو مررت بزيد ولا يكون الاعراب التقديري الا في المعرب
لانه لو ارتفع المانع لكان لفظيا مثل غلامي لو ارتفع الاضافة
اي كما ان الاعراب اللفظي لا يكون الا في المعرب وهو ظاهر
وذلك اي الاعراب التقديري على ما ذكره كما الاعراب اللفظي
نقص بما ذكر وباد راج بعضها في بعض وزاد عليه فخصص
في سبعة مواضع الاول مفرد لا مثنى ولا مجموع معرب بالحركة اسما او فعلا
لا مبني بالحرف كما في الاسماء الستة آخره الف وان حذف
لالتقاء الساكنين فيكون مقصورا وكالملفوظ فان كان ذلك
المفرد اسما لا فعلا فاعرابه في الاحوال الثلث اي حال الرفع والنصب
والجر تقديري لتعذر ظهوره على الالف نحو العصا وعصا
والمغزى ومغزى وان كان ذلك المفرد مقصورا فعلا فرفعه ونصبه
تقديري لوجود الالف فيهما ولو مقصورا وجزمه لفظي بحذف
الالف وهو لفظي لانه نحو يخشى ويخشى الله ولن يخشى الناس ولم يخش
ما اي اسم مفرد او غيره معرب بالحركة او بالحذف الموضع الثاني
الى ياء المتكلم وان حذفت او قلبت الفا حال كونه غير التثنية
فانها اذا اضيفت الى ياء المتكلم يكون اعرابها لفظيا لوجوده في اللفظ
نحو مسلماي في الرفع ومسلميّ بتشديد الياء في النصب والجر
فان كان الاسم المذكور جمع المذكر السالم فرفعه تقديري
فقط لانه يجتمع فيه واو وياء والاولى ساكنة فيقلب الواو ياء فصار
الاعراب تقديريا لان رفعه بالواو ولم يوجد ونصبه وجره لفظي
لانهما بالياء وقد وجدت مدغمة واشار اليه بقوله فقط فالاولى
تقديمه على قوله تقديري نحو جاءني مسلميّ اصله مسلموي قلبت
فادغمت وان كان المضاف الى ياء المتكلم الذي هو غير التثنية غير

اي غير جمع المذكر السالم مفردا من الاسماء الستة او غيرها او جمعا مكسرا
منصرفا او غير منصرف او جمع مؤنث سالما فالكل اي كل اعرابه من الرفع
والنصب والجر تقديري لاجزه اشتغل بالكسر المجانسة للياء او
الفتحة فامتنع جمعها بحركة اخرى موافقة او مخالفة وجعل بعضهم
الجر لفظيا بوجود الكسر وهذا حكم لان الكسر موجود في كل حال
وقيل العامل وذهب الجمهور الى ان المضاف الى ياء المتكلم مبني
لاكتسابه البناء من المضاف اليه وضعفه ابن الحاجب والرضي بان الاضافة الى الضمير لا توجب البناء نحو غلامنا وغلامه
ومساجدي ومسلماتي ومسلماي نحو غلامي وابي ويحالي ورباني
ما اي اسم معرب بالحركة او بالحذف مفردا او مركبا في الموضع الثالث
مبنيّ او حرف مبني بالحركة لا حقيقي جاء من عامل في
عند المص وسمي الكلام فيه وتسميته اعرابا لكونه اعرابا
قبل الحكاية انما جعل تقديريا لاشتغال آخره بالكسرة فانه محلي
في الاصل حال من ضمير آخره لانه يجوز ان يقال فيه محكي اما جملة
منقولة الى العلمية اي جعلت علما واستصحبت حكاية
تابط شرا فانه مركب باعراب تقديري في الاحوال الثلث
وذهب غيري واحد الى انها مبنية واعرابها محليّ كما كان قبل
العلمية والف عند المص انها قبل العلمية من حيث انها جملة وبعد العلمية من حيث انها اسم مفرد
او حال كونه مفردا غير مركب ولا جملة في قول العربي
الحجازي وقول بني تميم ان الحكاية مختصة بالجملة والية
ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا بنصب
زيدا مقولا لمن قال ضربت زيدا فحكي زيد بنصبه في الاعراب
بالحركة ونحو دعني من تمرتان في الاعراب بالحرف وفي واعرابه
ياء مقدر جوابا لمن قال اك تمرتان وكاين نحو كذا اي كالمذكور
من مبني في آخره اعراب محكي في كون اعرابه تقديريا لاشتغال
آخره بالمحكي كل علم مركب جزؤه الثاني مقول قبل
العلمية المحكي لما لا اعراب له وضعا فالجزء الثاني منقول باعرابه
وهل زيد نحو ان زيدا عامله عامل معنوي ومن زيد عامله حرف جر
واما من زيد على انه للاستفهام فمن قبيل تابط شرا تقول جاءني
اد زيدا ورايت ان زيدا ومررت بان زيدا وكذا غيره بخلافي نحو
عبد الله فان المضاف اليه مقول لما له اعراب وهو المضاف ونحو مضروب

بيان الاعراب

غلامه في الاصل نائب الفاعل وكذا كل علم مركب جزؤه الثاني مجهول لما لا اعراب له نحو ضارب زيدا فان اعراب الخ والاول منهما اي من الخ ياء كان او من عبد الله ومضروب غلامه اي الاعراب الذي يظهر في الجزء الاول فان الاعراب للمجموع لفظي ان كان لفظيا قبل العلمية وان تقديريا فتقديري نحو المغزى غلامه ومرمى نحوجاني غبد الله ورايت عبد الله ومررت بعبد الله والجزء الثاني مشغول باعراب الحكاية اي باعراب محكي مضافة الاعراب الى الحكاية كاضافة الخاتم الى الحديد في خاتم الحديد او ما في حاذاه بناء محكي خمسة عشر علما ومثله سيبويه لان الكلام فيه قبل العلمية كان الخ آن مبنيين لتضمنهما الحرف فاذا الخان علما يكون اعرابه تقديريا لكونه اسما مفردا واشتغال آخره على الاشهر وقيل مبني اي اعرابه محلي كما قبل العلمية والموضع الرابع ما اي مركب اسم او فعل كان في محل آخره وهو تفنن في التعبير حيث عن الواو وان حذف لالتقاء الساكنين فان كان ذلك المعرب اسما فرفعه وجره تقديري لان الياء المضمومة او المكسورة المتحرك ما قبلها يجب اسكانها لاستثقالهما عليها واما نصبه فلفظي لان الياء المفتوحة المكسور ما قبلها لا يفتى لخفتها نحو جاء القاضي بالياء وقاض بحذفها ورايت القاضي وقاضيا ومررت بالقاضي وقاض وان كان ما في آخره ياء مكسور ما قبلها فعلا فرفعه فقط اي لا نصبه وجره لانهما لفظيان لوجود الفتحة كسر ما قبلها وخفتها عليها ووجود الحذف في اللفظ نقديري لاستثقال الضمة ان لحق فان كان النون يكون اعرابه محليا وان كان غيره يكون لفظيا نحو يرمين ويرميان ويرمون ولن يرميا ولم يرموا فعلي هذا قالا نسب تقييد الاسم بما اذا لم يلحق باخره علامة التثنية والجمع نحو قاضيان وقاضون والاحسن الاوضح تخصيص ما بالملفوظ الذي لم يتصل به شئ لتبادره وترك قوله ان لم يلحق الخ نحو يرمي وترمي وامي وترمي ويغزى وفي الموضع الخامس منها فعل اذا لم يوجد اسم آخره واو مضموم ما قبلها فرفعه فقط لا نصبه وجره هما لفظيان لخفة الفتحة على الواو المضموم ما قبلها

ووجود

ووجود الحذف لفظا ايضا كفعل آخره ياء تقديري لحذف الضمة لاستثقالها على الواو وان لم يلحق باخره ضمير مرفوع نحو يغزو ويقضو ويرميا ويغزوا ويغزون ويرمين اعرابه بالحروف الواو والياء والالف وليس فعل اي اعرابه بهذه الموضع السادس منها اسم معرب ملاق ساكن بعده اي كلمة في محل آخره همزة وصل تحذف عند الوصل فيجتمع ساكنان اولهما حرف مد ضرورة ويحذف لفظا فيكون الاعراب تقديريا فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة من المضاف الى ياء المتكلم المفردة المكبرة فاعرابه اي ذلك الاسم في الاحوال الثلث تقديري لعدم وجوده في اللفظ نحو جاءني ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت باخي القاسم وان كان ذلك الاسم المعرب بالحروف الملاقي للساكن جمع المذكر السالم فينظر ان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين فتحرك الواو دفعا لالتقاء الساكنين لان الساكنين اذا لم يكن اولهما حرف مد يحرك الاول بالضمة للمجانسة والياء بالكسرة لمثل ما ذكر فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث لوجوده في اللفظ نحو جاءني مصطفوا القوم ومررت بمصطفي القوم ورايت مصطفي القوم بالواو المضموما فيها وبالياء المكسورة فيها وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا ولا يكون الا مضموما في الواو ومكسورا في الياء يحذف اي الواو والياء لوجود شرط الحذف وهو كونهما مدتين عند التقاء الساكنين فيكون اعرابه تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني ضاربوا القوم ورايت ضاربي القوم ومررت بضاربي القوم وان كان ذلك الاسم تثنية فرفعه تقديري لحذف الالف للساكنين وفي نصبه وجره تحرك الياء دفعا للساكنين بالكسرة للمجانسة فيكون اعرابه فيهما لفظيا نحو جاءني غلاما ابنك ورايت غلامي ابنك ومررت بغلامي ابنك بكسر الياء فيهما والموضع السابع من المواضع الستة الموقوف اي الذي وقف عليه فانب الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان اعرابه بالحركة لان ما اعرابه بالحرف يكون اعرابه في الوقف لفظيا كضاربون ويضربون فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن وتنوين العوض في نحو كل مثله سواء كان منونا بتنوين المقابلة اولا او كان في آخره تاء التانيث الموقوف عليها ها فاحوال الثلث اي اعرابه فيها تقديري

لعدم ظهوره في اللفظ نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد
ورايت الرجل وكذلك نحو ضاربة مما آخره تاء التانيث وكذلك نحو
ضاربات مما هو منون بغير تنوين التمكن وان كان الموقوف عليه منونا
بتنوين التمكن حال كونه كائنا بغيرها اي بلا تاء والتانيث فرفعه وجره
تقديري لسقوط الحركة بالوقف دون نصبه فانه يوقف عليه بالالف
المقلوب عن التنوين فيه اللفظ المشهورة فيكون لفظيا وفي بعضها يوقف
عليه بالاسكان فيكون فيه تقديريا ايضا نحو جاءني زيد ومررت بزيد
ورايت زيدا بالالف او زيد ايضا بالاسكان وقد يوقف عليه
في الرفع بقلبه واوا وفي الجر بقلبه ياء نحو جاءني زيد و ومررت بزيدي
فيكون لفظيا فيهما ايضا واما الاعراب المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ
ولا يقدر في الآخر بل يعتبر في المحل لمانع في تغيره وهو البناء او لمانع
في الآخر غير ما ذكر في التقديري وهو الاعراب الحقيقي على ما ذكره المص
فهي موضعين احدهما ومن المقابلة بان يقول الاول الاسم لم يظهر
وجه التخصيص بالاسم لانه لم يكن الاشتغال المذكور في الاسم
في الفعل ايضا ان لم نقل بني فانه مجزوم لفظا بلم ومحلا بان
المعرب الاعرابي المبني فانه لا يتصور فيه المشتغل آخره باعراب غير
محكي بل باعراب محكي حقيقي جاء من عامله لان المشتغل به اعراب
تقديري كما مر نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب
على المفعولية اي على انه مفعول به غير صريح فيه تنبيه على ان النصب
للمحل دلالة مع الحال كما يجري على السنة المعربين ونحو اعجبني ضرب
زيد ومررت بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية في المثال
الاول ان كان من اضافة المصدر الى الفاعل ويكون ان يكون
الرفع على النائبية وان يكون منصوب المحل على المفعولية ان كانت
الاضافة الى المفعول والثانية في المثال الثاني هذا وقد
سوى الفاضل العصام بين مجرور في آخره اعراب محكي وبين
مجرور في آخره اعراب حقيقي في ان المحل بهما تقديري وصرح بان
المحلي ورد في الامثلة المذكورة منصوب او مرفوع تقديرا
قال لا يقول هو مجرور محلا الا تقديرا نا نقول ليس يمتنع
حتى يكون مجرورا محلا وما اشتهر ان المحلي ورد في محل النصب
او محل الرفع فمن قبيل استعمال المحل في محل التقدير منه قول
المص ما اختلف آخره لفظا او محلا ويرد ما قالوا
المانع من الظهور في الاعراب التقديري شيء في الآخر وفي
المحلي نفس اللفظ بمعنى انه لا قابلية له لظهور الاعراب والمص حقق مرامه فيما

علقه على الامتحان والموضع الثاني من الموضعين اللذين فيهما الاعراب
المحلي المبنيي الذي فيه موجب الاعراب من المعاني المختلفة
والمشابهة التامة ولما توقف معرفة احواله على معرفة اراد ان يبتدئه
فقال بالفاء التفصيلية فهو اي المبني الذي نحن بصدده وهو
المبني العارض الذي يكون معمولا بوجود الموجب ما اي لفظ
او كلمة فتذكير الضمير في كان حركته او حرفه وسكونه باعتبار
اللفظ ولبحث النحوي عن احوال الاخر كان المراد بالحركة والسكون
حركة الاخر وسكونه لا بعامل دخل عليه اي لا بسببه فلا يلزم دخول
الاسماء المعدودة فيه وان الراجح عند مذهب الزمخشري وهو
كونها معربة لانه اعتبر قابلية الاعراب عند التركيب لا قابليته بالفعل
وهي بالتركيب هو ملتبس بخلاف المعرب من اعرب اي اوضح
او زال فساده لانه اوضح فيه الاعراب او ازيل فيه فساد الالتباس بعض
الاعراب ببعض او اوضح فيه الاعراب المعاني او ازال فيه فساد
التباس بعضها ببعض فهو محل الايضاح او الازالة فهو في الا
صطلاح الفاء لتفصيل المجمل او جوابية ما كان حركته
او لا نحو جاءني زيد ويضرب او حرفه نحو جاءني ابوك ويضرب بان
وسكونه نحو لم يضرب اي حركة آخره وسكونه بعامل دخل
عليه او بسبب دخول عليه ولما كان المبني والمعرب اللذان
بالحركة والسكون الاصل والاشهر قصر التعريف عليهما ولم يجعله
شاملا لما بالحرف وفي مقام التفصيل اعطى كل نوع حقه فلا يخفى
ان هذين التعريفين تعريف بالخاصة لا بالماهية تسهيلا للمبتدئين
وتيسيرا لفهمهم ولما اراد اتمام الفائدة ببيان مطلق المبني اظهر
فقال والمبني المطلق على نوعين بالاستقراء مبني الاصل
اي مبني هو الاصل في البناء بتفرع بناء النوع الثاني عليه ومبني
الفارض اي الاصل فيه الاعراب وعرض له البناء بسبب تقتضيه
لازما او غير لازم والنوع الاول وهو مبني الاصل انواع
اربعة بالاستقراء الحرف وهو الاصل في هذا النوع لانه لا يفهم
مدلولا اصلا ولتقدمه والماضي لعدم موجب الاعراب فيه
والامر بغير اللام اي الامر الحاضر المعروف لانتفائه ايضا
هذا عند البصريين وعند الكوفيين مر به مناسبة وللاختلاف

علقه

فيه آخر **والجملة** قالوا الجملة لاتتصف باعراب ولابناء لان المتصف بهما كلمة والمص نظر الى انه ليس فيها موجب الاعراب من المعاني المختلفة والمشابهة التامة فعدها منه وقد نقل الفاضل الصبان عن حواشي المتوسط للسيد السند ان البعض عدها منه واضطر بكلام الرضي في مواضع من كتابه فتوقف المبني المطلق ما لايكون فيه موجب الاعراب اومايناسبه مناسبة توثر في منع الاعراب **والموضع الثاني على نوعين** كالمبني مبني **لازم** بناؤه لاينفك عنه **وغير لازم** ينفك عنه **واللازم** منهما اي لفظ **لاينفك عن البناء** اي لايستعمل معربا اصلا **وهو** اي المبني اللازم **المضمرات** بجميع افرادها وانواعها وجه بنائها مشابهتها للحرف في الاحتياج الى المتعلق وهو احتياجها الى الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم المذكر في الغائب وقيل شبه الحرف في الحطاط هو الفصل في الصورة **واسماء الاشارات** بجميع افرادها الا التثنية وكذا التثنية مابني من الموصول عند المص لان التثنى تحلها على نيرة واحدة وجه بنائها المشابهة للحرف في الاحتياج الحاصلين المراد من الاشارة والوصف **والموصولات** وبنائها لمشابهتها الحرف لانها تحتاج الى الصلة ولان وضع بعضها كوضع الحرف **غير اي وايّ** فانهما مع بان لزم جانب الاسمية بلزوم اضافتهما الى المفرد الا اذا حذف صدر صلتهما فانه يجوز بناؤهما التاء كذا شبههما بالحرف في الاحتياج نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي ايهم هو اشد وبنا على الضم لمشابهتهما الغايات من حيث ان الصدر مقتوى **وفي** نحو كم رجل ومهما يعش ارجه لم يلزم الاضافة **وفي** اذ واذا الاضافة الى الجملة وكذا حيث في الاغلب **واسماء الافعال** بكلا قسميها لانه قائم مقام الامر او الماضي **وقد** سبقت المذكورات من حيث البناء **وما** اي لفظ **كان على وزن** فعال حال كونه **مصدرا** لم يقل موزنا تبعا لمن ذهبوا الى ان اقاء فعال المذكورة هنا كلها موزنة تنبيها على ضعف دعوى تأنيثه اذ لم يقم دليل عليه حتى شكك الرضي فيه ولم ينكر عليهم دعوى كونه مصدرا **كفجار** بمعنى الفجرة او الفجور **او صفة** ينبغي ان يصفها بالموزنة لانها لاتكون الا موزنة **نحو يا فساق** ويا خباث

بمعنى

بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وهذا يختص بالنداء ولا يكون الا صفة موقتة ومنها ما يكون صفة غير مختصة بالنداء كقطاط بمعنى قاطبة اي كافية ولزام اي لازمة **او علما لمؤنث نحو حذام** اسم امرأة وغلاب كذلك **عند اهل الحجاز** قيد للاخير قال في الصحاح في باب السين والاشعار جاءت على لفظ الامر كقولك اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام بكسر الميم في الموضعين قيل لكونها على زنة فعال بمعنى الامر وقد عد وا من المناسبات الموجبة للبناء الم اكلة وضبط صاحب المنفصل انواع المناسبة الموجبة للبناء بانها اما تتضمن الاسم معنى مبني الاصل كاين او شبهه له كالمنسيات المشابهة للحي في الاحتياج او وقوعه موقعه كمتى اذ الى او مشكلة لما وقع لفجار او وقوعه موقع ما اشبه كالمنادى فانه واقع موقع كاف ادعوك المشابه للكاف ذلك او اضافته اليه كالمضاف الى الجملة **والاصوات** والمشهور ان الاصوات ليست من قسم من اقسام الكلمة لانه لا وضع فيها وانما يحكى عنها في اقاء الكلمة المنسية لمشاكلتها لمبني **وهو** اي الصوت في عرف النحاة **كل لفظ** لم يقل اسم لانه ليس منه كما عرفت **حكي به صوت** صوت انسان صادرا عنه بمقتضى الطبع او صوت غيره ولم يقل لفظ لان ما يصدر من الحيوانات العجم او الجماد ان لم يتركب من الحروف لانه ليس لفظا فلا يكون لفظا وذلك اللفظ اما بان يصدر انسان من نفسه ذلك الصوت **كفاق** اذا بلغظ به فاصدا الاصدار ما يشاء به صوت الغراب فلا يكون مصوتا لعدم التركيب او يحكى ما يصدر مثل قال زيد غاق غاق او وى او قال الغراب غاق غاق صوت الغراب فحينئذ يكون مصوتا للتركيب فيما سكن ما قبل الاخر لتعذر التقاء الساكنين **وقال** المص اعرابه تقديري **او صوت به للبهائم** اي لاحد البهائم لحنه او نوعه وليس البهائم من اهل فهم الوضع حتى يوضع لها الالفاظ **وانما يتأتى** الاثر على الفاء اللفظ عليها لتكرر ذلك في سمعها وتمكنه في خيالها فاذا سميت اللفظ تبدلت للمقصود **كنخ** مفتوحة النون ومكسورة الخاء المشددة ومفتوحتها وقد تخفف مضمومة ساكنة لاناخة البعير **وكذا هيخ** وايخ بكسر اولها وسكون الثاء ويجوز الكسر والسكون فان البعير اذا سمعت واحدا من هذه اناخت لتكرر سمعها به وقيل انها اسم فعل وارتضاه الرضي وقال المص وارى انه الحق لدخوله في حكمه

بقي في آخر وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان دال على
معنى بالطبع كاخ عند الاعجاب ووى للتندم وآه للتوجع واخ
للسعال وحكم آخره على ما يقتضيه الطبع ذكره في الامتحان وتمام البحث
هنا ان الاصوات الجارية على لسان الانسان اما منقولة الى باب
المصادر ولزمة للمصدرية ولم تقبل اسم فعل مثل واها للتعجب
وحكمها حكم المصادر او لم تلزم وصارت اسم فعل مثل صه ومه
فحكمها حكمه واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها
اصواتا ساذجة وهي اقسام منها ما يعرض للانسان عند عروض
معنى كالندامة والتعجب والوجع والسرور كوى واخ واخ فدلالتها
على معانيها طبيعية فليست بكلمة ومنها ما يحكى به لفظ الانسان
كها اذا قال غاق قاصدا الاضداد ما شبه صوت الغراب وهو
ليس بكلمة ايضا وكها اذا قال قال زيد او الغراب غاق او غاق
صوت الغراب او قال زيد عند التعجب او التندم وي او عند
اناخة البعير نخ وهذه مبنية كما سبق لكن لا من حيث انها
اصوات بل من حيث انها حكاية لها ومنها ما يصوت به للبهائم
وقد سبق ايضا ولما لم يكن جميع المركبات من المبنيات على
ما يظهر من القيود قال ويفض المركبات وهو اي
البعض الذي من المبنيات كل كلمتين فعلين او اسمين
او حرفين او مختلفين [illegible] حقيقتين او حكميتين
من التكلف ليشمل نحو سيبويه ولو قيل كل لفظين لكان ابعد
تابط شرا وغلام زيد وان زيدا ومن زيد وزيد اضرب ولو
قيل ليس بينهما نسبة لخرج مثل زيد قائم ورجل فاضل من المركب
الاسنادي والتوصيفي ونحو النجم والصعق كالكلمة الواحدة
لسذاجة الامتزاج فلا يدخل في كل كلمتين جعلتا اسما واحدا
بان جعلتا علما فان كان الجزء الثاني مما جعلا علما صوتا
سواء كان الاول اسما نحو سيبويه او فعلا نحو جاد زيد او حرفا
نحو ان وبه بنيا اي الجزء الاول لكونه جزءا من الاسم وكون اخره
في الوسط والثاني لكونه منبنيا قبل التركيب وقد سبق منه ان ما في آخره
بناء ككي معرب باعراب تقديري وما ذكر هنا سلوك الى مسلك الغير

وكسر

وكسر الثاني لان اصله السكون فحرك للساكنين والاصل في تحريك الساكن
الكسر وفتح الاول للخفة نحو سيبويه اسم امام النحاة عمرو بن
عثمان الشيرازي وقد يسكن نحو من وبه اسم امام اللغة عمرو بن
الثاني صوتا بني الجزء الاول على الفتح مثل ما ذكر وان لم يكن الجزء
حرفا صحيحا مع بانبي للتركيب نحو بعلبك وحضرموت اسم
بلدة وقبيلة او مبنيا ابقي على بنائه نحو اين ورد وبني الجزء
الاول على السكون ان كان اخره اي آخر الجزء الاول حرف علة
لثقل الحركة عليه نحو معدي كرب واعرب الجزء الثاني حال
كونه غير منصرف للتركيب والعلمية والاعراب وعدم الانصراف
صفة مجموع الجزئين لكونهما كالحرف الممكنة منها الكلمة لكنهما
لما ظهر في الجزء الاخير حكم عليهما على اللغة الفصحى اي
بناء الاول واعراب الثاني مع منع الصرف على اللغة الفصيحة اي
لغتان اخريان اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع
صرف الثاني تقول هذا بعلبك ورايت بعلبك ودخلت بعلبك
بالحركات الثلث في الاحوال الثلث في بعل وفتح الكاف في بك
على الاولى وكسرها مع التنوين في الثانية لتذكر في مركب جعل
اسما ولما اراد استيفاء احكام المبني من المركبات زاد قوله
وان لم تجعلا اي الكلمتان اسما واحدا بان يراد بكل جزء
لخمسة عشر حيث يراد بخمسة معناه وبعشرة معناه
الثاني حرفا عاطفا او جارا بان فهم منه معنى الحرف حيث فهم
من خمسة عشر معنى خمسة عشر فان لم تكن الكلمة الاولى
لفظ اثنين اي لفظا هو اثنين بنيا اي اللفظان او الجزء
ليس ما ذكره هنا ما ذهب اليه في الامكان قال فيه التضمن
للجزئين فلزاسه بنا وتبع في هذا الكتاب الجمهور قالوا بنى
الاول لكون آخره كالوسط لشدة الامتزاج والثاني لتضمنه الحرف
على الفتح لفروض البناء وجعة الفتحة وثقل التركيب ان كان
اخرهما حرفا صحيحا وعلى بنائه على السكون ان كان اخرهما
علة لما ذكر نحو بادي بدي والاول اسم فاعل من بدأ اي الشيء
والثاني فعيل بمعنى مفعول منه مضاف اليه للاول وانتصابه على
الحال فمعنى بادي بدي مبتدئا فهو وان كان مضافا
ومضافا اليه فكان ينبغي ان يكون معربين الا انهما شبها بخمسة عشر

لافادتها معنى المفردفهو متضمن لمعنى الحرف كما وبني الاول فقط على
السكون ان كان آخر فقط حرف علة مثال كون آخر الجزئين
حرف فاصلحيا نحو احد عشر واحدى عشرة آخر اولهما حرف
علة ساكن وثلثة عشر وثلثة عشرة وحادى عشر وحادية عشرة
وما زاد عليهما منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة عشرة وتضمن الى ف
ظاهر في ثلثة عشر واخواته لان المعنى ثلثة وعشرة وعلى ظاهر
في حادى عشر واخواته لانه لا يصح ان يقال المعنى حادى وعشر
فالوجه انه كان في الاصل احد وعشر فاراد ان ياخذ وامن
الجزئين اسم فاعل ليدل على واحد في مرتبة معينة ولم يتسن
لان فاعل لا يبنى جميع حروفها وفي اخذ بعض من كل مظنة
التباس فاخذ وامن الاول ليدل على المقصود من اول الامر فكان
متضمنا فمعنى حادى عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة
فاعتبر هكذا في اخواته ونحوهو اي زيد مثلا جاري بالاضافة
بيت بيت اي لاصقا بيته الى بيتي او مثلا صقا بيته وبيتي اي
مختصين وملتزقين اي هو الجار اللاصق والحال بين بين اي
بين هذا وبين ذاك وان كان الاولى من الكلمتين لفظا التين
بنى اللفظ الثاني للتضمن المذكور واعرب الاول وحذف
نونه وهو لفظ اثنين هذا مذهب جمهور النحاة لوجود الاختلاف
فيه كما في الزيدان ولان نوني المثنى والمجموع لم يعهد حذفهما
في غير هذا الموضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب
الاضافي لا يوجب البناء وقال ابن درستويه هو مبني كسائره
من الصدور لامتزاجه مثلها واختلافه كاختلاف هذان وهذين
على مذهب بنائه نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورايت اثني عشر
رجلا ومررت باثني عشر رجلا وبعض الكنايات لان
لحلها لبسا من المبنيات والكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر
عن شئ معين لفظا او معنى بلفظ غير صريح الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام عن الماهيتين نحو جاء فلان اتى
زيد وكان كيت وكيت وشناعة المعبر عنه مثل هن للفرج
او الفعل القبيح والاختصار كما في الضمير الغائب واظهار
الفصاحة كزيد طويل النجاد واما دهنا ما يكنى به بل بعضه
المعين ويتفاوت تفاوتا بينا الا بالتصريح به فلذا قال وهو
اي البعض كم موضوعة عند البصرية ومركبة من الكاف وما

الاستفهامية

الاستفهامية عند الكوفية وحذف الفها لكونه مع حرف الجر قياسا
ويسكن ميمه للتخفيف فكانهم حرفوا عن معنى الاستفهام
والخبرية يكون للاستفهام عن العدد فيكون مبهما فينصب
ما بعده على التمييز ويكون موضوعا لحمله على تمييز العدد الوسط
وهو احد عشر وما فوقه الى تسعة وتسعين نحو كم رجلا
ضربت وكم رجلا ضربته وكم ضربة وضربت وكم ضربت ضربتها
وكم يوما سرت وكم نوما سرت فيه وكم يوما سفرك وكم
زمانا زمان سفرك وبكم درهما اشتريت وكم غلاما كان
غلامك ويكون للخبرية اي للاخبار عن العدد والظاهر
المناسب لقوله للاستفهام وللخبر كما في بعض النسخ
بهما وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر فرقعت
بينهما بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعده عند الجمهور
وعند الفراء بمن ويقدير من والخلاف يظهر عند فصل
التمييز فيوجب الجمهور نصبه حملا على تمييز الاستفهامية
لامتناع الاضافة والفراء يوغ الجر بمن المقدرة ويجوز
في تمييزها الافراد والجمعية نحو كم رجل ورجال لان
تمييز العدد والمضاف اما مفرد او مجموع فروعيا فيهما دفعا
للتحكم ويجوز دخول من في تمييزها عند الزمخشري
حيث جوز ان يكون كم خبرية وانشائية في قوله
تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة وانكره
الرضي في الاستفهامية قال لم يقع عليه في استعمال
الكلام واعرابها اعراب تمييزها لو يكن تمييزا في كلام استعمل فيه
مع كم واشرنا اليه بالامثلة وبناؤها كون وضعها وضع الحرف
او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى حرف الاستفهام وحمل
الخبرية عليها او لكونها بمعنى رب وكذا عطف على كم نكون
كذا اي يوم الجمعة مثلا واعرابه مثل اعراب كم ولا صدر
لبناؤه لكونه ذا قد دخل عليه الكاف وصار كلمة مثل كم

بيان
حروف

ينصب ما بعده على التمييز للعلة المذكورة في كم نحو عندي كذا
درهما ومن ههنا القبيل كائن واصله ايّ دخل عليه الكاف وصار
اسما مبنيا على السكون اخره نون وكم لذا اكتب بالنون واعرابه مثل
ما ذكر وله صدر الكلام ويكون للتكثير غالبا نحو قوله تعالى
وكاين من نبي قاتل معه ربيّون وللاستفهام نادرا فلا وجه
لعدم ذكره هنا وكيت وذيت بفتح التاء على الاشهر
وجاء الضم والكسر لاستعمالات الاسمين بالعطف يكونان
للحديث اي للقصة وكناية عنها يقال قال فلان كيت وكيت
وكان من الاصل زيت وذيت فابدلا الاولى ياء لانهما بمعنى الجملة والكلمات
المتضمنة بمعنى ان مثل اسماء الشرط او الاستفهام كما ومن
وكيف وجه البناء ظاهر غير اي وايّة فانهما معربان
كما سبق وبعض الظروف الزمانية او المكانية وانما قال
بعض لان بعضها ليس من المبنيات نحو امس ليوم لتقدم على
يومك وبناؤه عند الحجازيّة وعند بني تميم معرب
غير منصرف بني لتضمنه معنى حرف التعريف وانما كان
معرفة وبني على الكسر لان الاصل في البناء السكون فلما كان
العين ساكنا حرك اللام بالكسر دفعا للتقاء الساكنين وقط
لاستغراق نفي وقوع امر في الزمان الماضي نحو ما رايته قط
اي في جميع ازمنة الماضي وقد يستعمل لنفي بعيد المثبت نحو
كنت اراه قط اي دائما في الزمان الماضي وفيه ضم
لغات احديها هذه وهي فتح القاف وضم الطاء المشددة
وهي اشهرها وتخفيف الطاء مع ضمه وضم القاف مع
ضم الطاء المشددة او المخففة والخامسة ان يسكن الطاء
مع فتح القاف بناؤها لكون وضع بعضها وضع الحرف
وحمل باقيها عليها وعوض لاستغراق نفي وقوع امر في الزمان
المستقبل تقول لا اراه عوض اي ابدا والاشهر فيه البناء
على الضم وجاء الفتح والكسر قيل هو معرب اذا اضيف يقال
لا افعل عوض الفائضين بالنصب اي دهر الداهرين فعلة
بناؤها فتح الاضافة ومذ ومنذ لمعنى اول مدة معينة
باضافتها الى الجملة السابقة فمعنى ما رايته مذ يوم الجمعة
ويوم الجمعة سابق اول مدة عدم الرؤية فكانه مضاف

الى

الى الجملة السابقة التزام حذفها للعلم بها فيليه ما يفيد معنى المراد
كالمثال المذكور ومثل مذ يوم لقيتني فيه او لجميع المدة المعينة
بالجملة السابقة على ما عرفت فيليه المقصود به العدد مثل ما رايته
مذ يومان او ثلثة ايام وقد يقع مصدرا او فعلا او اتا او ان
فيقدر زمان مضاف الى احدها مجرورا في المعنى الاول وما يدل
على العدد في الثاني فبناؤهما لقطع اضافتهما او لكون صورتهما
صورتهما حرفين قالوا ان اصل مذ منذ خفف فصار مذ بدليل
تصغيره بعد التسمية على منيذ وجمعه على امناذ وقال صاحب
المغني ان قولهم غير منقول عن العرب فلم يوثق به مع ان مذ
لغة عامة العرب ومنذ مخصوص بالحجازيين وقال الفاضل
الفصاي يؤيد ما قالوا ان مذ اذا سمي به تلزمه الضمة
والالفاظ الموضوعة على حرفين اذا سمي بها تشدد اخره
مثلا اذا سمي بقد يقال قدّ بتشديد الاخر للاستقبال حتى يحمل الماضي مستقبلا ويستعمل
وحتى استعماله في الشرط المقطوع بوقوعه بخلاف ان فانها
تستعمل في المحتمل الوقوع وعامله الشرط عند المحققين قيل مع
اضافته اليه ونظيره كلم المجازاة وقيل بدونها والجزاء عند
الجمهور ويجيء لمجرد الظرفية وللمفاجاة فيختار بعده المبتدا
بناؤه للزوم اضافته الى الجملة وقال الفاضل الفصاي بناء
محلها في آخره الف مقصور بالنقاية الى غير مما يأتي ذكره في علة
البناء والا فلا يميز فيه المبني من المعرب في اللفظ واذ بناؤه لما
مر للماضي ويجوز ان يقع بعده الفعلية والاسمية نحو قوله
تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد ونحو اذ المجرمون ناكسوا
رؤسهم وقد يجيء للتعليل والمفاجاة ولما قيل انه بمعنى
حين وقيل بمعنى اذ لانه يستعمل في الماضي مثله واستحسنه
ابن هشام والمصنف يحتمل ان يميل اليه بما قرنه به وقال ابن
حروف انه حرف لوجود امر لوجود غيره وحمل عليه كلام
سيبويه وانما يكون مثل لو فيما بلو ولو صرف وايد بصحتها اسلم
دخل الجنة لانه لو كان للظرفية لزم ان يكون وقت الدخول وقت

الاسلام واجيب بانه يحمول على المبالغة وسبب بنائه كون صورته اسما
صورته حرفا ويلزم ان يكون شرطه ماضيا وجوابه ايضا يكون ماضيا
بالاتفاق نحو قوله تعالى فلما نجيكم الى البر اعرضتم ويجوز ان يكون
جملة اسمية مع اذا الفجاءة او الفاء عند ابن مالك نحو قوله تعالى
فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وقوله تعالى فلما نجاهم الى البر
فمنهم مقتصد وعند ابن عصفور يجوز ان يكون مضارعا ومتى
استفهما وشرطا للزمان واني واين فيهما للمكان ويكون اني بمعنى
كيف وبمعنى متى ومن اين وبناؤها لتضمنها معنى حرف منهما
وايان في الاستفهام يستعمل في الفخم من الزمان مثل ايان
القيمة فلا يقال ايان يوم الحجامة وكيف فيه للحال والصفة
والظرفية فيه اعتبارية واذا كان بعده اسم فهو خبر مقدم
وان فعل غير ناقص فالغالب انه حال نحو كيف جئت وقد يكون
مفعولا مطلقا نحو قوله تعالى الم تر كيف فعل ربك ذكره الرضي
وان ناقصا فهو خبره وحيث للمكان ويضاف الى الجملة
غالبا وهذا وجه بنائه وقد يضاف الى المفرد نحو حيث
سُهَيْل وبضمهم يرفع سهيل على انه مبتداء محذوف الخبر اي حيث
سهيل موجود ذكره الرضي وعدم اضافته لفظا اندر كذا
في التسهيل واذا اضيف الى مفرد قيل يجب والاشهر البناء وقد يجرد
عن الظرفية نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته لانه مفعول يعلم
المقدر ولدى بالالف المقصورة وانكر الرضي بناءه لكونه بمعنى
عند وهو معرب بالاتفاق وقال يثبت الفه مع الظاهر وينقلب
ياء مع الضمير تقول كنت لدى زيد ولديك كالف على والى وحتى
سيبويه لدالك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصور
لا اصل لالفه سوى هذه الثلثة ولدن بفتح فضم فسكون مثل
عضد هو اصل اللغات وقد جاء لدن بفتح فسكون او ضم فسكون
فكسر النون دفعا لالتقاء الساكنين ولدن بفتحتين فسكون
او بفتح فكسر فسكون وجاء حذف النون نحو لد بفتح فسكود

ولد بضم فسكون ولد بفتح فضم فتشديد لغات ولدى بمعنى عند الا
انه لا يستعمل الا فيما هو حاضر او قريب منك وعند يستعمل في بعيد
هو في حد ذاته ايضا ولدن لا يكون الا مع من لفظا كثيرا او تقديرا
نادرا ويكون جمع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف محذوف
النون من لغاته الى الضمير قيل وجه بنائه وضع بعضها وضع الحرف
وحمل باقيه عليه والكاف عطف على بعض الظروف لا على مدخول
نحو كما لا تخف اي المبني اللازم ما ذكر والكاف الذي هو بمعنى
المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثله البرد
الذائب في بياضها ولطافتها وفي الحديث ليأتين على امتي كما
اتى على بني اسرائيل اي مثل ما اتى وعلى بمعنى فوق نحو
من على اي من فوقه وعن بمعنى الجانب نحو من عن يميني
وناية من امامي الاسمية اي اللاتي نسبت الى الاسم لكونها
اسما والدليل على اسميتها وقوعها فيما يختص بالاسم كالفاعل
والمجرور وغير اللازم من نوعي المبني العارض ما اي اسم
من الظروف او من غيرها قطع عن الاضافة بحذف المضاف
اليه بلا تعويض تنوين ولو عوضت اعرب لان التنوين لما اقيمت
مقام المضاف اليه كان كانه لم يقطع عن الاضافة وذلك في غير
الظرف كبني نحو كل البناء اجفون وكلا ض بناله الامثال وفي
الظرف قليل نحو فاعتزلوني في الزواد وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفراد قال الرضي فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه
الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقيل المحذوف منوي
في المبني مبني في المعرب ومنويا فيه المضاف اليه ولو كان منسيا
يتعرب مع التنوين نحو ترت بعد كان خبرا من قبل ولم يسمع
المبني في غير الظرف نحو قبل وبعد وتحت وقدام وخلف
ووراء اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة المذكورات
وفوق وامام ودون واول ومن علو ومن علو ولا يقاس
عليها ما بمعناها نحو يمين وشامل واخر وحيث هذه الظروف
غايات كما سبق ووجه بنائها الاحتياج كالحروف وقد عرفت انه لم
نحو كل وان كان فيه الاحتياج لنيابة التنوين مناب المضاف اليه

عرفت ٧ لبيان

و نحو لاغير وليس غير ثم ان المضاف اليه المحذوف هو المستثنى
و في ليس ضمير عند الرضي ففي قولك جاءني زيد ليس غير كأنك
قلت جاءني زيد ليس الجائي الا هذا وعند الفاضل الصمصام ان غير
في ليس غير ولا غير على نحو واحد وليس في ليس ضمير والتقدير
ليس غيره جائيا بل ان تقدير لا غير لا غير جاء فلا لنفي الجنس
وغير المضاف حرف عطف فمعنى جاءني زيد لا غير جاءني زيد
لا غيره وحسب لقطعه عن الاضافة كثيرة استعماله ومشابهة بغير
في عدم التصرف بالاضافة وبني على الضم لشبهه به و منه الآن
فهو عطف على ما لوقت حض جميعه او بعضه ويلزمه اللام وظرفية
غالبة لا لازمة ولذا اخر الى هذا المحل ولو قدم على لا غير لكان
انسب لكنه اراد ان يجمع جميع ما قطع عن الاضافة ظرفا او غيرها
قال الفاضل الصمصام لم يذكر لعلة بنائه وجه يقرب الى المقبول وقيل
هو مبني لشبوت من الآن بالكسر ومنه المنادى وهو ما دخل
عليه احد حروف النداء لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويوسف
اعرض عن هذا المفرد الذي ليس بمضاف ولا شبيه به نحو
يا عبد الله ويا طالعا جبلا فانهما من المعرفة بعد النداء فان
النكرة بعده مقبل وسيأتي نحو يا رجلا فانه اي المنادى المذكور
مبني لوقوعه موقع تحاذ ادعوك المشابه لكاف ذلك على ما اي
بنى ومن الحركة والحرف يرفع ذلك المنادى لو كان من المضمون
المرفوع به اي بذلك الشيء لفظا او تقديرا او محلا وهو الضمة
في مثل يا زيد ويا رجل والالف والواو في مثل يا مسلمان ويا مسلمون
وانما بني عليه للفرق بين حركتي المبني والمعرب من المنادى
وحروفهما كذا في الرضي لكن هذا ليس بمطلق بل ان لم يلحق
باخره الف الاستغاثة او الندبة اي الف نحو وقت الاستغاثة
او الندبة وظاهر ان هذا الشرط للمبني على الضم خاصة لا المطلق
المبني على ما يرفع به نحو يا زيداه اذ المبنى على الالف والواو
يلحقه الالف المذكورة بلا تغيير نحو يا زيدا اناه ويا زيدونا ناه
ويدل على هذا قوله وان لحق باخره الف بقي على الفتح لان
البناء على الفتح انما يتصور في المبنى على الضمة ولا باو له لام
استغاثي او تعجبي او ترحم يدي فانه يجب على ما ياء تي

نحو

نحو يا زيد مثال للمبني على الضمة المفرد قبل النداء وبعد النداء ويا مسلمان
مثال للمبني على الالف المعرفة بعد النداء ويا مسلمون مثال للمبني على الواو
ويا زيدان ويا زيدون في تثنية العلم وجمعه بلا تعريف باللام فلان وضوه
اللام في تثنية العلم وجمعه في غير صورة النداء وفيها لا يجوز لئلا
يجتمع علامتا التعريف ويا قاضي ويا مسلمات ويا هذا ويا سعاد ويا رض
فهما كان المراد بالمضاف ما يقابل المضاف وشبهه اراد ان يبين حكمهما
فقال وان كان اي المنادى مضافا الى شيء علما او غيره او مشابها
به وهو اسم يجيء بعده شيء من تمامه وهو اما معمول له مثل
يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه او وجها او خبر عن زيد او معطوف
عليه بحيث يكون معه كشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين
لان المجموع اسم لمعنى معين بخلاف نحو يا زيد وعمرو او نعت
هو جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل او يا رجلا من تميم فكل ما ذكر
مشابه للمضاف سواء جعلته علما او لم تجعل واذا لم تجعله علما جاز
ان تقف بالقصد تقول في يا رجلا ولا تقف كما في يا رجلا فتقول
في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف وفي النكرة يا حسنا وجها طريفا
وكذا ما عداه واراد الاشارة الى حكم ما يقابل المعرفة وهو النكرة
فقال او كان نكرة ينصب على انه مفعول به اي لا يبنى على الضم
ما يرفع به اما المضاف وشبهه فلان الاضافة من خواص الاسم
فيضعف المشابهة واما النكرة فلمنع مناسبتها الكاف ادعوك
بعدم وقوفها بفعل مقدر وجوبا لنيابة حرف النداء منابه
هذا مذهب سيبويه واتباعه نحو يا عبد الله ويا خيرا
من زيد فاصل يا عبد الله ادعو عبد الله وكذا اصل يا زيد
ادعو زيدا احذف ادعو لنيابة حرف النداء منابه وقال
المبرد نصب المنادى بحرف النداء لكثرة مد الفعل
ونقل عن ابي علي انها انعال افعال و نحو يا رجلا مثال النكرة
يا ان يراد واحد غير معين واراد ان يبين حكم ما لحقه اخره الف
فقال وان لحق باخره اي المنادى المبني على الضم الف ذكور
بني على الفتح لان الالف يقتضي فتح ما قبلها نحو يا زيداه
واراد بيان حكم ما لحقه اللام فقال وان اتصل باخره لام مذكورة

فلقدم
ح

بيان للتهديد

يجب جرّه لانها حرف جر يختص بالاسم فيضعف المشابهة نحو يا زيد
وقت الاستفاتة ويا للماء للتعجب ويا للدّواهي للتهديد ويجوز
ان يكون يا زيد مثالا للثلثة وهذه اللام مفتوحة لان المنادى
قائم مقام ضمير الخطاب واللام الداخلة عليه مفتوحة نحو لك فكذا
هذه ولئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا لزيد اي
يا قوم لزيد واذا عطف على المستغاث بدون يا كسر اللام نحو يا لزيد
ولعمرو وقد يكسر لام التعجب والتهديد ولما كان البحث عن المنادى
ولم يكن كل تابع للمنادى منها بل بعضها اراد ان يبينه فقال والبدل
اي بدل المنادى والمعطوف عليه الخالي عن اللام اي لام التعريف
اذا المحلى بها ليس حكمه حكم المنادى بل يجوز فيه الرفع والنصب
اذا عطف على المضموم حكمه اي حكم كل منهما حكم المنادى المستقل
اي الذي دخل عليه حرف النداء اي اذا كان تابعا للمبني يكون مبنيا
اذا كان سبب البناء موجودا الان كلا منهما مقصود بالذكر فيكون كما
باشره الحرف نحو يا رجل زيد في المبني ونحو يا زيد وعمرو
فيه ايضا واذا كان سبب البناء مقصودا يكون حكمه حكم مستقل
سبب بنائه مفقودا على ما عرفت نحو يا رجل طالعا جبلا او يا رجل
وطالعا جبلا نحو يا زيد زيد ويا رجلا رجلا وقرن الرضي عطف
البيان معه لانه عنده البدل والبدل هو نحو يا عالم زيد وغير
ما ذكر من التوابع ترفع على لفظ المبني على ما يرفع به وتنصب على
محله وفي غير المبني يتبع لفظه وعند المصنف الرفع في المرفوع
كالخبر الجواري ولما لم يكن للمصنف بحث مستقل للحرف وكان معرفة
المنادى موقوفة على معرفة حروف النداء اراد ان يبينها فقال وحروف
النداء ستة على ما ذكره المصنف حيث عدّ المندوب من المنادى وو
من حروفه وعلى ما ذكره بعضهم بمغايرة بعد اخراج وامّا واحدها
يا اعمّها استعمالا ومعنى اما معنى فانه يستعمل للقريب والبعيد واما
استعمالا فانه يكون محذوفا ومذكورا ولا يحذف من غيرها الا هو وتنادى
اسم الله والاسم المستغاث وانّها وايّها به لا بغيره ويندب به وبوا
لا بغيرها كذا في القاموس وعند الزمخشري للبعيد واستعماله
في القريب لتنزيله منزلة البعيد واستبعده الرضي لاستواء استعماله

وقرن الكثير من النحاة ايّا مع البدل

في التبريز

في القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وا وآي بالمدّ وآ بمدّ بين بينها
الف وهذه الثلثة للبعيد وأي بالقصر للقريب وقيل للمتوسط وقيل
للبعيد ذكره في المغني وفيا منها اللغة للقريب وقيل المختص بالندبة
لا يستعمل في غيرها ومنه اسم لا التي لنفي الجنس اذا كان اي اسم
الاسم مفردا غير مضاف ولا مشبّه به اذا المضاف والمشبّه به منصوب
اذ الاضافة ترضح جانب الاسمية نكرة محضة بلا اذ بالتعريف
والانفصال لا يكون مبنيا بل يجب الرفع والتكرار غير مكررة نحو لا رجل
بيان المكررة في الذار بناؤه على الفتح ولا مسلمات بالكسر
ولا رجلين بالياء المفتوح ما قبلها ولا مسلمين بالياء المكسور ما قبلها بناؤه
لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب هل من رجل وبناؤه على ما
ينصب به لكون بناؤه على ما عليه قبل البناء كذا في الرضي ومنه
المتصل به نون جمع المؤنث بنى لكون آخره بمنزلة وسط الكلمة والاعراب في الاخر وعلى السكون لاتصال الضمير المرفوع
او نون التاكيد ثقيلة او خفيفة بمثل ما ذكر وعلى الضم في جمع
المذكر حذف واو وبقي ما قبلها مضموما او لم يحذف كما
اذا كان ما قبلها مفتوحا لادراء ما قبل النون نون التاكيد في جميع
انواع جمع المذكر مجرى واحد او على الكسر في المخاطبة حذف
الياء او لم يحذف وعلى الفتح فيما عداه من متحرك الاخر لطول
اللفظ باتصالها وخفة الفتحة وفي التثنية وجمع المؤنث
ما قبلها الف ولا يحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد
في التثنية ولئلا يبطل الغرض في الجمع هذا مذهب سيبويه
ومن تبعه وقيل ان المضارع المتصل به ما ذكر من النون بنى
معرب اعلا به تقديري نحو يضربن لجمع المؤنث الغائب وتضربن
لجمع المؤنث المخاطب وهل يضربن مفرد والباء مفتوح او مضموم
والباء مضموم وهل تضربن مفرد اخره مفتوح او جمع اخره
مضموم او مخاطبة والآخر مكسور وهذه الالفاظ التي عدت
من غير اللازمة يجب بناؤها من حيث انها بالحالات المذكورة
ويحتمل ان يراد بالالفاظ الالفاظ المبنية مطلقا من اللازم وغير
اللازم اي يجب بناؤها مطلقا في اللازم وبالحالات المذكورة

في غير اللازم ويمتنع اعرابها واما جائز البناء اي الذي لا يجب
ولا يمتنع قوله فالظروف المضافة الى الجملة ليس على اطلاقه
بل في غير لازم الاضافة وفي واجب الاضافة يجب البناء فانك
تقول يوم يقدم زيد ويوم ما يقدم فيه زيد ففي صورة الاضافة
يمتنع الضمير الى المضاف في الجملة المضاف اليها بخلاف صورة عدم
الاضافة فانه يلزم فيها الربط وقد جاء شاذا في المضاف اليها
او الى اذ للمضاف اليها فانها اي الظروف المذكورة يجوز
بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة او بها
على الفتح لخفته ويجوز اعرابها بالاتفاق لعدم لزوم اضافتها
فعلة البناء فيها عارضة فتخلا ما تقدم من الظروف اللازمة
الاضافة الى الجملة ولو باعتبار الغالب كما في حيث نحو قوله
تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم قرئ بالفتح وبالضم
في اليوم والفتح علامة البناء والضم اعراب و نحو حينئذ و
يومئذ وعامئذ وساعتئذ ووقتئذ يجوز بناؤها واعرابها
اتفاقا قرئ قوله تعالى ومن خزي يومئذ بفتح يوم وجره ثم
ان ظاهر اضافة هذه الظروف الى اذ من قبيل اضافة
المساوي فتحلوا فيها قال الرضي ان هذه الظروف ليست
في الحقيقة بمضافة الى اذ بل الى الجملة فلما حذفت الجملة
حتى باذ بعد هذه الظروف بدلا منها مع التنوين العوض
لئلا يكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل
الكل في المعنى المبدل منه وقال غيره انها من اضافة العام
الى الخاص لان اذ اذا كان خاصا باضافته الى الجملة وكذلك
اي مثل الظروف المذكورة في جواز البناء على الفتح مثل وعلى
مع دخولها على ما وان المصدريتين وان المشددة يجوز
فيها البناء لاضافتها الى ما صدرت مبنى الاصل والاعراب
لعدم لزوم الاضافة هذا مخصوص بمفردها ولا يجوز
في التثنية والجمع الا الاعراب تقول قمت مثل ما قام زيد
او غير ما قام ومثل ان قام ومثل ان زيدا قائم واسم لا
المكررة وقد عرفت اسم غير المكررة المتصل بها اي بلا المفرد
غير المضاف والمشبه به النكرة لا المعرفة والمنفصل مرفوع
مرفوع وكذا المعرفة والمضاف وشبهه منصوب منصوب اذ لم

يفصل

ايضاح

يفصل وقد سبق نحو لا حول عن معصية الله تعالى ولا قوة على طاعة
الله تعالى الا بعون الله وتوفيقه فانه يجوز بناؤها
على الفتح على ان يكون لا فيهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا
لان تواردا عاملين متماثلين على معمول واحد يجوز اتفاقا اي
لا حول ولا قوة موجود ان الا بالله اما على مذهب سيبويه ان
المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فعلى ان الاسمين مبتدأ والخبر
خبر المبتدأ فلا مبتدأ معطوف على مبتدأ فيكون جملة واحدة
مثل زيد وعمرو قائمان واما على مذهب غيره فلان لا المذكورة
عاملة في الاسم والخبر فيعطف لا الثانية مع اسمه على الاولى والخبر
لها فيحصل مثل ان زيدا وان عمرا قائمان ويكون تقدير خبر
واحد لهما لانه في قوة لا شيء من الامرين قائلا بحاسمه واحد
في المآل اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة
على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر
الجملة الاولى بقرينة الثاني ورفعهما على الفاء لا فيهما وجعلهما
مبتدأ لوجود شرط جواز الغاء وهو التكرار ولانه كما في
جواب ابغير الله حول وقوة فرفعا فيه ليطابق السؤال
ويجوز فيه عطف موزد على موزد وعطف جملة على جملة وفتح
الاول على ان يكون لا لنفي الجنس مع نصب الثاني عطفا
على لفظ الاول لان حركته فتحة حركة الاعراب لفرضه بسبب
عارض او محله القريب لان تابع المبني تابع لمحله ولا زائدة
فيه ويجوز في عطف الاعتبار ان المذكور
مع رفعهما عطفا على محله البعيد ولا زائدة ويجوز ان يكون
المشبهة بليس ولا يجوز على هذا الا عطف الجملة وعلى
الوجه الاول يجوز في عطف عطف الموزد على مذهب سيبويه
لان عنده لا تعمل لا لنفي الجنس في الخبر اذا كان اسمه
مبنيا كما عرفت فيكون مع اسمه مبتدأ والخبر بعده خبر المبتدأ
واما على مذهب غيره فتتعين عطف الجملة لانه لو كان عطف
موزد لاجتمع عاملان متباينان لا والابتداء على معمول واحد

ورفع الاول على الفاء لا التي لنفي الجنس لوجود شرطه الذي
هو التكرار ولو اعتبر كون لا المشبهة بليس لا يكون عاملا لانتقاض
نفيه بالا مع فتح الثاني لكون لا لنفي الجنس ويجوز ان يكون
عطف عطف الجملة وعطف المفرد تدبر فهذه الوجوه
خمسة اوجه لكن في امثاله اي امثال لا ضرب ولا قوة الا بالله
في كون لا مكررة بعدها نكرة متصلة مفردة نحو لا بيع ولا
شراء في المساجد وصفة اسم لا النفي الجنس اي الذي باشره
لا كما هو المتبادر عطف على الظرف او اسم لا المبنى
صفة اسم ان لا المركب فان صفته مرفوعا او انتصابا مثل
لا غلام رجل ظريف او ظريفا حتى خرج باضافة الصفة الى الاسم
نحو لا ماء ماء باردا على ان يكون باردا صفة الموصوف فان
التاكيد اللفظي يجوز بناؤه حملا على المتبوع الا بانه لا يقال
له اسم لا بالمعنى المذكور ولا يكون في صفة البناء المفردة
اي غير المضافة ولا المشبهة بها فانهما مع ما بعدهما نحو لا رجل حسن
الوجه او حسنا وجهها المتصلة به اي بالاسم المبني فخرج المنفصلة
عنه نحو لا رجل في الدار ظريف ولا رجل ظريف كريما فانه اي الصفة
المذكورة يتاو تيله بالوصف او النعت يجوز بناؤها اي
الصفة المذكورة على الفتح كحمله على لفظ المتبوع لاتحادهما
وعدم الفصل بينهما نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها
رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على محله القريب او على
لفظه لشبهه بالحركة الاعرابية نحو لا رجل ظريف بالرفع
وظريفا بالنصب والنكرة المعطوفة على ذلك المبنى بلا
تكرير لا ترفع وتنصب ولا يجوز بناؤها لوجود الفاصل
وهو حرف العطف مثل لا اب وابنا او وابن وسائر التوابع
لا نص عندهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
على ما عرفت ذكره الا ندلسي هذا آخر ما اردنا جمعه من
الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال ونشتت الحال
الهي كما انعمت علينا به واعتمت نعمتك باتمامه وفقنا
بشكر يكون به حفظا لعتيد فضلك وتليده واجعله موجبا

لمزيد

لجزيل الثواب وحسن المآب ودافعا للعتاب والعقاب
اللهم اني رفعت اليك يد السؤال لغفران ذنوبنا في الاقوال
والافعال ولصلاح اعمالنا في الحال والاستقبال وحسن
مآل فلا ترده صفرا مع ملال يوم لا ينفع بنون ولا
نتهاض لنقل السواد الى البياض فكوة يوم الجمعة
اليوم الخامس عشر من شوال سنة احدى واربعين
ومائة والف من هجرة من ارتدى بغاية الفوز ونهاية الشرف

تم تصحيح المصحف

١١٤١

قد وقع فراغ نسخ هذا الكتاب في شهر ربيع الاول خمسة
عشر يوما منه وذلك اليوم يوم الاربعاء بقلم الفقير
الحقير راجي عفو ربه وغفرانه محمد الشيخ غفر
الله تعالى له ولوالديه
وللمسلمين
اجمعين
امين
سنة
الف ومائتين
وثمانية
وستين

١٢٦٨